الفُتُوحُ العَلِيَّة والبَرَاهِينُ الجَلِيَّةُ فِي تَكْفِيرِ الأَشْعَرِيَّةِ

جَمْعُ: الفَقِيرُ إِلَى رَبِّ البَرِيَّاتِ عَفَا اللهُ عَنْهُ

"الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍ تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم. ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدع، وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن الضالين." «الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد»

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله المبعوث بقواطع الأدلة والبراهين رحمة للعالمين ليخرجهم من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد.

أما بعد، فقد كتب إلي أحد الإخوان ممن لا يسعني ردهم أن أضع كتابًا في بيان ما كفرت به الجهمية الأشعرية؛ إذ كان إيصال الخير ورعاية الحق لأولي الأمر من المسلمين علمائهم الربانيين من أوجب واجبات الدين كما صح عن النبي الأمين ﷺ أنه قال: "«الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»" «صحيح مسلم ٩٥»

إذا تبين هذا فمعلوم أن التوحيد بشقيه قائم على معرفة الله عز وجل، كما ذُكر عن بعض السلف في تفسير "إلا ليعبدون" قال: "إلا ليعرفون". ومن ذلك، أن الحكم في هذه المسائل شديد إذ كان به الفرقان بين الكفر والإيمان. وقد قال الإمام الشافعي رضي الله عنه لما سُئل في الكلام: "سَلْنِي عَنْ شَيْءٍ، إِذَا أَخْطَأْتُ فِيْهِ، قُلْتَ: أَخْطَأْتَ، وَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ، إِذَا أَخْطَأْتُ فِيْهِ قُلْتَ: كَفَرْتَ." «سير أعلام النبلاء – ط الرسالة» (١٠/ ٢٨).

وقال الطوفي من الحنابلة وهو معنى كلام عبدالعزيز الكناني صاحب الإمام الشافعي رحمهما الله: "فتارك الحكم بما أنزل الله في التوحيد ونحوه من أركان الدين يكون كافرا، وتاركه في أحكام الفروع

كالقصاص ونحوه يكون ظالما فاسقا." «الإشارات» (ص٢١٧). «تفسير البغوي – طيبة» (٦١/٣).

"قال الخلال: سمعت أبا بكر المروذي قال: سمعت أبا عبد الله وذكر الجهمية، فقال: إنما كان يراد بهم المطابق، تدري أي شيء عملوا هؤلاء في الإسلام؟

قيل لأبي عبد الله: الرجل يفرح بما ينزل بأصحاب ابن أبي دؤاد، عليه في ذلك إثم؟

قال: ومن لا يفرح بهذا؟

قيل له: إن ابن المبارك قال: الذي ينتقم من الحجاج هو ينتقم للحجاج من الناس. قال: أي شيء يشبه هذا من الحجاج؟ هؤلاء أرادوا تبديل الدين". «الجامع لعلوم الإمام أحمد – العقيدة» (٣/ ٥٠٥)

والآن أشرع إن شاء الله في بيان ما كفرت به الأشعرية مما خالفوا به إجماع السلف والأئمة واتبعوا الأهواء المضلة التي لم يأذن بها الله عز وجل، وعامة ما أنقله مستفاد من الكتب النفيسة: الاحتجاج بالآثار السلفية، والوجوه في إثبات الإجماع على أن بدعة الأشاعرة مكفرة، ومقالات وأبحاث الشيخ أبي جعفر عبد الله بن فهد الخليفي أجزل الله مثوبته، وإثبات الحد لله، وكتب الاعتقاد السلفي، وتحقيقات الشيخ عادل آل حمدان عامة، وكتاب إجماع أهل السنة النبوية، وبالله التوفيق.

الناقض الأول: قولهم بالكلام النفسي وإنكار قيام الأفعال الاختيارية بذات الله عز وجل.

نقل المرداوي عن شيخ الإسلام قوله في اختلاف الناس في صفة كلام الله عز وجل: "وَالثَّالِث: معنى وَاحِد قَائِم بِذَات الله تَعَالَى، [هُوَ] الْأَمر وَالنَّهْي وَالْخَبَر والاستخبار، [إِن] عبر عَنهُ بِالْعَرَبِيَّةِ كَانَ قُرْآنًا، وَإِن عبر عَنهُ بالعبرية كَانَ توراة، وَهُوَ قَول ابْن كلاب وَمن وَافقه كالأشعري وَغَيره." إلى أن قال: "الثَّامِن: أَنه مُشْتَرك بَين الْمَعْنى الْقَدِيم الْقَائِم بِالذَّاتِ، وَبَين مَا يخلقه فِي غَيره من الْأَصْوَات، وَهَذَا قَول أبي الْمَعَالِي وَمن تبعه." «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٣١٠)

قال الباقلاني: "والنازل على الحقيقة المنتقل من قطر إلى قطر قول جبريل عليه السلام!" إلى أن قال: "وهذا إخبار من الله تعالى بأن النظم العربي الذي هو قراءة كلام الله تعالى قول جبريل! لا قول شاعر ولا قول كاهن!" «الإنصاف» (٩٢)

قال الجويني: "فإن معنى قولهم: "هذه العبارات كلام الله" أنها خلقه، ونحن لا ننكر أنها خلق الله!" «الإرشاد» (١٠٦)

وقال كذلك: "ذهب الحشوية المنتمون إلى الظاهر! إلى أن كلام الله تعالى قديم أزلي! ثم زعموا أنه حروف وأصوات!" «الإرشاد» (١١٥)

وقال العضد: "وقالت المعتزلة: أصوات وحروف يخلقها الله في غيره، كاللوح المحفوظ أو جبريل أو النبي وهو حادث، وهذا لا ننكره!" «المواقف» (٢٩٣)

وقال اللقاني في جوهرة الإلحاد:

"ونزه القرآن أي كلامه ** عن الحدوث واحذر انتقامه

فكل نص للحدوث دلا ** احمل على اللفظ الذي قد دلا"

قال الباجوري: "ومذهب أهل السنة أن القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق، وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق لكن يمتنع أن يقال: القرآن مخلوق ويراد به اللفظ الذي نقرؤه إلا في مقام التعليم!" «تحفة المريد» (١٠٦)

قال البوطي: "وأما الكلام الذي هو اللفظ فاتفقوا [الأشاعرة والمعتزلة] على أنه مخلوق وعلى أنه غير قائم بذاته سبحانه! باستثناء أحمد بن حنبل وبعض أتباعه!" «كبرى اليقينيات» (١٢٦)

قلت: واعتقاد اللفظية مجمع على التكفير به، قال الإمام حرب الكرماني "في مسائله المعروفة التي نقلها عن أحمد وإسحاق وغيرهما، وذكر معها من الآثار عن النبي ﷺ والصحابة وغيرهم ما ذكر،

وهو كتاب كبير صنفه على طريقة الموطأ ونحوه من المصنفات" «الدرء» (٢/ ٢٢): "والقرآن كلام الله تكلم به ليس بمخلوق، فمن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر. ومن زعم أن القرآن كلام الله ووقف ولم يقل ليس بمخلوق فهو أكفر من الأول وأخبث قولًا. ومن زعم إن ألفاظنا بالقرآن وتلاوتنا له مخلوقة والقرآن كلام الله فهو جهمي خبيث مبتدع. ومن لم يكفر هؤلاء القوم والجهمية كلهم فهو مثلهم. وكلَّم الله موسى تَكليمًا وناوله التوراة من يده إلى يده، ولم يزل الله متكلمًا عالمًا فتبارك الله أحسن الخالقين."
«السنة لحرب برقم ٦٦-٧٠»

وقال الإمام أحمد وكأنه يرد على الباقلاني فيما رواه عنه أبو داود السجستاني صاحب السنن: "ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ لَهُ: اللَّفْظِيَّةُ إِنَّمَا يَدُورُونَ عَلَى كَلَامِ جَهْمٍ، يَزْعُمُونَ أَنَّ جِبْرِيلَ ﷺ إِنَّمَا جَاءَ بِشَيْءٍ مَخْلُوقٍ، يَعْنِي: لِأَنَّ مَخْلُوقٌ جَاءَ بِهِ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ". «مسائله» (ص٣٦٣)
وقال كذلك: "ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، قُلْتُ: "هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ أَلْفَاظَنَا بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ؟ فَقَالَ: هَذَا شَرٌّ مِنْ قَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ، مَنْ زَعَمَ هَذَا، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ جِبْرِيلَ ﷺ جَاءَ بِمَخْلُوقٍ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَكَلَّمَ بِمَخْلُوقٍ". «مسائله» (ص٣٦٣)

وقال الرازيان في الاعتقاد الذي نقلا عليه اتفاق العلماء في الأمصار: "وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ. وَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ مِمَّنْ يَفْهَمُ فَهُوَ كَافِرٌ. وَمَنْ شَكَّ فِي كَلَامِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَوَقَفَ شَاكًّا فِيهِ يَقُولُ: لَا أَدْرِي مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَهُوَ جَهْمِيٌّ. وَمَنْ وَقَفَ فِي الْقُرْآنِ جَاهِلًا عُلِّمَ وَبُدِّعَ وَلَمْ يُكَفَّرْ. وَمَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ أَوِ الْقُرْآنُ بِلَفْظِي مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ". «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٢٠٠)

ورضي الله عن الإمام ابن قدامة إذ قال: "وَلَا نَعْرِف فِي أهل الْبدع طَائِفَة يكتمون مقالتهم وَلَا يتجاسرون على إظهارها إلا الزَّنَادِقَة والأشعرية". «المناظرة في القرآن» (ص٣٥)

وقال كبير متأخريهم السنوسي: "فمن توهم هذا [مشابهة الكلام النفسي للبشر لكلامه تعالى النفسي] فليس بينه وبين الحشوية ونحوهم من المبتدعة! القائلين بأن كلامه تعالى حروف وأصوات فرق". «شرح أم البراهين» (٣١)

قال الحافظ السجزي رحمه الله مع أنه يحكي الخلاف في إخراج القائلين بخلق القرآن من الملة: "ومنكر القرآن العربي وأنه كلام الله كافر بإجماع الفقهاء ومثبت قرآن لا أوّل له ولا آخر كافر بإجماعهم." «رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص١٥٥)

وقال الإمام ابن قدامة: " وَلَا خلاف بَين الْمُسلمين أَجْمَعِينَ أَن من جحد آيَة أَو كلمة مُتَّفقا عَلَيْهَا أَو حرفا مُتَّفقا عَلَيْهِ أَنه كَافِر وَقَالَ عَليّ رَضِي الله عَنهُ من كفر بِحرف مِنْهُ فقد كفر بِهِ كُله والأشعري يجحده كُله وَيَقُول لَيْسَ شَيْء مِنْهُ قُرْآنًا وَإِنَّمَا هُوَ كَلَام جِبْرِيل". «المناظرة في القرآن» (ص٣٣)

قال ابن عطية: "وكلام الله للنبي موسى عليه السلام دون تكييف ولا تحديد ولا تجويز حدوث ولا حروف ولا أصوات، والذي عليه الراسخون في العلم: أن الكلام هو المعنى القائم في النفس، ويخلق الله لموسى أو جبريل إدراكا من جهة السمع يتحصل به الكلام، وكما أن الله تعالى موجود لا كالموجودات، معلوم لا كالمعلومات فكذلك كلامه لا كالكلام، وما روي عن كعب الأحبار وعن محمد بن كعب القرظي ونحوهما: من أن الذي سمع موسى كان كأشد ما يسمع من الصواعق، وفي رواية أخرى كالرعد الساكن فذلك كله غير مرضي عند الأصوليين". «تفسيره» (٢/ ١٣٧)

قلت: قاتله الله ما أجرأه على أئمة الإسلام! قال ابن القيم: "وَهَبْ أَنَّ الْمُعَطِّلَ يُكَذِّبُ كَعْبًا وَيَرْمِيهِ بِالتَّجْسِيمِ، فَكَيْفَ حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامُ مُثْبِتِينَ لَهُ غَيْرَ مُنْكِرِينَ؟" «مختصر الصواعق» (ص٤٣٦)

مع أن أدلة إثبات الصوت للباري جل جلاله لا تنحصر بهذه الآثار! بل رواه الإمام البخاري موصولًا مرفوعًا للنبي ﷺ في خلق أفعال العباد واحتج به وقد قال قبل إيراده: "وَفِي هَذَا دَلِيلٌ أَنَّ صَوْتَ اللَّهِ لَا يُشْبِهُ أَصْوَاتَ الْخَلْقِ، لِأَنَّ صَوْتَ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ يُسْمَعُ مِنْ بُعْدٍ كَمَا يُسْمَعُ مِنْ قُرْبٍ،

وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ يُصْعَقُونَ مِنْ صَوْتِهِ، فَإِذَا تَنَادَى الْمَلَائِكَةُ لَمْ يُصْعَقُوا، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] فَلَيْسَ لِصِفَةِ اللَّهِ نِدٌّ، وَلَا مِثْلٌ، وَلَا يوجدُ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِهِ فِي الْمَخْلُوقِينَ" (ص٩٨)

قال البيهقي: "وَكَلَامُهُ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ". «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٩)

قال القرطبي: "كلامه تعالى ليس بحرف ولا صوت كما هو مبرهن عليه في موضعه"«المفهم»(٦/ ١٧١)

قلت: قال الإمام أبو عبد الرحمن عبدالله بن أحمد رحمه الله: "سَأَلْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ قَوْمٍ، يَقُولُونَ: لَمَّا كَلَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُوسَى لَمْ يَتَكَلَّمْ بِصَوْتٍ فَقَالَ أَبِي: «بَلَى إِنَّ رَبَّكَ عَزَّ وَجَلَّ تَكَلَّمَ بِصَوْتٍ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ نَرْوِيهَا كَمَا جَاءَتْ» وَقَالَ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ سُمِعَ لَهُ صَوْتٌ كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفْوَانِ " قَالَ أَبِي: وَهَذَا الْجَهْمِيَّةُ تُنْكِرُهُ وَقَالَ أَبِي: هَؤُلَاءِ كُفَّارٌ يُرِيدُونَ أَنْ يُمَوِّهُوا عَلَى النَّاسِ، مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَتَكَلَّمْ فَهُوَ كَافِرٌ، أَلَا إِنَّا نَرْوِي هَذِهِ الْأَحَادِيثَ كَمَا جَاءَتْ." «السنة» (برقم ٥١٨)

ونقله شيخ الإسلام بلفظ "قُلْت لِأَبِي: إنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ: إنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِصَوْتِ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ هَؤُلَاءِ جهمية إنَّمَا يَدُورُونَ عَلَى التَّعْطِيلِ." «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٢٧)

نقل المرداوي هذه الرواية ثم قال: "سُئِلَ أَبُو عبد الله عَمَّن زعم أَن الله لم يتَكَلَّم بِصَوْت، فَقَالَ: " بلَى تكلم بِصَوْت ". هَاتَانِ الرِّوَايَتَانِ صحتا عَن الإِمَام أَحْمد بِلَا شكّ". «التحبير» (٣/ ١٣١٧)

قال القاضي أبو يعلى في "باب القول في إكفار المتأولين": "وأما اللفظية فقد قطع [الإمام أحمد] أيضًا على كفرهم فقال في رواية عبد الله: فمن قال: "القرآن كلام الله ليس بمخلوق والتلاوة مخلوقة وألفاظنا بالقرآن مخلوقة" فهو كافر". «[مختصر] المعتمد في أصول الدين» (٢٦٧)

قال ابن الحنبلي رحمه الله: "فوافقوا [الأشاعرة] المعتزلة في أنه مخلوق وزادوا عليهم بجحده وأنه ليس

بكلام!" «الرسالة الواضحة» (٤٧٥)

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: "فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الْأُخُوَّةَ الَّتِي بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ، وَأَنَّهُمْ زَادُوا عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ فِي التَّعْطِيلِ فَالْمُعْتَزِلَةُ قَالُوا: هَذَا الْكَلَامُ الْعَرَبِيُّ هُوَ الْقُرْآنُ حَقِيقَةً لَا عِبَارَةً عَنْهُ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ، وَإِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ." «مختصر الصواعق» (ص٥٢٤)

قال العلامة ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: "فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا أَشَارَ إِلَى حِكَايَةِ مَا فِي نَفْسِهِ وَعِبَارَتِهِ وَهُوَ الْمَتْلُوُّ الْمَكْتُوبُ الْمَسْمُوعُ، فَأَمَّا أَنْ يُشِيرَ إِلَى ذَاتِهِ فَلَا – فَهَذَا صَرِيحُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، **بَلْ هُمْ فِي ذَلِكَ أَكْفَرُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ**، فَإِنَّ حِكَايَةَ الشَّيْءِ بِمِثْلِهِ وَشَبَهِهِ. وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ مَحْكِيَّةٌ، وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ التِّلَاوَةُ حِكَايَةً لَكَانَ النَّاسُ قَدْ أَتَوْا بِمِثْلِ كَلَامِ اللَّهِ، فَأَيْنَ عَجْزُهُمْ؟! وَيَكُونُ التَّالِي – فِي زَعْمِهِمْ – قَدْ حَكَى بِصَوْتٍ وَحَرْفٍ مَا لَيْسَ بِصَوْتٍ وَحَرْفٍ. وَلَيْسَ الْقُرْآنُ إِلَّا سُوَرًا مُسَوَّرَةً، وَآيَاتٍ مُسَطَّرَةً، فِي صُحُفٍ مُطَهَّرَةٍ". «شرح الطحاوية – ط الأوقاف السعودية» (ص١٥٠)

قال الإمام البربهاري: "والإيمان بأن الله هُوَ الَّذِي كلم موسى بْن عمران يوم الطور وموسى يسمع من الله الكلام بصوت وقع فِي مسامعه مِنْهُ لا من غيره فمن قَالَ غير هَذَا: فقد كفر بالله العظيم". «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٦ ت الفقي)

وقال أبو محمد ابن حزم عن قولهم في القرآن: " وَهَذَا كفر مُجَرّد بِلَا تَأْوِيل وَذَلِكَ أننا نسألهم عَن الْقُرْآن أهوَ كَلَام الله أم لَا فَإِن قَالَ لَيْسَ هُوَ كَلَام الله كفرُوا بِإِجْمَاع الْأمة وَإِن قَالُوا بل هُوَ كَلَام الله سألناهم عَن الْقُرْآن أهوَ الَّذِي يُتْلَى فِي الْمَسَاجِد وَيكْتب فِي الْمَصَاحِف ويحفظ فِي الصُّدُور أم لَا فَإِن قَالُوا لَا كفرُوا بِإِجْمَاع الْأمة وَإِن قَالُوا نعم تركُوا قَوْلهم الْفَاسِد وأقروا أَن كَلَام الله تَعَالَى فِي الْمَصَاحِف ومسموع من الْقُرَّاء ومحفوظ فِي الصُّدُور كَمَا يَقُول جَمِيع أهل الْإِسْلَام" «الفصل» (٥/٣)

قال الولي الجيلاني رحمه الله: "فكل من قال: القرآن عبارة أو مخلوق أو لفظي بالقرآن مخلوق فله سقر كما هو للوليد إلا أن يتوب!" «الغنية» (١٢٩/١)

وقال رحمه الله: "فمن زعم أنه مخلوق أو عبارته أو التلاوة غير المتلو، أو قال لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كافر بالله العظيم ولا يخالط ولا يؤاكل ولا يناكح ولا يجاوزر بل يهجر ويهان، ولا يصلى خلفه، ولا تقبل شهادته ولا تصح ولايته في نكاح وليه ولا يصلى عليه إذا مات، فإن ظفر به استتيب ثلاثًا كالمرتد، فإن تاب وإلا قتل!" «الغنية» (١/١٢٨)

قال الإمام عبدالله بن أحمد: "مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَكَلَّمُ فَهُوَ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ" «السنة» (١٠٥)

قلت: إذ أن الأصل الذي بنوا عليه القول بخلق القرآن العربي، والتفريق بينه وبينه كلام الله عز وجل، "طرِيقَة ابْنِ كُلَّابٍ – فِي الْفَرْقِ بَيْنَ " الصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ "كَالْحَيَاةِ وَ " الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةِ " وَأَنَّ الرَّبَّ يَقُومُ بِهِ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي –" «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٦٧)

وأن حقيقة قولهم: "الرب لا يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته واختياره، بل من هؤلاء من يقول: إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا يقوم به فعل يحدث بمشيئته واختياره" «شرح حديث النزول» (ص٦٣)

هذا وإجماع السلف على أن الله عز وجل يفعل ما شاء كيف شاء إذا شاء متى شاء بلا كيف!

قال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي: "وَأَمَّا دَعْوَاكَ: أَنَّ تَفْسِيرَ «القَيُّومِ» الَّذِي لَا يَزُولُ مِنْ مَكَانِهِ وَلَا يَتَحَرَّكُ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْكَ هَذَا التَّفْسِيرُ إِلَّا بِأَثَرٍ صَحِيحٍ، مَأْثُورٍ عَنْ رَسُولِ الله –ﷺ–، أَوْ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ أَوِ التَّابِعِينَ؛ لِأَنَّ الحَيَّ القَيُّومَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَيَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ، ويَهْبِطُ ويَرْتَفِعُ إِذا شَاءَ، ويَقْبِضُ وَيَبْسُطُ، وَيَقُومُ وَيَجْلِسُ إِذَا شَاءَ؛ لِأَنَّ أَمَارَةُ مَا بَيْنَ الحَيِّ وَالمَيِّتِ التَّحَرُّكَ. كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ، وَكُلُّ مَيِّتٍ غَيْرُ مُتَحَرِّكٍ لَا مَحَالَةَ". «النقض ت الشوامي» (ص٧١)

وقال الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني: "والله –تبارك وتعالى– سميع لا يشك، بصير لا يرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى، يقظان لا يسهو، رقيب، لا يغفل

يتكلم، ويتحرك، ويسمع ويبصر، وينظر، ويقبض ويبسط، ويضحك، ويفرح ويحب، ويكره ويبغض ويرضى ويسخط، ويغضب ويرحم، ويعفو ويغفر، ويعطي ويمنع". «السنة» (برقم ٥٨)

وروى اللالكائي بإسناده عن الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ قوله: " إِذَا قَالَ لَكَ الْجَهْمِيُّ: أَنَا كَفَرْتُ بِرَبٍّ يَنْزِلُ، يَزُولُ [أي عن مكانه] فَقُلْ: أَنَا أُؤمِنُ بِرَبٍّ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ". «شرح أصول الاعتقاد للالكائي» (٣/ ٥٠٢)

وفي الصحيح: "﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١] وَأَنَّ حَدَثَهُ لَا يُشْبِهُ حَدَثَ المخْلُوقِينَ". «صحيح البخاري» (٩/ ١٥٢)

قال الإمام البخاري: "وَلَقَدْ بَيَّنَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ أَنَّ كَلَامَ الرَّبِّ لَيْسَ بِخَلْقٍ، وَأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْرِفُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ إِلَّا بِالْفِعْلِ، فَمَنْ كَانَ لَهُ فِعْلٌ فَهُوَ حَيٌّ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ فَهُوَ مَيِّتٌ، وَأَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ، فَضَيَّقَ عَلَيْهِ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، وَتَوَجَّعَ أَهْلُ الْعِلْمِ لِمَا نَزَلَ بِهِ". «خلق أفعال العباد» (ص٨٥)

ونقل المرداوي عن شيخ الإسلام قول أهل السنة في كلام الله عز وجل: "لم يزل الله متكلما إِذا شَاءَ، وَمَتى شَاءَ، وَكَيف شَاءَ، بِكَلَام يقوم بِهِ، وَهُوَ يتَكَلَّم بِهِ بِصَوْت يسمع، وَأَن نوع الْكَلَام قديم، وَإِن لم يكن الصَّوْت الْمعِين قَدِيما، وَهَذَا القَوْل هُوَ الْمَأْثُور عَن أَئِمَّة الحَدِيث وَالسّنة انْتهى مُلَخصا".

ثم قال المرداوي: "وَمن أعظم [الْقَائِلين] بِهَذَا القَوْل الْأَخير الإِمَام أَحْمد، فَإِنَّهُ قَالَ: (لم يزل الله تَعَالَى متكلما كَيفَ شَاءَ بِلَا تكييف) ، وَفِي لفظ: (إِذا شَاءَ)". «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٣١٢)

قال شيخ الإسلام: "وَكَانَ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ كَأَحْمَدَ وَأَمْثَالِهِ وَالْبُخَارِيِّ وَأَمْثَالِهِ ودَاوُد وَأَمْثَالِهِ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَمْثَالِهِ وَابْنِ خُزَيْمَة وَعُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ الدارمي وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرِهِمْ؛ مُتَّفِقِينَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّ الْقُرْآنَ قَدِيمٌ؛ وَأَوَّلُ مَنْ شُهِرَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ هُوَ ابْنُ كُلَّابٍ. وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَد يُحَذِّرُ مِنْ الْكُلَّابِيَة وَأَمَرَ بِهَجْرِ الْحَارِثِ الْمُحَاسَبِيِّ لِكَوْنِهِ كَانَ مِنْهُمْ. وَقَدْ قِيلَ عَنْ

الْحَارِثِ أَنَّهُ رَجَعَ فِي الْقُرْآنِ عَنْ قَوْلِ ابْنِ كُلَّابٍ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِصَوْتِ وَمِمَّنْ ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُ الكلاباذي فِي كِتَابِ (التَّعَرُّفُ لِمَذْهَبِ التَّصَوُّفِ)". «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٣٢)

وقد صرح بتكفيرهم الإمام ابن خزيمة رضي الله عنه فيما نقله عنه الحاكم فقال: "حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ أَحْمَد بْنُ يَحْيَى الْمُتَكَلِّمُ قَالَ: اجْتَمَعْنَا لَيْلَةً عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَجَرَى ذِكْرُ كَلَامِ اللَّهِ أَقَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ؟ أَوْ يَثْبُتُ عِنْدَ إخْبَارِهِ تَعَالَى أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِهِ فَوَقَعَ بَيْنَنَا فِي ذَلِكَ خَوْضٌ. قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَّا: إنَّ كَلَامَ الْبَارِي قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ وَقَالَ جَمَاعَةٌ: إنَّ كَلَامَهُ قَدِيمٌ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ إلَّا بِإِخْبَارِهِ بِكَلَامِهِ فَبَكَرْت أَنَا إلَى أَبِي عَلِيٍّ الثَّقَفِيِّ وَأَخْبَرْته بِمَا جَرَى فَقَالَ: مَنْ أَنْكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ فَقَدْ اعْتَقَدَ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مُحْدَثٌ وَانْتَشَرَتْ " هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ " فِي الْبَلَدِ وَذَهَبَ مَنْصُورٌ الطوسي فِي جَمَاعَةٍ مَعَهُ إلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ إسْحَاقَ وَأَخْبَرُوهُ بِذَلِكَ؛ حَتَّى قَالَ مَنْصُورٌ: أَلَمْ أَقُلْ لِلشَّيْخِ إنَّ هَؤُلَاءِ يَعْتَقِدُونَ مَذْهَبَ الْكُلَّابِيَة وَهَذَا مَذْهَبُهُمْ؟ فَجَمَعَ أَبُو بَكْرٍ أَصْحَابَهُ وَقَالَ: أَلَمْ أَنْهَكُمْ غَيْرَ مَرَّةٍ عَنْ الْخَوْضِ فِي الْكَلَامِ؟ وَلَمْ يَزِدْهُمْ عَلَى هَذَا ذَلِكَ الْيَوْمَ. ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ خَرَجَ عَلَى أَصْحَابِهِ وَأَنَّهُ صَنَّفَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَأَنَّهُمْ نَاقَضُوهُ وَنَسَبُوهُ إلَى الْقَوْلِ بِقَوْلِ جَهْمٍ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ مُحْدَثٌ وَجَعَلَهُمْ هُوَ كلابية. قَالَ الْحَاكِمُ: سَمِعْت أَبَا سَعِيدٍ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَحْمَد الْمُقْرِي يَقُولُ: سَمِعْت أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ إسْحَاقَ يَقُولُ: الَّذِي أَقُولُ بِهِ: إنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ وَوَحْيُهُ وَتَنْزِيلُهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ **وَمَنْ قَالَ: إنَّ الْقُرْآنَ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ وَعَنْ وَحْيِهِ وَتَنْزِيلِهِ مَخْلُوقٌ. أَوْ يَقُولُ: إنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ بَعْدَ مَا كَانَ تَكَلَّمَ بِهِ فِي الْأَزَلِ** أَوْ يَقُولُ: إنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ مَخْلُوقَةٌ؛ أَوْ يَقُولُ: إنَّ الْقُرْآنَ مُحْدَثٌ؛ أَوْ يَقُولُ: إنَّ شَيْئًا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ صِفَاتُ الذَّاتِ أَوْ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ مَخْلُوقٌ: **فَهُوَ عِنْدِي جهمي يُسْتَتَابُ؛ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضَرَبْت عُنُقَهُ وَأُلْقِيَ عَلَى بَعْضِ الْمَزَابِلِ؛ هَذَا مَذْهَبِي وَمَذْهَبُ مَنْ رَأَيْت مِنْ أَهْلِ الْأَثَرِ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ**". «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٦٩)

قلت: قال الإمام حرب الكرماني: "سمعت إسحاق [بن راهويه] يقول: من قال: "إن القرآن محدث على معنى مخلوق" فهو كافر بالله العظيم". «السنة» (برقم ٣٦٤)

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الأنصاري الهروي مما نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: "فِي كِتَابِ (مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ) فِي بَابِ الْإِشَارَةِ عَنْ طَرِيقَتِهِ فِي الْأُصُولِ؛ لَمَّا ذَكَرَ كَلَامَهُ فِي مَسَائِلِ الْقُرْآنِ وَتَرْتِيبِ الْبِدَعِ الَّتِي ظَهَرَتْ فِيهِ وَأَنَّهُمْ قَالُوا أَوَّلًا هُوَ مَخْلُوقٌ وَجَرَتْ الْمِحْنَةُ الْعَظِيمَةُ ثُمَّ ظَهَرَتْ مَسْأَلَةُ اللَّفْظِيَّةِ بِسَبَبِ حُسَيْنٍ الكرابيسي وَغَيْرِهِ. إلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ جَاءَتْ طَائِفَةٌ فَقَالَتْ: لَا يَتَكَلَّمُ بَعْدَ مَا تَكَلَّمَ؛ فَيَكُونُ كَلَامُهُ حَادِثًا. قَالَ: وَهَذِهِ سخارة أُخْرَى تُقْذِي فِي الدِّينِ غَيْرَ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ. فَانْتَبَهَ لَهَا أَبُو بَكْرِ بْنِ إسْحَاقَ اللنجرودي ابْنُ خُزَيْمَة وَكَانَتْ حِينَئِذٍ نَيْسَابُورُ دَارَ الْآثَارِ تُمَدُّ إلَيْهَا الرِّقَابُ وَتُشَدُّ إلَيْهَا الرِّكَابُ وَيُجْلَبُ مِنْهَا الْعِلْمُ. وَمَا ظَنُّك بِمَجَالِس يُحْبَسُ عَنْهَا الثَّقَفِيُّ والضبعي مَعَ مَا جَمَعَا مِنْ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالصِّدْقِ وَالْوَرَعِ وَاللِّسَانِ وَالتَّثَبُّتِ وَالْقَدَرِ؛ وَالْمَحْفِلِ لَا يُسِرُّونَ بِالْكَلَامِ وَاشْتِمَامٍ لِأَهْلِهِ؛ فَابْنُ خُزَيْمَة فِي بَيْتٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إسْحَاقَ السَّرَّاجُ فِي بَيْتٍ وَأَبُو حَامِدٍ بْنُ الشَّرْقِيِّ فِي بَيْتٍ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: فَطَارَ لِتِلْكَ الْفِتْنَةِ ذَاكَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ؛ فَلَمْ يَزَلْ يَصِيحُ بِتَشْوِيهِهَا وَيُصَنِّفُ فِي رَدِّهَا؛ كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ حَتَّى دَوَّنَ فِي الدَّفَاتِرِ وَتَمَكَّنَ فِي السَّرَائِرِ؛ وَلَقَّنَ فِي الْكَتَاتِيبِ وَنَقَشَ فِي الْمَحَارِيبِ: أَنَّ اللَّهَ مُتَكَلِّمٌ إنْ شَاءَ تَكَلَّمَ وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ؛ فَجَزَى اللَّهُ ذَاكَ الْإِمَامَ وَأُولَئِكَ النَّفَرَ الْغُرَّ عَنْ نُصْرَةِ دِينِهِ وَتَوْقِيرِ نَبِيِّهِ خَيْرًا". «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٧٧)

"وَالْإِمَامُ أَحْمَد بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ كَانُوا يُحَذِّرُونَ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الَّذِي أَحْدَثَهُ ابْنُ كُلَّابٍ وَيُحَذِّرُونَ عَنْ أَصْحَابِهِ وَهَذَا هُوَ سَبَبُ تَحْذِيرِ الْإِمَامِ أَحْمَد عَنْ الْحَارِثِ الْمُحَاسِبِيِّ وَنَحْوِهِ مِنْ الْكُلَّابِيَة. وَلَمَّا ظَهَرَ هَؤُلَاءِ ظَهَرَ حِينَئِذٍ مِنْ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى إثْبَاتِ الصِّفَاتِ مَنْ يَقُولُ: إنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِصَوْتِ فَأَنْكَرَ أَحْمَد ذَلِكَ وَجَهَّمَ مَنْ يَقُولُهُ وَقَالَ: هَؤُلَاءِ الزَّنَادِقَةُ إنَّمَا يَدُورُونَ عَلَى التَّعْطِيلِ وَرَوَى الْآثَارَ فِي أَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِصَوْتِ وَكَذَلِكَ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ يَقُولُ إنَّ الْحُرُوفَ مَخْلُوقَةٌ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ فِي "كِتَابِ السُّنَّةِ ": قُلْت لِأَبِي: إنَّ هَهُنَا مَنْ يَقُولُ إنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِصَوْتِ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ هَؤُلَاءِ جهمية زَنَادِقَةٌ إنَّمَا يَدُورُونَ عَلَى التَّعْطِيلِ وَذَكَرَ الْآثَارَ فِي خِلَافِ قَوْلِهِمْ". «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٦٨)

"والكلابية هم مَشَايِخ الأشعرية فَإِن أَبَا الْحسن الْأَشْعَرِيّ إِنَّمَا اقْتدى بطريقة أبي مُحَمَّد بن كلاب وَابْن كلاب كَانَ أقرب إِلَى السّلف زَمنا وَطَرِيقَة وَقد جمع أَبُو بكر بن فورك شيخ الْقشيرِي كَلَام ابْن كلاب والأشعري وَبَين اتِّفَاقهمَا فِي الْأُصُول". «الاستقامة» (١/ ١٠٥)

قال العلامة ابن سحمان: "وَالَّذِي ندين الله بِهِ أَن من نفى علو الله على خلقه واستوائه على عَرْشه وَجحد صِفَات كَمَاله ونعوت جَلَاله **وَأَن الله لَا يتَكَلَّم بمشيئته وَقدرته** وَلَا نزل مِنْهُ شَيْء وَلَا يصعد إِلَيْهِ شَيْء إِلَى غير ذَلِك من صِفَات كَمَاله أَنه قد دَان بدين غير دين الْإِسْلَام" «كشف الأوهام والالتباس» (ص٥٣)

وقال الإمام أحمد: "قلنا: فمن القائل: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ، فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ﴾ [الأعراف: ٦-٧] أليس الله هو الذي يسأل؟ قالوا: هذا كله إنما يكون شيئًا، فيعبر عن الله. قلنا: قد أعظمتم على الله الفرية حين زعمتم أنه لا يتكلم فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله؛ **لأن الأصنام لا تتكلم ولا تتحرك** ولا تزول من مكان إلى مكان" «الرد على الجهمية» (ص١٣٨)

الناقض الثاني: قولهم في الإيمان.

قال ابن حزم: "لَكنا نقُول أَن فِي الْكَافِر تَصْدِيقًا بِاللَّه تَعَالَى هُوَ بِهِ مُصدق بِاللَّه تَعَالَى وَلَيْسَ بذلك مُؤمنا وَلَا فِيهِ إِيمَان كَمَا أمرنَا الله تَعَالَى لَا كَمَا أَمر جهم والأشعري. قَالَ أَبُو مُحَمَّد: فَبَطل هَذَا القَوْل الْمُتَّفق على تَكْفِير قَائِله وَقد نَص على تكفيرهم أَبُو عبيد الْقَاسِم فِي كِتَابه الْمَعْرُوف برسالة الْإِيمَان وَغَيره وَلنَا كتاب كَبِير نقضنا فِيهِ شبه أهل هَذِه الْمقَالة الْفَاسِدَة كتبناه على رجل مِنْهُم يُسمى عطاف بن دوناس من أهل قيروان إفريقية وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيق". «الفصل» (٣/ ١١٥)

قلت: عبارة الإمام أبي عبيد رحمه الله: "قَدْ ذَكَرْنَا مَا كَانَ مِنْ مُفَارَقَةِ الْقَوْمِ [المرجئة] إِيَّانَا [فِي أَنَّ] الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَنَا مُفَارِقِينَ، فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى مَذْهَبٍ قَدْ يَقَعُ الْغَلَطُ فِي مِثْلِهِ.

ثُمَّ حَدَّثَتْ فِرْقَةٌ ثَالِثَةٌ شَذَّتْ عَنِ الطَّائِفَتَيْنِ جَمِيعًا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَلَا الدِّينِ، فَقَالُوا: الْإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقُلُوبِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ قولٌ وَلَا عملٌ! وَهَذَا مُنْسَلِخٌ عِنْدَنَا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْمِلَلِ الْحَنَفِيَّةِ؛ لِمُعَارَضَتِهِ لِكَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ بِالرَّدِ وَالتَّكْذِيبِ، أَلَا تَسْمَعُ قَوْلَهُ: ﴿قُولُواْ آمَنَّا بِاللهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ الآية [البقرة:١٣٦]؟ فَجَعَلَ الْقَوْلَ فَرْضًا حَتْمًا، كَمَا جَعَلَ مَعْرِفَتَهُ فَرْضًا، وَلَمْ يَرْضَ بِأَنْ يَقُولُ: اعْرِفُونِي بِقُلُوبِكِمْ" إلى أن قال: "فَهَلْ يَلْفِظُ بِهَذَا أَحَدٌ يَعْرِفُ اللَّهَ أَوْ مُؤْمِنٌ لَهُ بِكِتَابٍ أَوْ رَسُولٍ؟ وَهَذَا عِنْدَنَا كفرٌ لَنْ يَبْلُغَهُ إِبْلِيسُ فَمَنْ دُونَهُ مِنَ الْكُفَّارِ قَطُّ!" «الإيمان للقاسم بن سلام» (ص٥٩ - ٦٢)

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ محمد بن نصر المروزي رحمه الله: "وَقَدْ جَامَعْتُنَا فِي هَذَا الْمُرْجِئَةُ كُلُّهَا عَلَى أَنَّ الْإِقْرَارَ بِاللِّسَانِ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا فِرْقَةً مِنَ الْجَهْمِيَّةِ كَفَرَتْ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الْمُرْجِئَةِ بِزَعْمِهِمْ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ فَقَطْ بَعْدَ شَهَادَةِ اللَّهِ عَلَى قُلُوبِ مَنْ سَمَّاهُمْ كَافِرِينَ بِأَنَّهُمْ عَارِفُونَ فَضَادُّوا خَبَرَ اللَّهِ، وَسَمَّوُا الْجَاحِدَ بِلِسَانِهِ الْعَارِفَ بِقَلْبِهِ مُؤْمِنًا". «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٧٠٠)

وقال الحافظ السجزي في ذكر مقالات الأشعرية: "ويقولون: الإيمان: التصديق وعلى أصلهم أن من صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه فهو مؤمن، (لأمرين):
أحدهما: أن أصل الإيمان عندهم المعرفة كما قال جهم. والثاني: أن الكلام معنى في النفس فهو إذا صدق بقلبه فقد تكلم على أصلهم به". «رسالة السجزي إلى أهل زبيد» (ص٢٧٣)

قال ابن البناء: "وعندهم [الجهمية الأشعرية] أن العبادات كلها ليست من الإيمان، وهو عندهم التصديق فقط، لا يزيد ولا ينقص!" «المختار في أصول السنة» (٩٦)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية روح الله روحه: "وإذا تدبرت حججهم وجدت دعاوى لا يقوم عليها دليل والقاضي أبو بكر الباقلاني نصر قول جهم في مسألة الإيمان متابعة لأبي الحسن الأشعري وكذلك أكثر أصحابه". «الإيمان لابن تيمية» (ص٩٩)

وقال شيخ الإسلام: "وَلَكِنَّ الْجَهْمِيَّة ظَنُّوا أَنَّ مُجَرَّدَ عِلْمِ الْقَلْبِ وَتَصْدِيقِهِ هُوَ الْإِيمَانُ وَأَنَّ مَنْ دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُؤْمِنِ فَإِنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ عِلْمِ قَلْبِهِ وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْجَهْلِ شَرْعًا وَعَقْلًا. وَحَقِيقَتُهُ تُوجِبُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ؛ وَلِهَذَا أَطْلَقَ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُمَا مِنْ الْأَئِمَّةِ كُفْرَهُمْ بِذَلِكَ". «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٢٧٢)

قال الشيخ سفر الحوالي: "يقول القاضي الباقلاني فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: واعلم أن حقيقة الإيمان هو التصديق، واعلم أن محل التصديق هو القلب.

وقال أبو المعالي الجويني بعد أن نكر مذاهب الناس في الإيمان، ومنها مذهب السلف: والمرضيُّ عندنا: أن حقيقته التصديق بالله تعالى، فالمؤمن بالله مَن صدّقه، ثم التصديق على التحقيق كلام النفس". «منهج الأشاعرة في العقيدة – الكبير» (ص٢٠٤)

قال شيخ الإسلام: "وإنما وقع من وقع في هذه المهواة مما تلقوه من كلام طائفة من متأخري المتكلمين وهم الجهمية الإناث الذين ذهبوا مذهب الجهمية الأولى في أن الإيمان هو مجرد التصديق الذي في القلب وإن لم يقترن به قول اللسان ولم يقتض عملا في القلب ولا في الجوارح". «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (ص٥١٥)

"وَقَالَ وَكِيعٌ: الْمُرْجِئَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ الْإِقْرَارُ يُجْزِي عَنِ الْعَمَلِ، وَمَنْ قَالَ هَذَا فَقَدَ هَلَكَ، وَمَنْ قَالَ: النِّيَّةُ تُجْزِي مِنَ الْعَمَلِ فَهُوَ كُفْرٌ، وَهُوَ قَوْلُ جَهْمٍ.

وَكَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –: إِنَّهُ كُفْرٌ". «لوامع الأنوار البهية» (١/ ٤٢٥)

الناقض الثالث: قول من قال منهم بتأويل صفات الباري جل جلاله.

"التأويل شرٌّ من التعطيل، فإنه يتضمن التشبيه والتعطيل، والتلاعب بالنصوص." «الصواعق» (١/ ٢٠)

وقال أَبُو القاسم بن منده في كتاب "الرد على الجهمية": التأويلُ عند أصحاب الحديث: نوع من التكذيب. «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٦٤ ت العثيمين)

"وَهَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ الْمَوْجُودَةُ الْيَوْمَ بِأَيْدِي النَّاسِ – مِثْلُ أَكْثَرِ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو بَكْرِ بْنُ فورك فِي كِتَابِ التَّأْوِيلَاتِ وَذَكَرَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الرَّازِي فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ " تَأْسِيسَ التَّقْدِيسِ " وَيُوجَدُ كَثِيرٌ مِنْهَا فِي كَلَامِ خَلْقٍ كَثِيرٍ غَيْرِ هَؤُلَاءِ مِثْلَ أَبِي عَلِيٍّ الجبائي وَعَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَد الهمداني وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ وَأَبِي الْوَفَاءِ بْنِ عَقِيلٍ وَأَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِمْ – هِيَ بِعَيْنِهَا تَأْوِيلَاتُ بِشْرٍ المريسي الَّتِي ذَكَرَهَا فِي كِتَابِهِ؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ يُوجَدُ فِي كَلَامِ بَعْضِ هَؤُلَاءِ رَدُّ التَّأْوِيلِ وَإِبْطَالُهُ أَيْضًا وَلَهُمْ كَلَامٌ حَسَنٌ فِي أَشْيَاءَ. فَإِنَّمَا بَيَّنْت أَنَّ عَيْنَ تَأْوِيلَاتِهِمْ هِيَ عَيْنُ تَأْوِيلَاتِ بِشْرٍ المريسي وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كِتَابُ الرَّدِّ الَّذِي صَنَّفَهُ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدارمي أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْمَشَاهِيرِ فِي زَمَانِ الْبُخَارِيِّ صَنَّفَ كِتَابًا سَمَّاهُ: (رَدُّ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَلَى الْكَاذِبِ الْعَنِيدِ فِيمَا افْتَرَى عَلَى اللَّهِ فِي التَّوْحِيدِ حَكَى فِيهِ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ بِأَعْيَانِهَا عَنْ بِشْرٍ المريسي بِكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَرِيسَيَّ أَقْعَدَ بِهَا وَأَعْلَمَ بِالْمَنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ اتَّصَلَتْ إلَيْهِمْ مِنْ جِهَتِهِ وَجِهَةِ غَيْرِهِ ثُمَّ رَدَّ ذَلِكَ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ بِكَلَامِ إذَا طَالَعَهُ الْعَاقِلُ الذَّكِيُّ: عَلِمَ حَقِيقَةَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ وَتَبَيَّنَ لَهُ ظُهُورُ الْحُجَّةِ لِطَرِيقِهِمْ وَضَعْفُ حُجَّةِ مَنْ خَالَفَهُمْ. ثُمَّ إذَا رَأَى الْأَئِمَّةَ – أَئِمَّةَ الْهُدَى – قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَمِّ المريسية وَأَكْثَرُهُمْ كَفَّرُوهُمْ أَوْ ضَلَّلُوهُمْ وَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ السَّارِيَ فِي هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ هُوَ مَذْهَبُ المريسي: تَبَيَّنَ الْهُدَى لِمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ هِدَايَتَهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاَللَّهِ." «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٣)

قال الإمام أبو سعيد الدارمي رحمه الله: "افْتَتَحَ هَذَا المعَارِضُ كِتَابَهُ بِكَلَامِ نَفْسِهِ مُثَنِّيًا بِكَلَام المرِيسِيِّ، مُدَلِّسًا عَلَى النَّاسِ بِمَا يَهِمُ أَنْ يَحْكِيَ وَيُرِي مَنْ قِبَلَهُ مِنَ الجُهَّالِ وَمَنْ حَوَالَيْهِ مِنَ الأَغْمَارِ، أَنَّ مَذَاهِبَ جَهْمٍ وَالمرِيسِيِّ فِي التَّوْحِيدِ؛ كَبَعْضِ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي الإِيمَانِ فِي القَوْلِ وَالعَمَلِ، وَالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ،

وَكَاخْتِلَافِهِمْ فِي التَّشَيُّعِ وَالقَدَرِ، وَنَحْوِهَا؛ كَيْ لَا ينفرُوا مِنْ مَذَاهِبِ جَهْمٍ وَالمرِيسِيِّ أَكْثَرَ مِنْ نُفُورِهِمْ مِنْ كَلَامِ الشِّيعَةِ والمرْجِئَةِ والقَدَرِيَّةِ.

وَقَدْ أَخْطَأَ المعَارِضُ مَحَجَّةَ السَّبِيلِ، وَغَلَطَ غَلَطًا كَثِيرًا فِي التَّأْوِيلِ، لما أَنَّ هَذِهِ الفِرَقَ لَمْ يُكَفِّرْهُمُ العُلَمَاءُ بِشَيْءٍ مِنَ اخْتِلَافِهِمْ، وَالمرِيسِيُّ وَجَهْمٌ وأصحابُهم؛ لَمْ يَشُك أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي إِكْفَارِهِمْ" «النقض» (ص٤٣)

قال الإمام الدارمي مبينًا حقيقة التأويل: "وَبَلَغَنَا أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ المرِيسِيِّ قَالَ لَهُ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِهَذِهِ الأَسَانِيدِ الجِيَادِ الَّتِي يَحْتَجُّونَ بِهَا عَلَيْنَا فِي رَدِّ مَذَاهِبِنَا، مِمَّا لَا يُمْكِنُ التَّكْذِيبُ بِهَا؟ مِثْلَ: سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُور، عَن الزُّهْرِيّ، وَالزهْرِيّ، عَنْ سَالِمٍ، وَأَيُّوبَ وَابْنُ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ – ﷺ–، وَمَا أَشْبَهَهَا؟

قَالَ: فَقَالَ المرِيسِيُّ: لَا تَرُدُّوهُ فَتُفْتَضَحُوا، وَلَكِنْ غَالِطُوهُمْ بِالتَّأْوِيلِ فَتَكُونُوا قَدْ رَدَدتُمُوهَا بِلُطْفٍ؛ إِذْ لَمْ يُمْكِنُكُمْ رَدُّهَا بِعُنْفٍ، كَمَا فَعَلَ هَذَا المعَارِضُ سَوَاءً" «النقض» (ص٣٣٨)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه: "وادّعى أبو المعالي أنّ إنكار محبّته من أسرار التوحيد، وهو من أسرار توحيد الجهميّة المعطّلة المبدّلة". «النبوات لابن تيمية» (١/ ٣٤٢)

قلت: إنكار محبة الله عز وجل مما أطلق السلف كفر القائلين به وشكروا الساعي في قتل القائل به كما روى الإمام البخاري في خلق أفعال العباد بإسناده عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: شَهِدْتُ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيَّ بِوَاسِطَ، فِي يَوْمِ أَضْحًى، وَقَالَ: "ارْجِعُوا فَضَحُّوا تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْكُمْ، فَإِنِّي مُضَحٍّ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ، زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا، تَعَالَى اللَّهُ عُلُوًّا كَبِيرًا عَمَّا يَقُولُ الجعد بْنُ دِرْهَمٍ، ثُمَّ نَزَلَ فَذبَحَهُ"، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ قُتَيْبَةُ: "بَلَغَنِي أَنَّ جَهْمًا كَانَ يَأْخُذُ الْكَلَامَ مِنَ الْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ" «خلق أفعال العباد للبخاري» (ص٢٩)

قال الإمام ابن القيم في النونية: "

٥٠ – ولأَجلِ ذَا ضَحَّى بِجَعْدٍ خالِدُ الـ ... قَسْرِيُّ يومَ ذَبائِحِ القُرْبَانِ

٥١ – إذْ قَالَ: إبْرَاهيمُ لَيْسَ خَليلَهُ ... كَلَّا وَلَا مُوسى الكَليمَ الدَّانِي

٥٢ – شكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلُّ صَاحِبِ سُنَّةٍ ... للهِ دَرُّكَ مِنْ أَخِي قُرْبَانِ."

وقال العلامة المعلمي رحمه الله: "فإن أهل العلم والدين شكروا خالدًا عليها ولا يزالون شاكرين له إلى يوم القيامة" وقال: "ولو ضحَّى الرجلُ ألف أضحية لَما بلغ من أجرها وإقامة الشعائر بها أن تُوازِنَ إقامةَ الحدِّ على الجعد، وإماتةَ فتنته" «التنكيل» (١٠/ ٤١٣ ضمن «آثار المعلمي»)

فإن قيل: الأشعرية لا تنفي الصفات، بل تؤولها على وحشي الألفاظ وغرائب اللغات.

قيل: "وليس مقصود السلف بأن من أنكر لفظ القرآن يكون جهميًّا مبتدعًا، فإنه يكون كافرًا زنديقًا، وإنما مقصودهم من أنكر معناه وحقيقته." «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٣٣٣ ط عطاءات)

بل قد أطلق أئمة أهل السنة على مقالة التأويل في الصفات أنها نفي وإلحاد،

قال الإمام الدارمي: "ثُمَّ أَجْمَلَ المعَارِضُ **مَا يُنْكِرُ الجَهْمِيَّةُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ** وَذَواتِهِ المسَمَّاةِ فِي كِتَابِهِ وَفِي آثَارِ رَسُولِ الله – ﷺ –، فَعَدَّ مِنْهَا بِضْعًا وَثَلَاثِينَ صِفَةً، نسقًا وَاحِدًا، **يَحْكُمُ عَلَيْهَا وَيُفَسِّرُهَا بِمَا حَكَمَ المَرِيسِيُّ وَفَسَّرَهَا**، وَتَأَوَّلَهَا حَرْفًا حَرْفًا، خِلَافَ مَا عَنَى الله، وَخِلَافَ مَا تَأَوَّلَهَا الفُقَهَاءُ الصَّالِحُونَ." «نقض الدارمي على المريسي – ت الشوامي» (ص٧٢)

وقال رحمه الله: "ونكفرهم أيضا بالمشهور مِنْ كفرهم، أنهم لا يُثْبِتُونَ لله تبارك وتعالى وجهًا ولا سمعًا ولا بصرًا ولا عِلْمًا ولا كلامًا ولا صِفَةً، **إلا بِتَأْوِيلِ ضُلَّالٍ** افْتَضَحُوا وتَبَيَّنَتْ عَوَرَاتُهُم". «الرد على الجهمية – ت الشوامي» (ص١٨٢)

وقال الإمام الترمذي في تعليقه على الحديث رقم (٦٦٢) في سننه: "وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ اليَدَ وَالسَّمْعَ وَالبَصَرَ، فَتَأَوَّلَتِ الجَهْمِيَّةُ هَذِهِ الآيَاتِ فَفَسَّرُوهَا عَلَى غَيْرِ مَا فَسَّرَ أَهْلُ

العِلْمِ، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ آدَمَ بِيَدِهِ، وَقَالُوا: إِنَّ مَعْنَى اليَدِ هَاهُنَا القُوَّةُ."

وقال الحافظ ابن عبدالبر: "أهل السنة مجمعون عَلَى الْإِقْرَارِ بِالصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ كُلِّهَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِيمَانِ بِهَا وَحَمْلِهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُكَيِّفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَحُدُّونَ فِيهِ صِفَةً مَحْصُورَةً وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدَعِ وَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ كُلُّهَا وَالْخَوَارِجُ فَكُلُّهُمْ يُنْكِرُهَا وَلَا يَحْمِلُ شَيْئًا مِنْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ وَيَزْعُمُونَ أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِهَا مُشَبِّهٌ وَهُمْ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهَا نَافُونَ لِلْمَعْبُودِ."«التمهيد» (٧/ ١٤٥)

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله عن ابن عقيل الذي تأول الصفات: "وَلَقَد كنت أعجب من الْأَئِمَّة من أَصْحَابنَا الَّذين كفروه وأهدروا دَمه وأفتوا بِإِبَاحَة قَتله وحكموا بزندقته قبل تَوْبَته وَلم أدر أَي شَيْء أوجب هَذَا فِي حَقه وَمَا الَّذِي اقْتضى أَن يبالغوا فِيهِ هَذِه الْمُبَالغَة حَتَّى وقفت على هَذِه الفضيحة فَعلمت أَن بهَا وبأمثالها استباحوا دَمه". «تحريم النظر في كتب الكلام» (ص٣٢)

قلت: وما قدمناه يرد قول من قال: "التأويل الذي له أصل في اللغة لا يكفر صاحبه"، فإن السلف والأمة علموا أن القول يسترون بالتأويل عن التكذيب بالنصوص، كما أنهم بسطوا الكلام في بطلان وفساد هذه التأويلات في مواضع لا تحصى لمن تدبرها.

قلت: والتأويل عند الأشعرية «الْأَغْبِيَاءِ مِمَّنْ لَمْ يُقَدِّرْ قَدْرَ السَّلَفِ بَلْ وَلَا عَرَفَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا» «الحموية» (١٨٥) أعلم وأحكم مما ينسبونه إلى السلف من التفويض!

قال الباجوري في شرح (وكل نص أوهم التشبيها *** أوله أو فوِّض ورم تنزيهاً): "وطريقة الخلف أعلم وأحكم لما فيها من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم وهي الأرجح ولذلك قدمها الناظم وطريقة السلف أسلم لما فيها من السلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد الله" «تحفة المريد» (١٠٤)

قال الإمام الشافعي: "لِلَّهِ تَعَالَى أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ، جَاءَ بِهَا كِتَابُهُ، وَأَخْبَرَ بِهَا نَبِيُّهُ ﷺ أُمَّتَهُ، لا يسمع أحدا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ رَدَّهَا، لَأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِهَا، وَصَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

القول بها في ما رَوَى عَنْهُ (الْعُدُولُ)، فَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَهُوَ كَافِرٌ، فَأَمَّا قَبْلَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ فَمَعْذُورٌ بِالْجَهْلِ، لِأَنَّ عِلْمَ ذَلِكَ لَا يُدْرَكُ بِالْعَقْلِ، وَلَا بِالرُّؤْيَةِ وَالْفِكْرِ، وَلَا نُكَفِّرُ بِالْجَهْلِ بِهَا أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ انْتِهَاءِ الْخَبَرِ إليه بها، وثبت هَذِهِ الصِّفَاتَ، وَنَنْفِي عَنْهَا التَّشْبِيهَ، كَمَا نَفَى التَّشْبِيهَ عَنْ نَفْسِهِ، فَقَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾". «إثبات صفة العلو» (ص١٨١) وبنحوه قال الطبري في «التبصير في معالم الدين» (ص١٣٣)

قال الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب: "ويجزمون بصحة الإجماع، ويكفرون من خالفه، ويقولون: مذهبنا بخلافه، وهو أحكم." «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ١٧٩)

وقال رحمه الله: "والتوحيد عندهم: إنكار صفات الكمال، ونعوت الجلال، والشرك إثباتها؛ ودينهم اتخاذ أكابرهم أربابا من دون الله" «الدرر السنية» (١/ ١٨١)

الناقض الرابع: قول من قال منهم بالتفويض

حقيقة التفويض الذي يسوغه جمهور الأشعرية: "إن معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة لا يعلمه إلا الله، وأن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه، وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة، والنصوص المثبتة للأمر والنهي والوعد والوعيد عند طائفة، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة.

ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدى وبياناً للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقاً لكل شيء، وهو بكل شيء

عليم، أو عن كونه أمر ونهي، ووعد وتوعد، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر . لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به.

فيبقى هذا الكلام سداً لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحاً لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأنا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون: فضلاً عن أن يبينوا مرادهم. فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد" «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٠٥)

قال الرازي: "لا يجوز أن يتكلم الله تعالى بشيء ولا يعني به شيئًا" إلى أن قال في تعليل دعواه "التكلم بما لا يفيد شيئًا هذيان وهو نقص والنقص على الله تعالى محال" وأضاف "أن الله تعالى وصف القرآن بكونه هدى وشفاء وبيانًا وذلك لا يحصل بما لا يُفهم معناه" «المحصول» (١/ ٢٠٥)

قلت: وتعقبه القرافي إذ أن تعليل أفعاله تعالى عندهم مُنْتَفٍ «شرح المحصول» (٣/ ١٠٦٠)!

قال الإمام ابن باز رحمه الله: "والمفوضة قال أحمد فيهم: إنهم شر من الجهمية". «فتاوى نور على الدرب لابن باز بعناية الطيار» (ص٦٥). قلت: هذا منقول عن الإمام رضي الله عنه في الواقفة الذي يقفون في صفة كلام الله عز وجل، فلا يقولون مخلوق ولا غير مخلوق، ولا يختلف مذهب الإمام في تكفير الواقفي إن كان ممن يخاصم بالكلام أو بالحديث.

قال عبد الله بن أحمد: "سَمِعْتُ أَبِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَرَّةً أُخْرَى وَسُئِلَ عَنِ اللَّفْظِيَّةِ، وَالْوَاقِفَةِ فَقَالَ: مَنْ كَانَ مِنْهُمْ يُحْسِنُ الْكَلَامَ فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى هُمْ شَرٌّ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ". «السنة لعبدالله برقم ٢١١» ومعلوم أن الوقف فرع التفويض. وتقدم بيان أن الجهمية لم يشك أحد من السلف في إكفارهم. قال

الإمام حرب بن الكرماني من أصحاب أحمد فيما حكاه إجماعًا للسلف: "والقرآن كلام الله تكلم به ليس بمخلوق، فمن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر. ومن زعم أن القرآن كلام الله ووقف ولم يقل ليس بمخلوق فهو أكفر من الأول وأخبث قولًا. ومن زعم إن ألفاظنا بالقرآن وتلاوتنا له مخلوقة والقرآن كلام الله فهو جهمي خبيث مبتدع. ومن لم يكفر هؤلاء القوم والجهمية كلهم فهو مثلهم. وكلَّم الله موسى تَكليمًا وناوله التوراة من يده إلى يده، ولم يزل الله متكلمًا عالمًا فتبارك الله أحسن الخالقين." «السنة لحرب برقم ٦٦-٧٠»

قال القشيري في التذكرة الشرقية: "وكيف يسوغ لقائل أن يقول في كتاب الله ما لا سبيل لمخلوق إلى معرفته ولا يعلم تأويله إلا الله؟ أليس هذا من أعظم القدح في النبوات وأن النبي ﷺ ما عرف تأويل ما ورد في صفات الله تعالى ودعا الخلق إلى علم ما لا يعلم؟ أليس الله يقول بلسان عربي مبين؟ فإذن على زعمهم يجب أن يقولوا كذب حيث قال: "**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ**" [الشعراء: ١٩٥] إذ لم يكن معلوما عندهم، وإلا: فأين هذا البيان؟ وإذا كان بلغة العرب فكيف يدعي أنه مما لا تعلمه العرب؟ ونسبة النبي ﷺ إلى أنه دعا إلى رب موصوف بصفات لا تعقل: أمر عظيم لا يتخيله مسلم، فإن الجهل بالصفات يؤدي إلى الجهل بالموصوف، وقول من يقول: استواؤه صفة ذاتية لا يعقل معناها، واليد صفة ذاتية لا يعقل معناها، والقدم صفة ذاتية لا يعقل معناها، تمويه ضمنه تكييف وتشبيه ودعاء إلى الجهل... وإن قال الخصم بأن هذه الظواهر لا معنى لها أصلا فهو حكم بأنها ملغاة، وما كان في إبلاغها إلينا فائدة، وهي هدر. وهذا محال... وهذا مخالف لمذهب السلف القائلين بإمرارها على ظواهرها" «الإتحاف للزبيدي مختصرًا» (٢/١١٠).

قال الإمام محمد بن عبدالوهاب: "ويدعون كمال العلم والإحاطة، ويصرحون أنهم لا يفهمون منه كلمة واحدة". «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ١٧٩)

الناقض الخامس: نفي الحكمة والتعليل في أفعال الباري جل جلاله.

قال شيخ الإسلام: "وَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ ونفاة الْقِيَاسِ إلَى نَفْيِ التَّعْلِيلِ فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ وَقَالُوا: لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ لَامُ تَعْلِيلٍ فِي فِعْلِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ وَلَا يَأْمُرُ اللَّهُ بِشَيْءِ لِحُصُولِ مَصْلَحَةٍ وَلَا دَفْعِ مَفْسَدَةٍ بَلْ (مَا يَحْصُلُ مِنْ مَصَالِحِ الْعِبَادِ وَمَفَاسِدِهِمْ) بِسَبَبِ مِنْ الْأَسْبَابِ فَإِنَّمَا خَلْقُ ذَلِكَ عِنْدَهَا لَا أَنَّهُ يَخْلُقُ هَذَا لِهَذَا وَلَا هَذَا لِهَذَا وَاعْتَقَدُوا أَنَّ التَّعْلِيلَ يَسْتَلْزِمُ الْحَاجَةَ وَالِاسْتِكْمَالَ بِالْغَيْرِ وَأَنَّهُ يُفْضِي إلَى التَّسَلْسُلِ" «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣٧٧)

قلت: من أخطر فروع هذه المسألة، تجويزهم على الله عز وجل تعالى وتقدس اسمه الكذب!

قال العلامة المعلمي رحمه الله: "فصار الأشعرية إلى التزام أنه يجوز عقلاً أن يقع الكذب من الله تبارك وتعالى"! «القائد إلى تصحيح العقائد» (ص٨٦)

قلت: قال القرافي معلنا هذا المذهب الكفري الخبيث: "وعلى قولهم: لو حسن من الله تعالى كل شيء لحسن منه إظهار المعجزة على يد الكاذب، أن حاصل تجويز عدم مراعاة الله تعالى للمصالح يلزم منه تجويز إضلال الحلق بعدم معرفة أوصفا الأنبياء وتمييزهم عن غيرهم، وهذا إذا سلم هو عين مذهبنا، فإنا نجوز على الله تعالى أن يضل الخلق أجمعين، وأن يهديهم أجمعين، فهذه النكتة لا أثر لها ألبتة، مع أن النقشواني، وغيره اعتقدوا أنها في غاية القوة لا جواب عنها، مع أنها لا تستحق جوابا، بل هي مذهبنا بعينه!" «نفائس الأصول في شرح المحصول» (١/ ٣٦٦)

ومن فروع هذه المسألة: أن العقل لا يدل على نفي النقائص عن الله عز وجل! بل مرد ذلك إلى الدليل السمعي وهو الإجماع! إذ "النقص في الأفعال هو القبح العقلي بعينه، وإنما تختلف العبارة!" «المواقف» (١٣١/٣) بواسطة كتاب «مقالات في تناقضات الأشعرية».

وقد قرر البيضاوي هذا الكفر في مختصره الأصولي فقال: "قال [المنازع]: قلنا أمر الله في الأزل معناه أن فلانا إذا وجد فهو مأمور بكذا قيل الأمر في الأزل ولا سامع ولا مأمورا، **عبث** بخلاف أمر

الرسول قلنا: **مبني على القبح العقلي**"! «الإبهاج في شرح المنهاج» (٢/ ٣٩٧) فتنزيه الله عز وجل عن العبث عندهم مبني على القبح العقلي الذي ينفونه ويصرحون بأنه من أصول الكفر كما هو آت!

وقد قرر هذا المعنى الإمام ابن القيم رحمه الله فقال: "يُقَال لِهَؤُلَاءِ الْمُعَارِضِينَ لِلْوَحْيِ بِعُقُولِهِمْ: إِنَّ مِنْ أَئِمَّتِكُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَقْلِ مَا يُوجِبُ تَنْزِيهَ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ عَنِ النَّقَائِصِ، وَلَمْ يَقُمْ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ أَصْلًا، صَرَّحَ بِهِ الرَّازِيُّ ؛ وَتَلَقَّاهُ عَنِ الْجُوَيْنِيِّ وَأَمْثَالِهِ، قَالُوا وَإِنَّمَا نَفينا عَنْهُ النَّقَائِصَ بِالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ قَدَحَ الرَّازِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ النُّفَاةِ فِي دَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ، وَبَيَّنُوا أَنَّهَا ظَنِّيَّةٌ لَا قَطْعِيَّةٌ، فَالْقَوْمُ لَيْسُوا قَاطِعِينَ بِتَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ النَّقَائِصِ بَلْ غَايَةُ مَا عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ الظَّنُّ.

فَيَا أُولِي الْأَلْبَابِ، كَيْفَ تَقُومُ الْأَدِلَّةُ الْقَطْعِيَّةُ عَلَى نَفْيِ صِفَاتِ اللَّهِ وَنُعُوتِ جَلَالِهِ وَعُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ وَاسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، وَتَكَلُّمِهِ بِالْقُرْآنِ حَقِيقَةً وَتَكَلُّمِهِ لِمُوسَى، حَتَّى يُدْعَى أَنَّ الْأَدِلَّةَ السَّمْعِيَّةَ عَلَى ذَلِكَ قَدْ عَارَضَهَا صَرِيحُ الْعَقْلِ؟ وَأَمَّا تَنْزِيهُهُ عَنِ الْعُيُوبِ وَالنَّقَائِصِ فَلَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ وَلَكِنْ عَلِمْنَاهُ بِالْإِجْمَاعِ، وَقُلْتُمْ: إِنَّ دَلَالَتَهُ ظَنِّيَّةٌ، وَيَكْفِيكَ فِي فَسَادِ عَقْلِ مُعَارِضِ الْوَحْيِ أَنَّهُ لَمْ يَقُمْ عِنْدَهُ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ عَلَى تَنْزِيهِ رَبِّهِ عَنِ الْعُيُوبِ وَالنَّقَائِصِ". «مختصر الصواعق» (ص٢٠٢).

قلت: ومن فروعها، التزامهم الترجيح بلا مرجح، لئلا يفضي إلى التسلسل بزعمهم، وهذا المذهب عند تأمله أدى إلى تسلط الفلاسفة على أهل الإسلام كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية روح الله روحه فقال لهم: "فسلكتم طريقا لم تحصل المقصود من العرفان، وسلطتم عليكم أهل الضلال والعدوان، كمن أراد أن يغزو بغير طريق شرعي فلا فتح بلادهم ولا حفظ بلادهم بل سلطهم حتى صاروا يحاربونه بعد أن كانوا عاجزين عنه ". «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص١٢٠)

وقد رأينا حديثًا بعض من ألحد وارتد عن دين الإسلام وجحد الخالق الديان ذكر في أسباب إلحاده مذهب الأشعرية في النبوات! فإنا لله وإنا إليه راجعون.

قال الإمام المجدد: "يجوزون على الله أن يأمر بكل شيء، ويفعل كل شيء، وينْزهونه عن حقائق أسمائه وصفاته، ولا يتم التوحيد إلا به". «الدرر السنية» (١/ ١٧٩)

وقال رحمه الله: "ويتكلمون بما يقتضي الإحاطة بعلم الله وحكمته في خلقه وأمره، وما ظنوا أنه خلاف الحكمة، قالوا: لا يفعل لحكمة، بل لمشيئة، فإذا رأوا من طواغيتهم خلاف ما أصلوا لهم من القواعد سلموا لهم، وقالوا: هم أعلم". «الدرر السنية» (١/ ١٧٩)

الناقض السادس: نفي علو الباري تبارك وتعالى على خلقه

وهذه وقع فيها المتوسطون منهم والمتأخرون، وهي طامة الطوام وشر الرزايا والمخازي؛ فإن السلف رضي الله عنهم «لَا يَقُولُونَ بِنَفْيِ الْجِهَةِ وَلَا يَنْطِقُونَ بِذَلِكَ، بَلْ نَطَقُوا هُمْ وَالْكَافَّةُ بِإِثْبَاتِهَا لِلَّهِ تَعَالَى كَمَا نَطَقَ كِتَابُهُ وَأَخْبَرَتْ رُسُلُهُ. وَلَمْ يُنْكِرْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ حَقِيقَةً.» «تفسير القرطبي» (٧/ ٢١٩)

هذا مع تصريحه في شرح الأسماء الحسنى (١٣٢/٢) بأنه لا يقول بهذا المذهب ولا يختاره!

قال الحاكم أبو عبدالله: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ يَقُولُ: "مَنْ لَمْ يُقِرَّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ قَدِ اسْتَوَى فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتِهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِرَبِّهِ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ، وَأُلْقِيَ عَلَى بَعْضِ الْمَزَابِلِ حَيْثُ لَا يَتَأَذَّى الْمُسْلِمُونَ، وَالْمُعَاهَدُونَ بِنَتَنِ رِيحِ جِيفَتِهِ، وَكَانَ مَالُهُ فَيْئًا لَا يَرِثُهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، إِذِ الْمُسْلِمُ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ كَمَا قَالَ ﷺ ". «معرفة علوم الحديث للحاكم» (ص٨٤)

قال شيخ الإسلام: "ولهذا كان السلف مطبقين على تكفير من أنكر ذلك [علو الله عز وجل]، لأنه عندهم معلوم بالاضطرار من الدين، والأمور المعلومة بالضرورة عند السلف والأئمة وعلماء الدين قد لا تكون معلومة لبعض الناس: إما لإعراضه عن سماع ما في ذلك من المنقول، فيكون حين انصرافه عن الاستماع والتدبر غير محصل لشرط العلم، بل يكون ذلك الامتناع مانعاً له من حصول العلم

بذلك، كما يعرض عن رؤية الهلال فلا يراه، مع أن رؤيته ممكنة لكل من نظر إليه، وكما يحصل لمن لا يصغي إلى استماع كلام غيره وتدبره، لا سيما إذا قام عنده اعتقاد إن الرسول لا يقول مثل ذلك، فيبقى قلبه غير متدبر ولا متأمل لما به يحصل له هذا العلم الضروري". «درء التعارض» (٧/ ٢٧)

قال الغزالي في فيصل التفرقة: "فالحنبلي يكفِّر الأشعري زاعمًا أنه كذَّب الرسول في إثبات الفوق لله".

قال الإمام البخاري: وَحَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُوسَى الْأَشْيَبَ، وَذَكَرَ الْجَهْمِيَّةَ فَنَالَ مِنْهُمْ، ثُمَّ قَالَ: " أُدْخِلَ رَأْسٌ مِنْ رُؤَسَاءِ الزَّنَادِقَةِ يُقَالُ لَهُ شَمْغَلَةُ عَلَى الْمَهْدِيِّ فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى أَصْحَابِكَ " فَقَالَ: أَصْحَابِي أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «دُلَّنِي عَلَيْهِمْ» فَقَالَ: صِنْفَانِ مِمَّنْ يَنْتَحِلُ الْقِبْلَةَ، وَالْقَدَرِيَّةُ، **الْجَهْمِيُّ إِذَا غَلَا، قَالَ لَيْسَ ثَمَّ شَيْءٌ وَأَشَارَ الْأَشْيَبُ إِلَى السَّمَاءِ** وَالْقَدَرِيُّ إِذَا غَلَا قَالَ: هُمَا اثْنَانِ خَالِقُ خَيْرٍ، وَخَالِقُ شَرٍّ، فَضَرَبَ عُنُقَهُ وَصَلَبَهُ. «خلق أفعال العبد» (ص٣٧)

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: "وفسقُ الاعتقاد: كفسق أهل البدع الذين يؤمنون بالله ورسوله واليوم الآخر، ويحرِّمون ما حرَّم الله، ويوجبون ما أوجب الله؛ ولكن ينفُون كثيرًا ممّا أثبت الله ورسوله جهلًا وتأويلًا وتقليدًا للشُّيوخ، ويُثبتون ما لم يثبته الله ورسوله كذلك. وهؤلاء كالخوارج المارقة، وكثيرٍ من الرَّوافض، والقدريَّة، والمعتزلة، وكثيرٍ من الجهميَّة الذين ليسوا غلاةً في التَّجهُّم. **وأمّا غاليَةُ الجهميَّة فكغلاة الرَّافضة، ليس للطَّائفتين في الإسلام نصيبٌ**. ولذلك أخرجهم جماعةٌ من السّلف من الثِّنتين وسبعين فرقةً، وقالوا: هم مباينون للملَّة". «مدارج السالكين – ط عطاءات العلم» (١/ ٥٥٧)

وكلام الأشعرية في نفي علو الله تبارك وتعالى متواتر مشهور عنهم وسيأتي ذكر بعض منه هاهنا وفي ذكر مسلك التخييل، كما أن كلام أهل السنة في تكفير منكر العلو متواتر مشهور عنهم، وقد قدمنا أن مراد السلف والأئمة تكفير من تأول النصوص لا من أنكرها، فإن من أنكرها كافر زنديق أصالة والله أعلم.

قال صاحب العقيدة الصلاحية:

"سُبحانَهُ جَلَّ عَن المكــان وعَزَّ عَنْ تغيُّرِ الزَّمانِ

فقَدْ غلا وزادَ في الغُلــوّ مَنْ خصَّه بجهةِ العُلُوّ"!

مع أن المكان: "فيه نزاع وتفصيل. وَفِي الصحيحين: إثبات لفظ المكان"! «ذيل طبقات الحنابلة» (٣/ ٣٥ ت العثيمين)

وقال أحمد الدردير صاحب أحد المنظومات التي تدرس لمبتدئة الجهمية: "واشتبه الأمر على أقوام وقوفا مع الأمور العادية وتمسكًا بظواهر نصوص شرعية فقال قوم بالجهة وقال آخرون بالجسمية ويلزم منهما الحلول والاتصال أو الانفصال تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرا!" إلى أن قال: "[وأجاب] خلفهم بتعيين محامل صحيحة إبطالًا لمذهب الضالين، وإرشادا للقاصرين فحملوا اليد على القدرة! والوجه على الذات! والاستواء على الاستيلاء!" «شرح الخريدة» (ص٧١)

فيالله، جعل ما نص السلف على تكفير مخالفيه وتجهيمهم مذهبا للضالين! ثم تابع أسلافه الجهمية على التحريف لصفات الله عز وجل حرفًا بحرف كما نقل شيخ الإسلام! وهو مع ذلك يدعي السنة! وسيأتي كلام النووي في تكفير مثبت الاتصال أو الانفصال! فإنا لله وإنا إليه راجعون

روى عبد الله بن أحمد بإسناده عن عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ قال: "إِنَّا نَسْتَجِيزُ أَنْ نَحْكِيَ كَلَامَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلَا نَسْتَجِيزُ أَنْ نَحْكِيَ كَلَامَ الْجَهْمِيَّةِ". «السنة» (برقم ٢٣)

قال شيخ الإسلام: "القول: بأن الله تعالى ليس فوق العرش، أول من ابتدعه في الإسلام الجعد بن درهم، والجهم بن صفوان، وشيعتهما، وهم عند الأمة من شرار أهل الأهواء، وقد أطلق السلف من القول بتكفيرهم ما لم يطلقوه بتكفير أحد، وقالوا: نحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نحكي كلام

الجهمية، وقالوا: اتفق المسلمون واليهود والنصارى على أن الله تعالى فوق العرش، وقالت الجهمية ليس فوق العرش". «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» (١/ ٤١٧)

وروى عبدالله بن أحمد عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَدْ خِفْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ كَثْرَةِ مَا أَدْعُو عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، قَالَ: "لَا تَخَفْ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ إِلَهَكَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ لَيْسَ بِشَيْءٍ". «السنة» (برقم ٢٤)

وروى أيضًا عن يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، وَقِيلَ، لَهُ: مَنِ الْجَهْمِيَّةُ؟ فَقَالَ: "مَنْ زَعَمَ أَنَّ الرَّحْمَنَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى عَلَى خِلَافِ مَا يَقِرُّ فِي قُلُوبِ الْعَامَّةِ فَهُوَ جَهْمِيٌّ". «السنة» (برقم ٥٦)
وروى أيضًا عن مُحَمَّدَ بْنَ مُصْعَبٍ الْعَابِدُ، يَقُولُ: "مَنْ زَعَمَ أَنَّكَ لَا تَتَكَلَّمُ وَلَا تَرَى فِي الْآخِرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ بِوَجْهِكَ لَا يَعْرِفُكَ، أَشْهَدُ أَنَّكَ فَوْقَ الْعَرْشِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ لَيْسَ كَمَا يَقُولُ أَعْدَاءُ اللَّهِ الزَّنَادِقَةُ". «السنة» (برقم ١٩٦)

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: "قَالَ بنان بن أَحْمد كُنَّا عِنْد القعْنبِي رَحمَه الله فَسمع رجلا من الْجَهْمِية يَقُول ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فَقَالَ القعْنبِي من لَا يُوقن أَن الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى كَمَا يقر فِي قُلُوب الْعَامَّة فَهُوَ جهمي". «العلو للعلي الغفار» (ص١٦٦)

قال الإمام الدارمي: "ونُكَفِّرُهُم [الجهمية] أيضًا؛ أنهم لا يدرون أين الله، ولا يصفونه بِأَيْنَ الله، واللهُ قد وصَفَ نَفْسَه بأين، ووصفه به الرَّسُولُ – ﷺ –.
فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام:١٨] و ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٥٥] و ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠] ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ [الملك:١٦]، ونحو هذا، فهذا كُلُّه وصفٌ بِأَيْنَ". «الرد على الجهمية للدارمي – ت الشوامي» (ص١٨٢)

"قَالَ ابْن أبي حَاتِم حَدثنَا عَليّ بن الْحسن بن يزِيد السّلمِيّ سَمِعت أبي يَقُول سَمِعت هِشَام بن عبيد الله الرَّازِيّ وَحبس رجلا فِي التجهم فجيء بِهِ إِلَيْهِ ليمتحنه فَقَالَ لَهُ: أَتَشهد أَن الله على عَرْشه بَائِن من خلقه؟ فَقَالَ: لَا أَدْرِي مَا بَائِن من خلقه. فَقَالَ: ردُّوهُ فَإِنَّهُ لم يتب بعد!

كَانَ هِشَام بن عبيد الله من أَئِمَّة الْفِقْه على مَذْهَب أبي حنيفَة تفقه على مُحَمَّد بن الْحسن كَانَ ذَا جلالة عَجِيبَة وَحُرْمَة عَظِيمَة بِبَلَدِهِ توفّي سنة إِحْدَى وَعشْرين وَمِائَتَيْنِ". «العلو للعلي الغفار» (ص١٦٩)

وقد قال شيخ الإسلام رضي الله عنه لما أراد التدامرة أخذ خطه في مسألة العرش والقرآن بما يوافق الأشعرية المعطلة: "تدعونني أن أكتب بخطي أنه ليس فوق العرش إله يعبد، ولا في المصاحف قرآن، ولا لله في الأرض كلام؟ ودق بعمامته الأرض وقام واقفًا ورفع برأسه إلى السماء وقال: اللهم إني أشهدك على أنهم يدعونني أن أكفر بك وبكتبك ورسلك، وأن هذا الشيء ما أعمله. اللهم أنزل بهم بأسك الذي لا ترده عن القوم المجرمين. نفذت فيهم سهام الله. والله لتقلبن دولة بيبرس أسفلها أعلاها. ويكون أعز من فيها أذل من فيها ولينتقمنّ الله من الكبير والصغير، وكم أجد عليهم وما أدعو عليهم". «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون وتكملة الجامع» (ص١٦٠)

قال العلامة ابن سحمان رحمه الله: "وأما جحد علو الله على خلقه، واستوائه على عرشه بذاته المقدسة على ما يليق بجلاله وعظمته، وأنه مباين لمخلوقاته، وكذلك نفي صفات كماله، ونعوت جلاله فهذا لا يشك مسلم في كفر من نفى ذلك، لأنه من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، ومما فطر الله عليه جميع خلقه إلا من اجتالته الشياطين عن فطرته، وأدلة ذلك من الكتاب والسنة معلومة مشهورة مقررة لا يخفى ذلك إلا على من أخلد إلى الأرض واتبع هواه، وأضله الله على علم، وختم على قلبه وسمعه، وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله." «كشف الشبهتين» (ص٧٩)

ومن فروع هذه المسألة: منافقتهم لأهل السنة في مسألة الرؤية، فإنه "إذا كان النبي ﷺ قد أخبر بذلك علم أنه يرى في الجهة وليست الرؤية التي أخبر بها ما يزعمونه من الأمر الذي لا يعقل ينافقون فيه أهل الإيمان". «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» (٤/ ٤٤٠)

فإن جمعًا من متأخري الأشعرية: "قالوا إن الأشعري إنما صنف كتاب الإبانة تقية وإلا فالرجل باطنه يشبه بواطن شيوخه المعتزلة وأنهم بمنزلة المنافقين الذين يوافقون أهل السنة والحديث في الظاهر ويخالفونهم في الباطن وأيضاً فمن تأمل كلام الرازي وجده في كثير من مسائله لا ينصر القول الذي ينصره إلا للتقية دون الاعتقاد كما فعله في مسألة الرؤية والقرآن ونحوهما فإن كلامه يقتضي أن الرجل منافق لأصحابه الذين هم متأخرو الأشعرية فضلاً عن قدمائهم" «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٣٦٢)

قلت: وهذا كلام الكوثري بحروفه! فإنه قال أخزاه الله وأذاقه سوء العذاب: "وأما الإبانة التي كان قدمها إلى البربهاري في أوائل انتقاله إلى معتقد السنة فتحتوي على آراء غير مبرهنة! جارى فيها النقلة ليتدرج بهم إلى الحق!" «مقدمة الإنصاف» (١١)

وهذا صرح به النووي! إذ قال: "وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا [الرؤية] اتِّصَالُ الْأَشِعَّةِ وَلَا مُقَابَلَةُ الْمَرْئِيِّ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ لَكِنْ جَرَتِ الْعَادَةُ فِي رُؤْيَةِ بَعْضِنَا بَعْضًا بِوُجُودِ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الِاتِّفَاقِ لَا عَلَى سَبِيلِ الِاشْتِرَاطِ وَقَدْ قَرَّرَ أَئِمَّتُنَا الْمُتَكَلِّمُونَ ذَلِكَ بِدَلَائِلِهِ الْجَلِيَّةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِثْبَاتُ جِهَةٍ **تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ** بَلْ يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ لَا فِي جِهَةٍ كَمَا يَعْلَمُونَهُ لَا فِي جِهَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ". «شرحه على مسلم» (٣/ ١٦)

وما أحسن قول العلامة ابن أبي العز رحمه الله: "وَلَيْسَ تَشْبِيهُ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِرُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ تَشْبِيهًا لِلَّهِ، بَلْ هُوَ تَشْبِيهُ الرُّؤْيَةِ بِالرُّؤْيَةِ، لَا تَشْبِيهُ الْمَرْئِيِّ بِالْمَرْئِيِّ، وَلَكِنْ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عُلُوِّ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ. وَإِلَّا فَهَلْ تُعْقَلُ رُؤْيَةٌ بِلَا مُقَابَلَةٍ؟ وَمَنْ قَالَ: يُرَى لَا فِي جِهَةٍ، فَلْيُرَاجِعْ عَقْلَهُ!! فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُكَابِرًا لِعَقْلِهِ أو فِي عَقْلِهِ شَيْءٌ، وَإِلَّا فَإِذَا قَالَ يُرَى لَا أَمَامَ الرَّائِي وَلَا خَلْفَهُ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلَا عَنْ يَسَارِهِ وَلَا فَوْقَهُ وَلَا تَحْتَهُ، رَدَّ عَلَيْهِ كُلُّ مَنْ سَمِعَهُ بِفِطْرَتِهِ السَّلِيمَةِ". «شرح الطحاوية الأوقاف» (ص١٦٠)

قال الحافظ السجزي ملزمًا الأشعرية بهذا: "فهو إذا قال: إنه يرى بالأبصار لم يجز في العقل أن تكون عن غير مقابلة، وإن قال إنّ الرؤية لا تختص بالبصر عاد إلى قول المعتزلة، وصارت الرؤية في معنى العلم الضروري. وقد حكي عن بعض متأخريهم أنه قال: لولا الحياء من مخالفة شيوخنا لقلتُ إنّ الرؤية هي العلم لا غير". «رسالة السجزي إلى أهل زبيد» (ص١٧٣)

ولذلك قال أبو [عمر] البسطامي: "كان أبو الحسن الأشعري أولاً ينتحل الاعتزال ثم رجع فتكلم عليهم وإنما مذهبه التعطيل إلا أنه رجع من التصريح إلى التمويه". «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٢٣٩)

"قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ كَفَّرْنَا فِيهَا الدَّاعِيَةَ فَإِنَّا نُفَسِّقُ الْمُقَلِّدَ فِيهَا كَمَنْ يَقُولُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ أَوْ أَنَّ **أَلْفَاظَنَا بِهِ مَخْلُوقَةٌ** أَوْ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ أَوْ أَنَّ أَسْمَاءَهُ مَخْلُوقَةٌ أَوْ أَنَّهُ **لَا يَرَى فِي الْآخِرَةِ** أو يسب الصَّحَابَةَ تَدَيُّنًا أَوْ أَنَّ **الْإِيمَانَ مُجَرَّدُ الِاعْتِقَادِ** وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَمَنْ كَانَ عَالِمًا فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْبِدَعِ يَدْعُو إلَيْهِ وَيُنَاظِرُ عَلَيْهِ فَهُوَ مَحْكُومٌ بِكُفْرِهِ نَصَّ أَحْمَدُ صَرِيحًا عَلَى ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ". «الفروع وتصحيح الفروع» (١١/ ٣٤٠)

قال ابن النجار الفتوحي الحنبلي: "والجهمية: هم الذين يعتقدون أن الله سبحانه وتعالى ليس بمستوٍ على عرشه، وأن القرآن المكتوب في المصاحف ليس بكلام الله سبحانه وتعالى، بل هو عبارة عنه." «شرح المنتهى» (٤٣٦/١١) وقد قرر تفسيق مقلدهم وتكفير مجتهدهم كما سبق نقله عن المجد! بل وحكى رواية عن الإمام في تكفير المقلد كمجتهد!

ولله در الحافظ عبد الغني إذ قال: "ومن أجهل جهلاً، وأسخف عقلاً، وأضل سبيلاً ممن يقول إنه لا يجوز أن يقال: أين الله، بعد تصريح صاحب الشريعة بقوله أين الله؟!" «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص٨٩)

الناقض السابع: تقديم العقل على النقل

وهذا أصل نبغ في متوسطيهم ومتأخريهم، وأظهره الرازي ومن تابعه أخذا عن متقدميهم، وهو الذي افتتح به شيخ الإسلام درء التعارض وأقام الكتاب على إبطاله ودفعه، قال شيخ الإسلام: "وأما هذا القانون الذي وضعوه فقد سبقهم إليه طائفة، منهم أبو حامد، وجعله قانوناً في جواب المسائل التي سئل عنها في نصوص أشكلت على السائل، كالمسائل التي سأله عنها القاضي أبو بكر بن العربي". «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٥) وقال أيضًا: "ووضع أبو بكر بن العربي هذا قانون آخر، مبنياً على طريقة أبي المعالي ومن قبله، كالقاضي أبي بكر الباقلاني." «الدرء» (٦/١)

ولذلك لما أورد مثبتو الحسن والقبح العقليين على الرازي أشياء في مسألة التكليف بما لا يطاق أجابهم بقوله فيما أجابهم: "ولأنك قد علمت أن القواطع العقلية لا تعارضها الظواهر النقلية، بل تعلم أن تلك الظواهر مؤولة، ولا حاجة إلى تعيين تأويلها!" «المحصول» (٢/٢٢٤)

قال الحافظ السجزي في ذكر مقالاتهم: "ومنها: أن كل حديث ورد مخالفاً للعقل لا يمكن الجمع بينه وبين العقلِ فهو زور، وإن رواه من لا يشك في عدالته قبل ذلك، وأن من رواه مع العلم بحاله مثبتاً له، تسقط عدالته، ولا يجوز قبول خبر في باب الاعتقاد، إلا ما وافق قضية العقل فيه. وهذا يؤدي إلى رد الأخبار الواردة في الصفات وإلى تفسيق أئمة المسلمين". «رسالته إلى أهل زبيد» (ص٣٠٣)

قال الإمام ابن القيم: "تقديم العقل على الشرع يتضمن القدح في العقل والشرع؛ لأن العقل قد شهد للوحي بأنه أعلم منه، وأنه لا نسبة له إليه، وأن نسبة علومه ومعارفه إلى الوحي أقل من خردلة بالإضافة إلى جبل أو تلك التي تعلَقُ بالإصبع بالنسبة إلى البحر؛ فلو قدِّم حكم العقل عليه لكان ذلك قدحًا في شهادته وإذا بطلت شهادته بطل قبول قوله. فتقديم العقل على الوحي يتضمن القدح فيه وفي الشرع، وهذا ظاهر لا خفاء به". «الصواعق المرسلة» (١/ ٤٨٤)

قال ابن أبي حاتم: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى أَنْبَأَ الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، ثنا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ قَوْلُهُ: أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَاللَّهِ لَكُلَّمَا هَوِيَ شَيْئًا رَكِبَهُ وَكُلَّمَا اشْتَهَى شَيْئًا أَتَاهُ لَا يَحْجِزُهُ، عَنْ ذَلِكَ وَرَعٌ وَلا تَقْوَى". «تفسير ابن أبي حاتم» (٨/ ٢٧٠٠)

الناقض الثامن: قول من قال منهم "الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين" ورد أخبار الآحاد

قال الرازي الملحد: "فثبت بهذه الوجوه العشرة : أن الدلائل اللفظية لا تفيد إلا الظن. وظاهر أن هذه المسألة يقينية، والتمسك بالدليل الظني في المطلوب اليقيني : باطل قطعا، فهذا تقرير البحث عن قولنا : التمسك بالدلائل اللفظية في المطالب اليقينية لا يجوز." «المطالب العالية» (١١٨/٩)

قال العلامة المعلمي رحمه الله: "في (المواقف) وشرحها في أواخر الموقف الأول: الدلائل النقلية هل تفيد اليقين؟ وقيل لا تفيد، وهو مذهب المعتزلة وجمهور الأشاعرة،.. وقد جزم الإمام الرازي بأنه لا يجوز التمسك بالأدلة النقلية". «القائد إلى تصحيح العقائد» (ص٤٤)

قال شيخ الإسلام: "وأما الرازي وأمثاله، فقد زادوا في ذلك على المعتزلة، فإن المعتزلة لا تقول: إن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين، بل يقولون: إنها تفيد اليقين، ويستدلون بها أعظم مما يستدل بها هؤلاء." «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٢٧٥)

قال أبو بكر ابن العربي "الجهمي الملبّس .. الجاهل الظالم الفاتن المفتون" «الصواعق المرسلة» (١/ ٣٦):

"وإنما ذكرنا لكم هذا لتتخذوه قانوناً، وتعجبوا من رأس المحققين يُعَوِّلُ في نَفْي الآفات على السمع، ولا يجوز أن يكون السمعُ طريقاً إلى معرفة الباري ولا شيء من صفاته".

قال شيخ الإسلام: "وقول الجهمية فيه من التنقص والسب والطعن على السلف والأئمة ، وعلى السنة ما ليس في قول الخوارج والروافض، فإن الخوارج يعظمون القرآن ويوجبون اتباعه، وإن لم يتبعوا السنن المخالفة لظاهر القرآن ، وهم يقدحون في علي وعثمان ومن تولاهما وإن لم يقدحوا في أبي

بكر وعمر. أما الجهمية فإنها لا توجب، بل لا تجوز اتباع القرآن في باب صفات الله، كما يصرحون به كالرازي". «التسعينية» (٢/ ٦٩٤)

قلت: وهذه المسألة مع التي قبلها تبطلان وقوع العذر في كفر الأشعرية، قال شيخ الإسلام: "ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول ﷺ ، وأخطأ في بعض ذلك فالله يغفر له خطأه، تحقيقاً للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ [البقرة: ٢٨٦]". «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ١٠٣)

مع أنه قائل قبلها: " آل الأمر بمن يسلك هذا الطريق إلى أنهم لا يستفيدون من جهة الرسول شيئاً من الأمور الخبرية المتعلقة بصفات الله تعالى وأفعاله، بل وباليوم الآخر عند بعضهم؛ لاعتقادهم أن هذه فيها ما يرد بتكذيب أو تأويل وما لا يرد، وليس لهم قانون يرجعون إليه في هذا الأمر من جهة الرسالة، بل هذا يقول: ما أثبته عقلك فأثبته، وإلا فلا، وهذا يقول: ما أثبته كشفك فأثبته، وإلا فلا فصار وجود الرسول ﷺ عندهم كعدمه في المطالب الإلهية وعلم الربوبية، بل وجوده – على قولهم – أضر من عدمه، لأنهم لم يستفيدوا من جهته شيئاً، واحتاجوا إلى أن يدفعوا ما جاء به: إما بتكذيب، وإما بتفويض وإما بتأويل وقد بسط هذا في غير هذا الموضع". «الدرء» (١/ ١٣٦)

وقال رحمه الله في موضع آخر: "ففي الجملة: لا يكون الرجل مؤمنا حتى يؤمن بالرسول إيماناً جازما، ليس مشروطاً بعدم معارض، فمتى قال: أؤمن بخبره إلا أن يظهر له معارض يدفع خبره لم يكن مؤمناً به، فهذا أصل عظيم تجب معرفته، فإن هذا الكلام هو ذريعة الإلحاد والنفاق". «الدرء» (١/ ١٧٨)

قال السنوسي: "ولهذا قيل إن أصول الكفر ستة، الإيجاب الذاتي، والتحسين العقلي!، والتقليد الرديء، والربط العادي!، والجهل المركب، والتمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية للجهل بأدلة العقول!" «شرح أم البراهين» (٨١)

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: "واعلم أيها المسلم المنصف، أن من أشنع الباطل وأعظم القول بغير الحق على الله وكتابه وعلى النبي وسنته المطهرة، ما قاله الشيخ أحمد الصاوي في حاشيته على الجلالين، في سورة الكهف وآل عمران، واغتر بقوله في ذلك خلق لا يحصى من المتسمين باسم طلبة العلم، لكونهم لا يميزون بين حق وباطل فقد قال الصاوي أحمد المذكور في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ الآية، بعد أن ذكر الأقوال في انفصال الاستثناء عن المستثنى منه بزمان، ما نصه: وعامة المذاهب الأربعة على خلاف ذلك كله، فإن شرط حل الإيمان بالمشيئة أن تتصل، وأن يقصد بها حل اليمين، ولا يضر الفصل بتنفس أو سعال أو عطاس، ولا يجوز تقليدها ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل وربما أداه ذلك للكفر؛ لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر. اهـ. منه بلفظه.

فانظر يا أخي رحمك الله، ما أشنع هذا الكلام وما أبطله، وما أجرأ قائله على الله وكتابه، وعلى النبي – ﷺ – وسنته وأصحابه، سبحانك هذا بهتان عظيم.

أما قوله بأنه لا يجوز الخروج عن المذاهب الأربعة، ولو كانت أقوالهم مخالفة للكتاب والسنة وأقوال الصحابة، فهو قول باطل بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضي الله عنهم وإجماع الأئمة الأربعة أنفسهم، كما سترى إيضاحه إن شاء الله بما لا مزيد عليه في المسائل الآتية بعد هذه المسألة؛ فالذي ينصره هو الضال المضل. وأما قوله: إن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر، فهذا أيضًا من أشنع الباطل وأعظمه، وقائله من أعظم الناس انتهاكًا لحرمة كتاب الله وسنة رسوله – ﷺ – ، سبحانك هذا بهتان عظيم" إلى آخره «أضواء البيان» (٧/ ٤٦٦ ط عطاءات العلم)

ومن فروع هذه المسألة: ردهم الاستدلال بأخبار الآحاد في مسائل الاعتقاد والطعن على أهل الحديث ورواة الأخبار كما صنع الرازي في "المطالب العالية"! كذا زعم وكذب والله فإن احتجاجه ورده في غاية السفول والحمق ونحن نذكر إن شاء الله شيئا من ألفاظه في هذا الكتاب.

قال قاتله الله: "التمسك بأخبار الآحاد في هذه المسألة [القدر] هل يجوز أم لا؟ اتفق الأصوليون على أنه لا يجوز! واحتجوا عليه بوجوه". «المطالب» (٢٠١/٩)

إلى أن قال: "واعلم ؛ أن الآفة الكبرى في هذا الباب : أن هؤلاء المحدثين لا يميزون بين حس الظن وبين القطع واليقين. فنحن نسلم أنه يجب علينا إحسان الظن بهؤلاء الرواة. أما الجزم واليقين فلا سبيل إليه. وهؤلاء المحدثون ظنوا أن من سلم حسن الظن بهؤلاء الرواة ، فقد سلم الجزم واليقين. وذلك بعيد." «المطالب» (٢٠١/٩) فوالله لو أراد زنديق على أن يبطل السنن ما زاد على ما قاله هذا الملحد الأفاك!

ثم طعن على أصحاب النبي ﷺ وقرر الطعن على أبي هريرة رضي الله عنه بنحو من طعونات منكري السنة المشاققين في عصرنا! تشابهت قلوبهم! وكل هذا في الموضع الذي أشرنا إليه من كتاب المطالب.

وقال الجويني: "وأما الأحاديث التي يتمسكون بها ، فآحاد لا تفضي إلى العلم ، ولو أضربنا عن جميعها لكان سائغاً". «الإرشاد» (١٤١)

وقال الآمدي الذي وصفه الإمام ابن القيم بأنه: "ثَورٌ كَبِيرٌ بَلْ حَقِيرُ الشَّانِ" «النونية» (البيت ٣٠٤١) "وَلَعَلَّ الْخصم قد يتَمَسَّك هَهُنَا بظواهر من الْكتاب وَالسّنة وأقوال بعض الْأَئِمَّة وهى بأسرها ظنية وَلَا يسوغ اسْتِعْمَالهَا فِي الْمسَائِل القطعية فَلهَذَا آثرنا الْإِعْرَاض عَنْهَا وَلم نشغل الزَّمَان بإيرادها وَالله ولي التَّوْفِيق". «غاية المرام في علم الكلام» (ص٢٠٠)

وقد قال الحافظ ابن عبدالبر في أهل الفقه والأثر: "وَكُلُّهُمْ يَدِينُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ فِي الِاعْتِقَادَاتِ ويعادى ويوالى علها وَيَجْعَلُهَا شَرْعًا وَدِينًا فِي مُعْتَقَدِهِ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ". «التمهيد ط المغربية» (١/ ٨)

وقال الإمام البربهاري في شرح السنة: "وَإِذَا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده ويريد القرآن فلا

تشك أنه رجل قد احتوى عَلَى الزندقة فقم من عنده ودعه". «طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٧)

"قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: غَالِب أَصْحَابِنَا عَلَى كُفْرِهِ [منكر خبر الآحاد]، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ. وَذَكَرَ فِي مَكَانٍ آخَرَ: إِنْ جَحَدَ أَخْبَارَ الْآحَادِ كَفَرَ، كَالْمُتَوَاتِرِ عِنْدَنَا، فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ." «لوامع الأنوار البهية» (١/ ٢٠) قلت: فكيف بمن يزعم أن الكتاب والسنة لا يكون هدى في باب الأسماء والصفات!

قال العلامة المعلمي رحمه الله: "قال العضد في أواخر الموقف الأول من (المواقف): المطالب ثلاثة أقسام: أحدها: هو ما يمكن، أي لا يمتنع عقلاً إثباته ولا نفيه، نحوا جلوس غراب الآن على منارة الإسكندرية، فهذا لا يمكن إثباته إلا بالنقل.

الثاني: ما يتوقف عليه النقل مثل وجود الصانع ونبوة محمد، فهذا لا يثبت إلا بالعقل، إذ لو ثبت بالنقل لزم الدور.

الثالث: ما عداهما نحو الحدوث إذ يمكن لإثبات الصانع دونه، والوحدة، فهذا يمكن إثباته بالعقل إذ يمتنع خلافه عقلاً بالدليل الدال عليه وبالنقل لعدم توقفه عليه". «القائد إلى تصحيح العقائد» (ص١٧٧)

وقال الرازي من قبله: "السُّؤَالُ الثَّالِثُ: كُلُّ مَا يَتَوَقَّفُ صِحَّةُ كَوْنِ الْقُرْآنِ حُجَّةً عَلَى صِحَّتِهِ لَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ هُدًى فِيهِ، فَإِذَنِ اسْتَحَالَ كَوْنُ الْقُرْآنِ هُدًى فِي مَعْرِفَةِ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، وَفِي مَعْرِفَةِ النُّبُوَّةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْمَطَالِبَ أَشْرَفُ الْمَطَالِبِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ هُدًى فِيهَا فَكَيْفَ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُدًى عَلَى الْإِطْلَاقِ؟

الْجَوَابُ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ كَوْنِهِ هُدًى أَنْ يَكُونَ هُدًى فِي كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ يَكْفِي فِيهِ أَنْ يَكُونَ هُدًى فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ هُدًى فِي تَعْرِيفِ الشَّرَائِعِ، أَوْ يَكُونَ هُدًى فِي تَأْكِيدِ مَا فِي الْعُقُولِ، وَهَذِهِ الْآيَةُ مِنْ أَقْوَى الدَّلَائِلِ عَلَى أَنَّ الْمُطْلَقَ لَا يَقْتَضِي الْعُمُومَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَهُ بِكَوْنِهِ هُدًى

مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ فِي اللَّفْظِ، **مع أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ هُدًى فِي إِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ وَإِثْبَاتِ النُّبُوَّةِ**، فَثَبَتَ أَنَّ الْمُطْلَقَ لَا يُفِيدُ الْعُمُومَ". «تفسير الرازي» (٢/ ٢٦٨)

وقد قال شريك بن عبدالله النخعي رحمه الله: "قَالَ شَرِيكٌ: إِنَّمَا جَاءَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ [في الصفات] مَنْ جَاءَ بِالسُّنَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَإِنَّمَا عَرَفْنَا اللَّهَ وَعَبَدْنَاهُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ". «الإبانة الكبرى لابن بطة» (٧/ ٢٤٠)

وروى الخطيب بإسناده عَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: " إِذَا حَدَّثْتَ الرَّجُلَ بِالسُّنَّةِ فَقَالَ: دَعْنَا مِنْ هَذَا وَحَدِّثْنَا مِنَ الْقُرْآنِ ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧] وَ ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وَيَدْعُوهُ إِلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ". «الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي» (ص١٦)

قال شيخ الإسلام: "وكذلك المتكلِّمون المخلِّطون الذين يكونون تارةً مع المسلمين وإن كانوا مبتدعين، وتارةً مع الفلاسفة الصَّابئين، وتارةً مع الكفار المشركين، وتارةً يقابِلون بين الطوائف وينظُرون لمن تكونُ الدائرة، وتارةً يتحيَّرون بين الطوائف.

وهذه الصفة كَثُرَت في كثيرٍ ممَّن انتسب إلى الإسلام من العلماء والأمراء وغيرهم، لاسيَّما لما ظهر المشركون من التُّرك على أرض الإسلام بالمشرق في أثناء المئة السابعة، وكان كثيرٌ ممن ينتسبُ إلى الإسلام فيه من النفاق والردَّة ما أوجبَ تسليطَ المشركين وأهل الكتاب.

فتجدُ أبا عبد الله الرازي يطعنُ في دلالة الأدلَّة اللفظية على اليقين، وفي إفادة الأخبار للعلم، وهذان **هما مقدِّمتا الزندقة كما قدَّمناه** ، ثم يعتمدُ فيما أقرَّ به من أمور الإسلام على ما عُلِمَ بالاضطرار من دين الإسلام، مثل العبادات والمحرَّمات الظاهرة، وكذلك الإقرار بمعاد الأجساد، مع أن الاطلاع على التفاسير والأحاديث يجعلُ العلمَ بذلك مستفادًا من أمور كثيرة. فلا يعطِّلُ تعطيلَ الفلاسفة الصَّابئين، ولا يُقِرُّ إقرارَ الحنفاء العلماء المؤمنين.

وكذلك الصَّحابة، وإن كان يقولُ بعدالتهم فيما نقلوه، وبعلمهم في الجملة، لكن يزعمُ في مواضعَ أنهم لم يَعْلَموا شبهات الفلاسفة وما خاضوا فيه؛ إذ لم يجد مأثورًا عنهم التكلُّم بلغة الفلاسفة، ويجعلُ هذا حجةً له في الردِّ على من يزعم [....]

وكذلك هذه المقالات لا تجدُها إلا في أجهل المتكلِّمين في العلم وأظْلَمِهم، من هؤلاء المتكلِّمة والمتفلسفة والمتشيِّعة والاتحادية". «الانتصار لأهل الأثر» (ص١٥٣)

وقال شيخ الإسلام: "وجوب تصديق كل مسلم بما أخبر الله به ورسوله من صفاته ليس موقوفا على أن يقوم عليه دليل عقلي على تلك الصفة بعينها فإنه مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول إذا أخبرنا بشيء من صفات الله تعالى وجب علينا التصديق به وإن لم نعلم ثبوته بعقولنا ومن لم يقر بما جاء به الرسول حتى يعلمه بعقله فقد أشبه الذين قال الله عنهم: ﴿قالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتى مِثْلَ ما أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ﴾ ومن سلك هذا السبيل فهو في الحقيقة ليس مؤمنا بالرسول ولا متلقيا عنه الأخبار بشأن الربوبية ولا فرق عنده بين أن يخبر الرسول بشيء من ذلك أو لم يخبر به فإن ما أخبر به إذا لم يعلمه بعقله لا يصدق به بل يتأوله أو يفوضه وما لم يخبر به إن علمه بعقله آمن به، وإلا فلا فرق عند من سلك هذا السبيل بين وجود الرسول وإخباره وبين عدم الرسول وعدم إخباره، وكان ما يذكره من القرآن والحديث والإجماع في هذا الباب عديم الأثر عنده وهذا قد صرح به أئمة هذا الطريق". «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص٤٤)

قال الإمام البربهاري: "وَإِذَا سمعت الرجل يقول: إنا نحن نعظم اللَّه إِذَا سمع آثار رَسُول اللَّهِ – ﷺ – فاعلم أنه جهمي يريد أن يرد أثر رسول اللَّهِ – ﷺ – ويدفعه بهذه الكلمة وهو يزعم أنه يعظم اللَّه ويتزهد إِذَا سمع حديث الرؤية وحديث النزول وغيره أفليس قد رد أثر رَسُول اللَّهِ – ﷺ – إذ قَالَ: إنا نحن نعظم اللَّه: أن ينزل من موضع إلى موضع فقد زعم أنه أعلم بالله من غيره فاحذر هَؤُلاءِ". «طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٩ ت الفقي)

وما أحسن ما قاله الإمام ابن قدامة عليه رحمة الله: "ثمَّ إِن الأَصْل عدم تأويلهم فَمن ادّعى أَنهم تأولوها فليأت ببرهان على قَوْله. وَهَذَا لَا سَبِيل إِلَى مَعْرفَته إِلَّا بِالنَّقْلِ وَالرِّوَايَة، فلينقل لنا ذَلِك عَن رَسُول الله ﷺ أَو عَن صحابته أَو عَن أحد من التَّابِعين أَو الْأَئِمَّة المرضيين.

ثمَّ الْمُدَّعِي لذَلِك من أهل الْكَلَام وهم أَجْهَل النَّاس بالآثار وَأَقلهمْ علما بالأخبار وأتركهم للنَّقْل فَمن أَيْن لَهُم علم بِهَذِهِ وَمن نقل مِنْهُم شَيْئا لم يقبل نَقله وَلَا يلْتَفت إِلَيْهِ وَإِنَّمَا لَهُم الْوَضع وَالْكذب وزور الْكَلَام". «تحريم النظر في كتب الكلام» (ص٣٦)

الناقض التاسع: قول من قال منهم بمسلك التخييل

قال السفاريني: "أَهْلُ التَّخْيِيلِ وَهُمُ الْمُتَفَلْسِفَةُ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَمُتَصَوِّفٍ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ مَا ذَكَرَهُ الرَّسُولُ – ﷺ – مِنْ أَمْرِ الْإِيمَانِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، إِنَّمَا هُوَ تَخْيِيلٌ لِلْحَقَائِقِ؛ لِيَنْتَفِعَ بِهِ الْجُمْهُورُ، لَا أَنَّهُ بَيَّنَ بِهِ الْحَقَّ، وَلَا هَدَى بِهِ الْخَلْقَ، وَلَا أَوْضَحَ الْحَقَائِقَ. وَلَيْسَ فَوْقَ هَذَا الْكُفْرِ كُفْرٌ". «لوامع الأنوار البهية» (١/ ١١٦)

قلت: وهذا مسلك جمع من أئمة الجهمية الأشعرية ومن تابعهم ووافقهم لما رأوا النصوص المتكاثرة دالة على إثبات صفات الكمال ونعوت الجلال للرب الكبير المتعال!

قال ابن عبدالسلام: "فَإِنَّ اعْتِقَادَ مَوْجُودٍ لَيْسَ بِمُتَحَرِّكٍ وَلَا سَاكِنٍ وَلَا مُنْفَصِلٍ عَنْ الْعَالَمِ وَلَا مُتَّصِلٍ بِهِ، وَلَا دَاخِلٍ فِيهِ وَلَا خَارِجٍ عَنْهُ لَا يَهْتَدِي إلَيْهِ أَحَدٌ بِأَصْلِ الْخِلْقَةِ فِي الْعَادَةِ، وَلَا يَهْتَدِي إلَيْهِ أَحَدٌ إلَّا بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى أَدِلَّةٍ صَعْبَةِ الْمُدْرَكِ عَسِرَةِ الْفَهْمِ فَلِأَجْلِ هَذِهِ الْمَشَقَّةِ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا فِي حَقِّ الْعَادِي. وَلِذَلِكَ كَانَ – ﷺ – لَا يُلْزِمُ أَحَدًا مِمَّنْ أَسْلَمَ عَلَى الْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ بَلْ كَانَ يُقِرُّهُمْ عَلَى مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا انْفِكَاكَ لَهُمْ عَنْهُ، وَمَا زَالَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالْعُلَمَاءُ الْمُهْتَدُونَ يُقِرُّونَ عَلَى ذَلِكَ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّ الْعَامَّةَ لَمْ يَقِفُوا عَلَى الْحَقِّ فِيهِ وَلَمْ يَهْتَدُوا إلَيْهِ، وَأَجْرُوا عَلَيْهِمْ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ مِنْ جَوَازِ الْمُنَاكَحَاتِ وَالتَّوَارُثِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ إذَا مَاتُوا وَتَغْسِيلِهِمْ وَتَكْفِينِهِمْ وَحَمْلِهِمْ وَدَفْنِهِمْ فِي مَقَابِرِ

الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَامَحَهُمْ بِذَلِكَ وَعَفَا عَنْهُ لِعُسْرِ الِانْفِصَالِ مِنْهُ وَلَمَا أُجْرِيَتْ عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ". «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (١/ ٢٠١)

وقال الغزالي: "فإن قيل فلم لم يكشف الغطاء عن ذات الإله ولم يقل [الرسول ﷺ] أنه موجود ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا هو داخل العالم ولا خارجه ولا هو متصل ولا منفصل ولا هو في مكان ولا هو في جهة بل الجهات كلها خالية عنه! فهذا هو الحق عند قوم، والإفصاح عنه كذلك كما فصح عنه المتكلمون ممكن ولم يكن في عبارته صلوات الله عليه قصور ولا في رغبته في كشف الحق فتور ولا في معرفته نقصان؟

قلنا: من رأى هذا حقيقة الحق اعتذر بأن هذا لو ذكره لنفر الناس عن قبوله ولبادروا بالإنكار وقالوا هذا عين المحال! ووقعوا في التعطيل ولا خير في المبالغة في تنزيه ينتج التعطيل في حق الكافة إلا الأقلين وقد بعث رسول الله ﷺ داعياً للخلق إلى سعادة الآخرة رحمة للعالمين، كيف ينطق بما فيه هلاك الأكثرين؟!" إلى أن قال "وأما إثبات موجود في الاعتقاد على ما ذكرناه من المبالغة في التنزيه شديد جداً بل لا يقبله واحد من الألف لا سيما الأمة الأمية"!! «إلجام العوام» (١٣١ – ١٣٣)

قال القرطبي: "فتُركت [الجارية] على ذلك في تلك الحال لقصور فهمها، إلى أن يتمكن فهمها وينشرح صدرها؛ إذ لو قيل لها في تلك الحالة: الله تعالى يستحيل عليه المكان والزمان، لخيف عليها أن تعتقد النفي المحض والتعطيل؛ إذ ليس كل عقل يقبل هذا، ويعقله على وجهه، بل إنما يعقله العالمون الذين شرح الله صدورهم لهدايته، ونوّر قلوبهم بنور معرفته، وأمدّهم بتوفيقه ومعونته، وأكثر الخلق تغلب عليهم الأوهام، وتَكِلّ منهم الأفهام" «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٢/ ١٤٣)

قال الرازي في تعداد حِكَمِ ورود المتشابهات في القرآن! –مع أنه على قاعدة الأشعرية لا حكمة أصلا كما نقلنا عن القرافي مسبقا–!: " السبب الأقوى أن القرآن مشتمل على دعوة الخواص والعوام، وطباع العوام تنبو في أكثر الأمر عن إدراك الحقائق العقلية المحضة، فمن سمع من العوام في

أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم ولا متحيز ولا مشار إليه ظن أن هذا عدم، فوقع في التعطيل فكان الأصلح أن يخاطبوا بألفاظ دالة على بعض ما يناسب مما تخيلوه وتوهموه، ويكون مخلوطا بما يدل على الحق الصريح"! «تأسيس التقديس» (٢٣٨)

وقال التفتازاني: "فإن قيل: إذا كان الدين الحق نفَى الحيز والجهة، فما بال الكتب السماوية والأحاديث النبوية مُشعرة في مواضع لا تُحصى بثبوت ذلك، مِن غير أن يقع في موضع واحد منها تصريحٌ بنفي ذلك وتحقيق؛ كما كررت الدلالة على وجود الصانع ووحدته وعلمه وقدرته وحقيقة المعاد وحشر الأجساد في عدة مواضع وأكدت غاية التأكيد، مع أن هذا أيضًا حقيقٌ بغاية التأكيد والتحقيق لما تقرَّر في فطرة العقلاء ـ مع اختلاف الأديان والآراء ـ من التوجه إلى العلو عند الدعاء ومدِّ الأيدي إلى السماء؟

أجيب: بأنه لما كان التنزيه عن الجهة مما تقصر عنه عقول العامة، حتى تكاد تجزم بنفي ما ليس في الجهة، كان الأنسب في خطاباتهم والأقرب إلى إصلاحهم والأليق بدعوتهم إلى الحقِّ ما يكون ظاهرًا في التشبيه وكون الصانع في أشرف الجهات، مع تنبيهات دقيقة على التنزيه المطلق عمَّا هو من سمة الحدوث". «شرح المقاصد» (٤/٥٠) بواسطة «التنكيل» (١١/ ٥٤٧ ضمن «آثار المعلمي»)

قال ابن الجوزي شارحًا هذا المذهب الكفري الخبيث: "وكذلك أقول: إن إثبات الإله بظواهر الآيات والسنن ألزم للعوام من تحديثهم بالتنزيه، وإن كان التنزيه لازمًا، وقد كان ابن عقيل يقول: الأصلح لاعتقاد العوام ظواهر الآي والسنن؛ لأنهم يأنسون بالإثبات، فمتى محونا ذلك من قلوبهم؛ زالت السياسات والحشمة، وتهافت العوام في الشبهة أحب إلى من إغراقهم في التنزيه؛ لأن التشبيه يغمسهم في الإثبات، فيطمعون ويخافون شيئًا قد أنسوا إلى ما يخاف مثله ويرجى، والتنزيه يرمي بهم إلى النفي، ولا طمع ولا مخافة من النفي. ومن تدبر الشريعة، رآها غامسة لمكلفين في التشبيه

بالألفاظ، التي يعطي ظاهرها سواه، كقول الأعرابي: أو يضحك رَبُّنا؟ قال: "نَعَمْ"؛ فلم يكفهر من هذا". «صيد الخاطر» (ص١٩٩)

قال شيخ الإسلام: "وأبو محمَّدٍ [ابن عبدالسلام] وأمثالُه قد سلكوا مسلكَ الملاحدة الذين يقولون: إن الرسول لم يبيِّن الحقَّ في باب التوحيد، ولا بيَّن للناس ما هو الأمرُ عليه في نفسه، بل أظهرَ للناس خلافَ الحقِّ، والحقُّ إما كتَمَه وإما [أنه] غيرُ عالمٍ به". «الانتصار لأهل الأثر» (ص٢٢٥)

وقال رحمه الله: "ولهؤلاء [المبتدعة] في نصوص الأنبياء طريقتان: طريقة التبديل، وطريقة التجهيل، أما أهل التبديل فهم نوعان: أهل الوهم والتخييل، وأهل التحريف والتأويل.

فأهل الوهم والتخييل هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله وعن اليوم الآخر، وعن الجنة والنار، بل وعن الملائكة، بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه، ولكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به ويتوهمون به أن الله جسم عظيم، وأن الأبدان تعاد، وأن لهم نعيماً محسوساً، وعقاباً محسوساً، وإن كان الأمر ليس كذلك في نفس الأمر، لأن من مصلحة الجمهور أن يخاطبوا بما يتوهمون به ويتخيلون أن الأمر هكذا، وإن كان هذا كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور، إذ كانت دعوتهم ومصلحتهم لا تمكن إلا بهذه الطريق". «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٨)

وقال رحمه الله: "ولكن هؤلاء المتفلسفة يقولون: إن الرسول لم يرد بيان العلم والإخبار بالأمر على وجهه، وإنما أراد التخييل، وإن تضمن ذلك التدليس وإظهار خلاف ما يبطن والكذب للمصلحة وهذا قول الملاحدة الباطنية". «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ١٠٨)

وقال رحمه الله في مسلك التخييل: "وهو قول حذاق المنافقين الزنادقة وإن كانوا قد لا يعلمون أن ذلك نفاقًا وزندقة بل يحسبونه كمال التحقيق والمعرفة". «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٥١)

قلت: فمن تأمل هذا الموطن وتصريح القوم باعتقاد الفلاسفة عرف صحة قول من قال: "الْمُعْتَزِلَةَ مَخَانِيثُ الْفَلَاسِفَةِ؛ وَالْأَشْعَرِيَّةُ مَخَانِيثُ الْمُعْتَزِلَةِ". «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥٩)

الناقض العاشر: تكفيرهم لأهل السنة ولعامة المسلمين واستهزاؤهم بهم وسخريتهم منهم.

قال الإمام الطبري: "وقوله: (إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ) يقول تعالى ذكره: إن الذين اكتسبوا المآثم، فكفروا بالله في الدنيا، كانوا فيها من الذين أقرّوا بوحدانية الله، وصدّقوا به (يضحكون)، استهزاء منهم بهم". «تفسير الطبري ط دار التربية والتراث» (٢٤/ ٣٠٢)

قال الإمام ابن القيم رحمة الله عليه: "ومن له خبرة بالمعقول الصحيح يعلم أن العوج في كلام هؤلاء المعْوِجين الذين هم عن الصِّراط ناكبون، وعن سبيل الرشد حائدون، وعن آيات الله بعيدون، وبالباطل والقضايا الكاذبة يُصدقون، وفي ضلالهم يعمهون، وفي ريبهم يترددون، وهم للعقل الصريح والسمع الصحيح مخالفون، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ۝ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ۝ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة:١٠ - ١٤]". «الصواعق المرسلة ط عطاءات العلم» (٢/ ٧٥٣)

روى الخطيب البغدادي بإسناده عن أَبَي إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّد بْنَ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيَّ، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ التِّرْمِذِيُّ، عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ذَكَرُوا لِابْنِ أَبِي قُتَيْلَةَ بِمَكَّةَ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، فَقَالَ: أَصْحَابُ الْحَدِيثِ قَوْمُ سَوْءٍ. فَقَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ يَنْفُضُ ثَوْبَهُ، فَقَالَ: «زِنْدِيقٌ، زِنْدِيقٌ، زِنْدِيقٌ، وَدَخَلَ بَيْتَهُ» «شرف أصحاب الحديث» (ص٧٤)

وفي عقيدة الرازيين أبي حاتم وأبي زرعة التي نقلا عليها إجماع أهل الأمصار: "وَعَلَامَةُ أَهْلِ الْبِدَعِ الْوَقِيعَةُ فِي أَهْلِ الْأَثَرِ ، وَعَلَامَةُ الزَّنَادِقَةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ حَشْوِيَّةً يُرِيدُونَ إِبْطَالَ الْآثَارِ. وَعَلَامَةُ الْجَهْمِيَّةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ مُشَبِّهَةً". «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٢٠٠)

وفي شرح السنة للإمام البربهاري: "وَإِذَا سمعت الرجل يقول: فلان مشبه أو فلان يتكلم بالتشبيه فاعلم أنه جهمي". «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ٣٦ ت الفقي)

إذا تبين هذا، فنحن نذكر إن شاء الله شيئا من قلة أدب القوم وتخطيهم على أهل السنة والجماعة في مصنفاتهم قاتلهم الله، وإن كان القلب لينزف والعين لتدمع من كلام هؤلاء المرتدين عن دين الإسلام، ولكن الغاية ورب الكعبة أن يكون العلماء وطلبة العلم على دراية بما عليه هؤلاء الأوغاد:

قال الرازي الساحر المرتد عن دين الإسلام: "وَاعْلَمْ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ أَوْرَدَ اسْتِدْلَالَ أَصْحَابِنَا بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي الْكِتَابِ الَّذِي سَمَّاهُ «بِالتَّوْحِيدِ» ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ كِتَابُ الشِّرْكِ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهَا، وَأَنَا أَذْكُرُ حَاصِلَ كَلَامِهِ بَعْدَ حَذْفِ التَّطْوِيلَاتِ، لِأَنَّهُ كَانَ رَجُلًا مُضْطَرِبَ الْكَلَامِ، قَلِيلَ الْفَهْمِ، نَاقِصَ الْعَقْلِ". «تفسير الرازي» (٢٧/ ٥٨٢)

قلت: فشهد الخبيث على نفسه بموافقة الجهمية المكفّرَين بإجماع السلف، بل وعدهم من أصحابه! فلفظ إمام الأئمة رضي الله عنه: "**وَزَعَمَتِ الْجَهْمِيَّةُ** عَلَيْهِمْ لَعَائِنُ اللَّهِ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَمُتَّبِعِي الْآثَارِ الْقَائِلِينَ بِكِتَابِ رَبِّهِمْ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ ﷺ ، الْمُثْبِتِينَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ صِفَاتِهِ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ الْمُثْبَتِ بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ الْمُصْطَفَى ﷺ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ مَوْصُولًا إِلَيْهِ مُشَبِّهَةً". «التوحيد لابن خزيمة» (١/ ٥٣) ثم ذكر ما نقله الرازي!

قال شيخ الإسلام قدس الله روحه: "من العجب أن يذكر [الرازي] عن أبي معشر ما يذم به عبادة الأوثان وهو الذي اتخذ أبا معشر أحد الأئمة الذين اقتدى بهم الأمر في عبادة الأوثان لما ارتد عن

دين الإسلام وأمر بالإشراك بالله تعالى وعبادة الشمس والقمر والكواكب والأوثان في كتابه الذي سماه السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم وقد قيل إنه صنفه لأم الملك علاء الدين محمد ابن تكش أبي جلال الدين وأنها أعطته عليه ألف دينار وكان مقصودها ما فيه من السحر والعجائب والتوصل بذلك إلى الرئاسة وغيرها من المآرب وقد ذكر فيه عن أبي معشر أنه عبد القمر وأن في عبادته ومناجاته من الأسرار والفوائد ما ذكر فمن تكون هذه حاله في الشرك وعبادة الأوثان كيف يصلح أن يذم أهل التوحيد الذين يعبدون الله تعالى لايشركون به شيئًا ولم يعبدوا لا شمسًا ولا قمرًا ولا كوكبًا ولا وثنًا بل يرون الجهاد لهؤلاء المشركين الذين ارتد إليهم أبو معشر والرازي وغيرهما مدة وإن كانوا رَجَعوا عن هذه الردة إلى الإسلام فإن سرائرهم عند الله لكن لا نزاع بين المسلمين أن الأمر بالشرك كفر وردة إذا كان من مسلم وأن مدحه والثناء عليه والترغيب فيه كفر وردة إذا كان من مسلم فأهل التوحيد وإخلاص الدين لله تعالى وحده الذين يرون جهاد هؤلاء المشركين ومن ارتد إليهم من أعظم الواجبات وأكبر القربات كيف يصلح أن يعيبهم بعض المرتدين إلى المشركين بأنهم يوافقون المشركين على أصل الشرك وهؤلاء لا يؤمنون بالله وبما أَنْزَل إلى أنبيائه وماأشبه حال هؤلاء بقوله تعالى ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا﴾ إلى قوله ﴿عَن سَوَاء السَّبِيلِ﴾ [المائدة ٥٩-٦٠] فإن هؤلاء النفاة الجهمية منهم من عبد الطاغوت وأمر بعبادته ثم هؤلاء يَعِيبون من آمن بالله ورسوله يوضح ذلك أن هذا الرازي اعتمد في الإشراك وعبادة الأوثان على مثل تنكلوشا البابلي ومثل طمطم الهندي ومثل ابن وحشية أحد مردة المتكلمين بالعربية نمرود بن كنعان البابلي وغيره وأهل الهند هم أعظم الأمم شركًا وهم أعداء إبراهيم الخليل إمام الحنفاء فكيف يكون أتباع هؤلاء المشركين أعداء إبراهيم الخليل عليه السلام مُعيِّرين بأتباع المشركين لأهل الملة الحَنِيفِيَّة الذين اتبعوا إبراهيم وآل إبراهيم في إثبات صفات الله وأسمائه وعبادته فإن هؤلاء الجهمية ينكرون حقيقة خلة إبراهيم لله تعالى وتكليمه كما أنكره سلفهم أعداء الخليل وأعداء الكليم وأول من أظهر في الإسلام التجهم وهذا المذهب الذي نصره الرازي وأبو معشر ونحوهما هو الجعد بن درهم فضحى به خالد بن عبد الله

القسري وخطب الناس يوم النحر فقال ضحوا أيها الناس تقبل الله ضحاياكم فإني مُضَحٍ بالجعد ابن درهم إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولا كلم موسى تكليمًا تعالى الله عما يقول الجعد علوًا كبيرًا ثم نزل فذبحه". «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» (٣/ ٥٣)

قال ابن فورك: "ومن زعم أن الصّمد بمعنى المصمت فقد جهل الله لأن المصمت هو المتضاغط الأجزاء وهذا تشبيه وكفر بالله!" «تفسير ابن فورك» (٣/ ٣٠٢)

وقال الواحدي: "وأما في تفسير الصمد فقد يكون في العربية الصمد الشيء المصمت الذي لا جوف له، المسدود الجوف، ومنه يقال لسداد القارورة الصماد وقد صمدتها أصمدها وشيء مصمد صلب، وليس فيه خور وهذا صحيح في اللغة، ولكن الصمد بهذا المعنى لا يجوز في صفة الله – تعالى– لأن المصمت هو المتضاغط الأجزاء، وهذا تشبيه وكفر بالله". «التفسير البسيط» (٢٤/ ٤٤٠)

قلت: هذا تفسير مأثور عن سلف الأمة وأئمتها بل وقبله كثير من الجهمية، وهؤلاء يكفّرون القائل به!

قال ابن الجوزي: "والثاني: أنه الذي لا جوف له، قاله ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وابن جبير، وعكرمة، والضحاك، وقتادة، والسّدّيّ. وقال ابن قتيبة: وكان الدال من هذا التفسير مبدلة من تاء، والمصمت من هذا". «زاد المسير في علم التفسير» (٤/ ٥٠٦)

قال ابن عبدالسلام "﴿الصَّمَدُ﴾ المصمت الذي لا جوف له أو الذي لا يأكل ولا يشرب أو الباقي الذي لا يفنى أو الدائم الذي لم يزل ولا يزال أو الذي لم يلد ولم يولد أو الذي يصمد إليه الناس في حوائجهم". «تفسير العز بن عبد السلام» (٣/ ٥٠٧)

وقال الجويني: "وكنا على الإضراب عن الكلام على الظواهر، فإذا عرض فسنشير إلى جمل منها في الكتاب والسنة، وقد صرح بالاسترواح إليها الحشوية الرعاع المجسمة". «الإرشاد» (١٣٩) لعنه الله!

وقال أيضا في رده على الحافظ السجزي رحمة الله عليه: "وقد كسا هذا التيس الأئمة صفاته – إلى أن قال –: قد ذكر هذا اللعين الطريد المهين فضولاً". «السيف الصقيل ط. الأزهرية» (٢٦)

قلت: وهذا الملحد الذي لا يهتدي للتوحيد ولا يعرف مكان واحده أحق بما وصف به أئمة السنة أخزاه الله وأذاقه سوء العذاب.

وقال ابن جماعة: "وَلَقَد غلب على كثير من الْمُحدثين مُجَرّد النَّقْل مَعَ جهلهم بِمَا يجب لله تَعَالَى من الصِّفَات".«إيضاح الدليل» (ص٢١٤) وفرسان التوحيد عند هذا الأنوك هم أشد الناس حيرة واضطرابا!

ونقل النووي وهو "رجل أشعري العقيدة معروف بذلك، يبدع من خالفه ويبالغ في التغليظ عليه" «تاريخ الإسلام ت بشار» (١٥/ ٣٣٢): "فَقَالَ الْمُتَوَلِّي: مَنِ اعْتَقَدَ قِدَمَ الْعَالَمِ، أَوْ حُدُوثَ الصَّانِعِ، أَوْ نَفَى مَا هُوَ ثَابِتٌ لِلْقَدِيمِ بِالْإِجْمَاعِ، كَكَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا، أَوْ أَثْبَتَ مَا هُوَ مَنْفِيٌّ عَنْهُ بِالْإِجْمَاعِ، كَالْأَلْوَانِ، أَوْ أَثْبَتَ لَهُ الِاتِّصَالَ وَالِانْفِصَالَ، كَانَ كَافِرًا". «روضة الطالبين» (١٠/ ٦٤)

وقال أيضا "وَلَوْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا سَاكِنُ السَّمَاءِ، لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا، وَكَذَا لَوْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ سَاكِنُ السَّمَاءِ، لِأَنَّ السُّكُونَ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى". «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (١٠/ ٨٥)

قلت: هذا مع نقل إمامه الأشعري اتفاق المسلمين على إطلاق هذه اللفظة! إذ قال: "ومن دعاء أهل الإسلام جميعا إذا هم رغبوا إلى الله تعالى في الأمر النازل بهم يقولون جميعا: يا ساكن السماء، ومن حلفهم جميعا: لا والذي احتجب بسبع سماوات" «الإبانة عن أصول الديانة للأشعري» (ص١١٥)

وقال ابن حجر: "اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ أَثْبَتَ الْجِهَةَ وَقَالَ هِيَ جِهَة الْعُلُوّ وَأنكر ذَلِك الْجُمْهُور لِأَنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ يُفْضِي إِلَى التَّحَيُّزِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي مَعْنَى النُّزُولِ عَلَى أَقْوَالٍ فَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَحَقِيقَتِهِ وَهُمُ الْمُشَبِّهَةُ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ". «فتح الباري» (٣/ ٣٠)

هذا مع أن المستدل بهذا هو الأشعري بعينه! قال الأشعري: "ومما يؤكد أن الله عز وجل مستو على عرشه دون الأشياء كلها، ما نقله أهل الرواية عن رسول الله ﷺ ".«الإبانة» (ص١١٠)

ثم ذكر حديث النزول بإسناده!

هذا وقد قال الحافظ ابن عبدالبر: "أهل السنة مجمعون عَلَى الْإِقْرَارِ بِالصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ كُلِّهَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِيمَانِ بِهَا وَحَمْلِهَا **عَلَى الْحَقِيقَةِ** لَا عَلَى الْمَجَازِ إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُكَيِّفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَحُدُّونَ فِيهِ صِفَةً مَحْصُورَةً وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدَعِ وَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ كُلُّهَا وَالْخَوَارِجُ فَكُلُّهُمْ يُنْكِرُهَا وَلَا يَحْمِلُ شَيْئًا مِنْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ **وَيَزْعُمُونَ أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِهَا مُشَبِّهٌ وَهُمْ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهَا نَافُونَ لِلْمَعْبُودِ**." «التمهيد» (٧/ ١٤٥)

وقال أبو إسحاق الشيرازي: " فمن اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري فهو كافر، ومن نسب إليهم غير ذلك فقد كفّرهم فيكون كافرا بتكفيره لهم" «شرح اللمع» (١/١١١) قلت: ما أجرأه على التكفير بغير بينة قاتله الله!

قال أبو بكر ابن العربي الجهمي: "ولو كانت لهم أفهام، ورزقوا معرفة بدين الإسلام، لكان لهم من أنفسهم وازع، لظهور التهافت على مقالاتهم، وعموم البطلان لكلماتهم. ولكن الفدامة استولت عليهم، فليس لهم قلوب يعقلون بها، ولا أعين يبصرون بها، ولا آذان يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل". «العواصم من القواصم» (ص٢١١) بل هذا الجهمي الملحد أولى بما وصف به الموحدين!

نقل شيخ الإسلام عن ابن درباس: "والجهمية تسميهم مشبهة، وأهل الكلام يسمونهم حشوية ونَوَابت، وغثاءً". «الفتوى الحموية الكبرى» (ص٥٣٥) فسبحان الله! ما زلنا إلى هذا اليوم نسمع هذه الألقاب بعينها من هؤلاء الجهمية المرتدين وأشياعهم المنافقين، فلله الحمد والمنة!

ومنه ما صنعه السبكي وابنه عليهما من الله ما يستحقان، قال السبكي في شيخ الإسلام الإمام الحافظ ابن القيم رضي الله عنه: "فهو الملحد لعنه الله"! قلت: بل لعنة الله على الجهمي القبوري.

وقال أيضا: "ثم استمر هذا السفيه في سفهه." إلى آخر ما ذكره من قلة الأدب مما بسط الكلام فيه محققو "الكافية الشافية" جزاهم الله خيرًا.

وقد لقي السبكي ابن قاضي الجبل فقال له: "يا مولانا لما رأيناكم من بعيد حسبناكم يهودًا" فقال ابن قاضي الجبل: لكنا لما رأيناكم حسبناكم مسلمين". «القلائد الجوهرية» (٤٩٣) فرد إفكه وبغيه.

وقال ابنه الغارق في التعطيل: "يَا مُسْلِمُ، اسْتَحِ مِنَ اللهِ! كَمْ تُجَازِفُ! وَكَمْ تَضَعُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ هُمُ الْأَشْعَرِيَّةُ! وَمَتَى كَانَتْ الْحَنَابِلَةُ! وَهَلِ ارْتَفَعَ لِلْحَنَابِلَةِ قَطُّ رَأْسٌ!".
قال السخاوي: وَهَذَا مِنْ أَعْجَبِ الْعُجَابِ وَأَصْحَبُ لِلتَّعَصُّبِ، بَلْ أَبْلَغُ فِي خَطَأِ الْخِطَابِ.
وَلِذَا كَتَبَ تَحْتَ خَطِّهِ بَعْدَ مُدَّةٍ قَاضِي عَصْرِنَا وَشَيْخُ الْمَذْهَبِ (الْحَنْبَلِيِّ) الْعِزُّ الْكِنَانِيُّ مَا نَصُّهُ:
"وَكَذَا، وَاللهِ، مَا ارْتَفَعَ لِلْمُعَطِّلَةِ رَأْسٌ!" «الإعلان بالتوبيخ ت الظفيري» (ص٢٠١)
قلت: صدق القاضي الحنبلي عليه رحمة الله ورضوانه وأحسن في رد سفه هذا الغر المدلل.

وقال ابن السبكي أيضًا: "وَأما المجسمة بِمَدِينَة هراة فَلَمَّا ثارت نُفُوسهم من هَذَا اللقب عَمدُوا إِلَى أبي إِسْمَاعِيل عبد الله بن مُحَمَّد الْأَنْصَارِيّ صَاحب كتاب ذمّ الْكَلَام فلقبوه بشيخ الْإِسْلَام وَكَانَ الْأَنْصَارِيّ الْمشَار إِلَيْهِ رجلا كثير الْعِبَادَة مُحدثا إِلَّا أَنه يتظاهر بالتجسيم والتشبيه وينال من أهل السّنة". «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٢٧٢) قلت: بل الويل والخسران لهذا المعطل المأفون!

كان شيخ الإسلام الهروي من أهل السنة الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر، وسيرته شاهدة بذلك، حتى أنه قال: "عرضت على السيف خمس مرات، لا يقال لي: ارجع عن مذهبك، لكن يقال لي: اسكت عمن خالفك، فأقول: لا أسكت!" «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ١٢٣ ت العثيمين)

وما أحسن ما قاله العلامة محمود شكري الآلوسي رحمه الله: "والمقصود؛ أن قدح مثل السبكي بمثل الشيخ ابن تيمية كصرير باب، وطنين ذباب، ولولا التُّقى لقلنا: لا يضر السحاب نبح الكلاب".
«غاية الأماني في الرد على النبهاني» (١/ ٤٥٢).

قال العراقي صاحب الألفية: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَيَّنَ أَحْكَامَ الْمِلَّةِ السُّنِّيَّةِ، وَزَيَّنَ أَعْلَامَ الْجُلَّةِ السُّنِّيَّةِ، وَبَصَّرَهُمْ بِمَا آتَاهُمْ مِنْ الْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ، وَنَصَرَهُمْ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ مِنْ الْأَشْرَارِ الْحَشْوِيَّةِ!!!!" «طرح التثريب في شرح التقريب» (١/ ١٤)

قال السنوسي: "والتمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير بصيرة في العقل هو أصل ضلالة الحشوية فقالوا بالتشبيه والتجسيم عملا بظاهر قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ ﴿أأمنتم من في السماء﴾ ﴿لما خلقت بيدي﴾!" «شرح أم البراهين» (٨٣)

قلت: سحقا لهذا الجهمي الذي جعل أئمة الإسلام كالبخاري والترمذي وابن عبدالبر من الحشوية المشبهة، بل هو المعطل الملحد الذي لا يدري ما يعبد.

فإن: "متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئاً، ومتعبدة الجهمية يعبدون كل شيء".«الدرء» (٦/ ٣٠٥)

وقال ابن حجر الهيتمي القبوري: "قال ابن القيم عن شيخه ابن تيمية: أنه ذكر شيئا بديعا، وهو أنه ﷺ لما رأى ربّه واضعا يده بين كتفيه أكرم ذلك الموضع بالعذبة، قال العراقي: لم نجد لذلك أصلا، أقول: فى هذا من قبيح رأيهما وضلالهما، إذ هو مبني على ما ذهبا إليه، وأطالا فى الاستدلال له، والحطّ على أهل السنة فى نفيهم له، وهو إثبات الجهة والجسمية له، تعالى عما يقول الظالمون، والجاحدون علوا كبيرا، ولهما فى هذا المقام من القبائح، وسوء الاعتقاد، ما تصم عنه الآذان، فيقضى عليه بالزور، والكذب، والضلال، والبهتان قبحهما الله، وقبح من قال بقولهما، والإمام أحمد وأجلاء مذهبه مبرؤون عن هذه الوصمة القبيحة، كيف وهو كفر عند كثيرين" «أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل» (ص١٧٢) وغفل هذا المأفون عن أن الحديث في الترمذي وصححه البخاري!

وقال إمام الجهمية وحامل رايتهم في عصرنا الكوثري الخبيث لعنه الله وأرداه في اللظى قادحا في الصحابي معاوية بن الحكم رضي الله عنه راوي حديث الجارية الذي هو الجذع في أعين الجهمية

المرتدين: "وصاحب هذه القصة لم يكن من فقهاء الصحابة ولا له سوى هذا الحديث في التحقيق بل كان أعرابيًّا يتكلم في الصلاة" «السيف الصقيل» (ص٩٥)

وقال في الباقلاني: "وسخّف أحلام الحشوية في الحروف والأصوات"! «مقدمة الإنصاف» (ص٥)

وقال في الإمام عثمان بن سعيد رضي الله عنه: "صاحب «النقض» مجسِّم مكشوف الأمر يعادي أئمة التنزيه، ويصرّح بإثبات القيام والقعود والحركة والثقل والاستقرار المكاني والحد ونحو ذلك لله تعالى. ومثله يكون جاهلًا بالله سبحانه، بعيدًا عن أن تقبل روايته"! «التأنيب» (ص١٦)

وقال في أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد رحمه الله: "وعبد الله بن أحمد صاحب «كتاب السنة»، وما حواه كتابه هذا كافٍ في معرفة الرجل. ومثلُه لا يُصدَّق في أبي حنيفة وقد بُلي فيه الكذب" «التأنيب» (ص١٥١). وتابعه عليه سعيد فودة التعيس المخذول في بعض مرئياته المشهورة!

وطعوناته في الرواة الثقات وأئمة الإسلام كمالك والشافعي وأحمد وسفيان وابن المديني وحماد وفي شيخ الإسلام وابن القيم رحمه الله أشهر من أن تجمع، وأسأل الله عز وجل أن ينتقم منه بعدله إنه على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وما أحسن دفاع العلامة المعلمي رحمه الله عن المحدثين وأهل السنة لما قال: "كان الدارمي من أئمة السنة الذين يصدِّقون الله تعالى في كلِّ ما أخبر به عن نفسه، ويصدِّقون رسولَه في كلِّ ما أخبر به عن ربه، بدون تكييف، ومع إثبات أنه سبحانه ليس كمثله شيء. وذلك هو الإيمان، وإن سماه المكذِّبون جهلًا وتجسيمًا". «التنكيل» (١٠/ ٥٨٦ ضمن «آثار المعلمي»)

وقد ذكر الغزالي في المنطق أن: "كل نظر لا يتزن بهذا الميزان ولا يعيار بهذا المعيار فاعلم أنه فاسد العيار غير مأمون الغوائل والأغوار". «معيار العلم في فن المنطق» (ص٦٠)

مع أنه قد "اشتهر بين المسلمين أن المنطق يجر إلى الزندقة، وقد يطعن في هذا من لم يفهم حقيقة المنطق وحقيقة لوازمه، ويظن أنه في نفسه لا يستلزم صحة الإسلام ولا فساده، ولا ثبوت حق ولا انتقاءه، وإنما هو آلة تعصم مراعاتها عن الخطأ في النظر.

وليس الأمر كذلك، بل كثير مما ذكروه في المنطق يستلزم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات، ويكون من قال بلوازمه ممن قال الله تعالى فيه: ﴿وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾. والكلام في هذا مبسوط في غير هذا الموضع." «درء التعارض» (١/ ٢١٨)

"فأحسنُ ما يُحْمَلُ عليه كلامُ المتكلِّم في هذا أن يكونَ قد كان هو وأمثالُه في غاية الجهالة والضلالة، وقد فقدوا أسبابَ الهدى كلَّها، فلم يجدوا ما يردُّهم عن تلك الجهالات إلا بعض ما في المنطق من الأمور التي هي صحيحة، فإنه بسبب بعض ذلك رجع كثيرٌ من هؤلاء عن بعض باطلهم وإن لم يحصُل لهم حقٌّ ينفعُهم، وإن وقعوا في باطلٍ آخر.

ومع هذا، فلا يصحُّ نسبةُ وجوبه إلى شريعة الإسلام بوجهٍ من الوجوه؛ إذ مَن هذه حالُه أُتِيَ مِن نفسِه بترك ما أمر الله به من الحقِّ حتى احتاج إلى الباطل". «الانتصار لأهل الأثر» (ص٢٦٥)

واعلم بأنه "ما زال علماءُ المسلمين وأئمَّة الدين يذمُّونه ويذمُّون أهله، وينهون عنه وعن أهله ، حتى رأيتُ للمتأخرين فُتيا فيها خطوطُ جماعةٍ من أعيان زمانهم من أئمَّة الشافعية والحنفية وغيرهم، فيها كلامٌ عظيمٌ في تحريمه وعقوبة أهله". «الانتصار لأهل الأثر» (ص٢٦٦)

وقال العلامة المرداوي من أئمتنا الحنابلة رضي الله عنهم: "إِذْ غَالب النَّاس فِي هَذِه الْأَزْمِنَة يَقُول: (من قَالَ: إِن الله يتَكَلَّم بِصَوْت، يكون كَافِرًا)!!، فَهَذَا الإِمَام أَحْمد – رَحمَه الله وَرَضي عَنهُ – قد صرح فِي غير رِوَايَة بِأَن الله يتَكَلَّم بِصَوْت بقدرته ومشيئته إِذا شَاءَ وَكَيف شَاءَ، وهجر من قَالَ: إِنَّه لَا يتَكَلَّم بِصَوْت وبدعه". «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٣٥٢)

وقال الشيخ أحمد بن عطوة النجدي من الحنابلة كذلك: "وكان السبب الموجِب لهذا الكلام: وقوعَ أمر غريب يحار فيه اللبيب، ويتعجب منه الأريب، وهو الطعنُ على أصحاب الإمام أحمد وأهل الحديث وتسميتهم حَشْوية، – وما يصدر هذا القول إلا عن عقْد خبيثٍ – وأنهم بإثبات الحرف والصوت في كلام الله تعالى من الكفار المستوجبين بذلك دخول النار. وهذا قولٌ شنيع، عجَّل اللهُ لقائله جزاءه، ونسأل الله العافية مما به ابتلاه ". «مجلة البحوث الإسلامية» (العدد ١١٣/٩٠)

قال شيخ الإسلام: "والخوارج الذين تأولوا آيات من القرآن وكفروا من خالفهم فيها أحسن حالاً من هؤلاء، فإن أولئك علقوا الكفر بالكتاب والسنة، لكن غلطوا في فهم النصوص، وهؤلاء علقوا الكفر بكلام ما أنزل الله به من سلطان. ولهذا كان ذم السلف للجهمية من أعظم الذم، حتى قال عبد الله بن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. بل الحق أنه لو قدر أن بعض الناس غلط في معان دقيقة لا تعلم إلا بنظر العقل، وليس فيها بيان في النصوص والإجماع، لم يجز لأحد أن يكفر مثل هذا، ولا يفسقه، بخلاف من نفى ما أثبتته النصوص الظاهرة المتواترة، فهذا أحق بالتكفير، إن كان المخطئ في هذا الباب كافراً". «الدرء» (١/ ٢٤٤)

قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

"٤٤١٠ – هَبْكمْ عُذِرْتُمْ بِالجَهَالَةِ إنَّكُمْ ... لَنْ تُعْذَرُوا بِالظُّلْمِ والطُّغْيَانِ

٤٤١١ – وَالطَّعْنِ فِي قَوْلِ الرَّسُولِ وَدِينِه ... وَشَهَادَةٍ بالزُّورِ والبُهْتَانِ

٤٤١٢ – وَكَذَلِكَ اسْتِحْلَالُ قَتْلِ مُخَالِفِيـ ... ـكُمْ قَتْلَ ذِي الإشْرَاكِ والكُفرانِ

٤٤١٣ – إنَّ الخَوَارِجَ مَا أحَلُّوا قَتْلَهُمْ ... إلَّا لِمَا ارْتَكَبُوا مِنَ العِصْيَانِ

٤٤١٤ – وَسَمِعْتُمُ قَوْلَ الرَّسُولِ وحُكْمَهُ ... فِيهِمْ وَذَلِكَ وَاضِحُ التِّبْيَانِ

٤٤١٥ – لَكِنَّكُمْ أَنْتُمْ أَبَحْتُمْ قَتْلَهُمْ ... بِوِفَاقِ سُنَّتِهِ مَعَ القُرْآنِ

٤٤١٦ – واللهِ مَا زَادُوا النَّقِيرَ عَلَيْهِمَا ... لَكِنْ بِتَقْرِيرٍ مَعَ الإِيمَانِ

٤٤١٧ – فَبِحَقِّ مَنْ قَدْ خَصَّكُمْ بِالْعدل والتَّـ ... ـحْقِيقِ والإِنْصَافِ والعِرْفَانِ

٤٤١٨ – أَنْتُم أَحَقُّ أَمِ الْخَوَارِجُ بِالَّذِي ... قَالَ الرَّسُولُ الصَّادقُ البُرهانِ؟

٤٤١٩ – هُمْ يَقْتُلُونَ العابدي الرَّحْمنِ بَلْ ... يَدَعُوْنَ أَهْلَ عِبَادَةِ الأَوْثَانِ

٤٤٢٠ – هَذَا وَلَيْسُوا أَهْلَ تَعْطِيلٍ وَلَا ... عَزْلِ النُّصُوصِ الحَقِّ عن إيقان"

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب: "ويقولون: الأصول التي يكفر مخالفها، هي التي تعلم بالعقل، وما لا فهي الشرعيات، وهذا تناقض؛ فإن الكفر: إنكار السمعيات، ولا يعرف إلا بها. ومن تدبر هذا عرف أنهم شر من الخوارج، الذين علقوا الكفر بمخالفة الكتاب، ولكن غلطوا. وهؤلاء الذين علقوه بغيره اتفق السلف على أن قولهم شر من قول الخوارج، وارتكبوا معه أربع عظائم:

الأولى: رد نصوص الأنبياء، الثانية: رد ما وافقها من العقل، الثالثة: جعل ما خالفها أصولا للدين. الرابعة: تكفيرهم، أو تفسيقهم، أو تخطئتهم من خالفها واتبع الأنبياء، وقد أمرنا أن نتدبر القرآن، ولا يكون إلا إذا كان بينا فأما إن احتمل معاني، ولم يبين المراد، لم يمكن أن يتدبر؛ ولهذا تجد من زعمه قد اشتمل كلامهم من الباطل على ما لا يعلمه إلا الله، بل فيه من الكذب في السمعيات نظير ما فيه من الكذب في العقليات، بل منتهى أمرهم إلى القرمطة في السمعيات، والسفسطة في العقليات؛ وهذا منتهى كل مبتدع خالف شيئا من الكتاب والسنة، حتى في المسائل العملية، والقضايا الفقهية" «الدرر السنية» (١/ ١٨٠)

وأما تكفيرهم لعوام المسلمين، فيكفي أن يُعلم أنه قول بعض أكابرهم، وهو جارٍ على أصولهم، قال اللقاني: "إذ كل من قلد في التوحيد *** إيمانه لم يخل من ترديد"

قال السنوسي: "اختلف في إيمان المقلد على ثلاثة أقوال" إلى أن قال: "الثالث: أنه كافر، وكان هذا يرى أن المعرفة فرض على الأعيان وأنها نفس الإيمان كما يقول الشيخ الأشعري أو لازمة له، وأن الإيمان هو حديث النفس التابع للمعرفة كما يقول القاضي، وهذا القول الثالث هو مذهب جمهور المتكلمين عند بعضهم" إلى أن قال: "وقال إمام الحرمين في شامله: من مات بعد ما مضى من الزمان ما يسعه النظر ولم ينظر فهو كافر، وإن مات قبل مضي ما يسع ذلك مع عدم شغله ذلك الزمان بما يسعه وهو مختار في ذلك ففي كفره قولان للقاضي والأصح كفره. وقد أشبعنا الكلام في أدلة هذا القول الثالث والرد على من خالفه في شرح العقيدة الكبرى فلينظر هناك وبالله تعالى التوفيق!!" «الوسطى وشرحها» (٣٧-٣٩) فهل رماه أحد من قومه بالخارجية وهو يكفر الأمة!

قال الباجوري: "وأما من حفظ العقائد بالتقليد فقد اختلف فيه" إلى أن قال: "وقيل إنه كافر! وجرى على القول الأخير: السنوسي في شرح الكبرى وشنع على القول بكفاية التقليد، لكن حُكي عنه أنه رجع عنه إلى القول بكفاية التقليد." «تحفة المريد» (٣٠) فأثبت التكفير مذهبا ونقل الرجوع بصيغة التمريض!

وقد قال السنوسي في أم البراهين: "أما العامة فأكثرهم ممن لا يعتني بحضور مجالس العلماء، ومخالطة أهل الخير، يتحقق منهم اعتقاد التجسيم والجهة، وتأثير الطبيعة [القول بالأسباب] وكون فعل الله لغرض، وكون كلامه جل وعلا حرفًا وصوتًا، ومرة يتكلم ومرة يسكت، كسائر البشر، ونحو ذلك من اعتقادات أهل الباطل، وبعض اعتقاداتهم أجمع العلماء على كفر معتقِديها". «شرح الكبرى» (٦٢) ويله ما أبقى شيئا من اعتقاد السلف إلا وذكره في معتقد الباطل!

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: "من عباراتهم السائرة الباطلة: سبحان من تنزه عن الأعراض والأبعاض والأغراض، هذه العبارة لو سمعها العامي لبكى؛ لأنها مزوقة ومزخرفة ويعنون بالأبعاض: الوجه واليد والعين والقدم والساق، قالوا: لا يمكن أن يكون لله هذه الصفات؛ لأن هذه أبعاض.

والأعراض: الأفعال؛ لأن الفعل عرض كالاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا وما أشبه ذلك. والأغراض: الحِكم، نحن نقول: سبحان من اتصف بما يليق به، ومن أعظم ما يليق به: الحكمة، أن تكون أفعاله وأحكامه الشرعية مبنية على الحكمة. إذًا نقول: الحكمة ليس فيها نقص". «تفسير العثيمين: المائدة» (١/ ٣١٠)

وقد قال ابن رشد الجد: "هذا الواجب فيما سألت عنه، لا ما حكيته عن الطائفة المذكورة من أنه يتعين على العالم والجاهل، قراءة مذاهب المتكلمين من الأشعرية، والبداية بذلك قبل تعليم ما يقيم به أمر الله من وضوئه وصلاته، وسائر العبادات المفترضة عليه ويكفرون من خالف ذلك **وما الكفر إلا في اعتقاد ما ذهبوا إليه من ذلك**؛ لأنهم إذا لم يصلوا ولا صاموا، ولا حجوا، حتى يعرفوا الله تعالى من تلك الطريقة الغامضة البعيدة، قد لا يصلون إلى معرفة من تلك الطريقة إلا بعد المدة الطويلة، أو تنبو أفهامهم عنها جملة فيمرقون عن الدين، ويخرجون من جملة المسلمين". «مسائله» (٢/ ٨٦١)

قال شيخ الإسلام: "تجدُهم أعظمَ الناس شكًّا واضطرابًا، وأضعفَ الناس علمًا ويقينًا، وهذا أمرٌ يجدونه في أنفسهم ويَشْهَدُه الناسُ منهم، وشواهدُ ذلك أعظمُ من أن تُذْكَر هنا، وإنما فضيلةُ أحدهم باقتداره على الاعتراض والجدل الباطل". «الانتصار لأهل الأثر» (ص٤١)

قال أبو العباس القرطبي: "لو لم يكن في الكلام شيء يذم به إلا مسألتان هما من مبادئه، لكان حقيقا بالذم، وجديرا بالترك.

إحداهما: قول طائفة منهم: إن أول الواجبات الشك في الله تعالى.

والثانية: قول جماعة منهم: إن من لم يعرف الله تعالى بالطرق التي طرقوها، والأبحاث التي حرروها، فلا يصح إيمانه، وهو كافر.

فيلزمهم على هذا تكفير أكثر المسلمين من السلف الماضين، وأئمة المسلمين، وأن من يبدأ بتكفيره أباه وأسلافه وجيرانه، وقد أورد على بعضهم هذا، فقال: لا يشنع علي بكثرة أهل النار، وكما قال،

ثم إن من لم يقل بهاتين المسألتين من المتكلمين ردوا على من قال بهما بطرق النظر والاستدلال بناء منهم على أن هاتين المسألتين نظريتان، وهذا خطأ فاحش، فالكل يخطئون الطائفة الأولى بأصل القول بالمسألتين، والثانية بتسليم أن فسادها ليس بضروري، ومن شك في تكفير من قال: إن الشك في الله تعالى واجب؛ وأن معظم الصحابة والمسلمين كفار، فهو كافر شرعا، أو مختل العقل وضعا؛ إذ كل واحدة منهما معلومة الفساد بالضرورة الشرعية الحاصلة بالأخبار المتواترة القطعية، وإن لم يكن كذلك فلا ضروري يصار إليه في الشرعيات ولا العقليات. عصمنا الله من بدع المبتدعين، وسلك بنا طرق السلف الماضين. وإنما طولت في هذه المسألة الأنفاس؛ لما قد شاع من هذه البدع في الناس، ولأنه قد اغتر كثير من الجهال بزخرف تلك الأقوال، وقد بذلت ما وجب علي من النصيحة، والله تعالى يتولى إصلاح القلوب الجريحة" «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٦/ ٦٩٣)

قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي رحمه الله وغفر له: "وأبطلوا التقليد فكفروا آباءهم وأمهاتهم وأزواجهم وعوام المسلمين وأوجبوا النظر في الكلام واضطروا إليه الدين بزعمهم فكفروا السلف!" «ذم الكلام وأهله» (٥/١٤٠)

وقد قال الحافظ السجزي في ذكر مقالاتهم: "ومنها: أن عوام المسلمين الذين لا يعرفون الله تعالى بالأدلة العقلية ليسوا بالمؤمنين في الحقيقة وإنما تجرى عليهم أحكام الشريعة وهو من أفظع الأقاويل، وهو قول جهم". «رسالته إلى أهل زبيد» (ص٣٠١)

قلت: قال أبو النجا الحجاوي رحمة الله عليه في باب المرتد: "أو قال قولًا بتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة – فهو كافر". «الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل» (٤/ ٢٩٨)

****

فائدة: الأشاعرة من أعظم الناس شركًا! «مقال للشيخ أبي جعفر الخليفي»

قال قاهر الجهمية الأشعرية ومنكس راياتهم وفاضحهم شيخ الإسلام –وإن رغمت أنوف الجهمية – أحمد ابن تيمية كما في الفتاوى الكبرى (٥٦٤/٦): "وَالْمَعْنَى الثَّالِثُ: مِنْ مَعَانِي التَّوْحِيدِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْأَشْعَرِيَّةِ كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِ هُوَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي الْمُلْكِ بَلْ هُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَهَذَا مَعْنًى صَحِيحٌ وَهُوَ حَقٌّ وَهُوَ أَجْوَدُ مَا اعْتَصَمُوا بِهِ مِنْ الْإِسْلَامِ فِي أُصُولِهِمْ حَيْثُ اعْتَرَفُوا فِيهَا بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَمُرَبِّيهِ وَمُدَبِّرُهُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَغَيْرُهُمْ يُخَالِفُونَ فِي ذَلِكَ حَيْثُ يَجْعَلُونَ بَعْضَ الْمَخْلُوقَاتِ لَمْ يَخْلُقْهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحْدِثْهَا لَكِنْ مَعَ هَذَا قَدْ رَدُّوا قَوْلَهُمْ بِبِدَعٍ غَلَوْا فِيهَا وَأَنْكَرُوا مَا خَلَقَهُ اللَّهُ مِنْ الْأَسْبَابِ وَأَنْكَرُوا مَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ الْأَشْيَاءَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ فَهَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةُ هِيَ الَّتِي يَقُولُونَ أَنَّهَا مَعْنَى اسْمِ اللَّهِ الْوَاحِدِ وَهِيَ التَّوْحِيدُ وَفِيهَا مِنْ الْبِدَعِ الَّتِي خُولِفَ بِهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ مَا قَدْ نَبَّهْنَا عَلَى بَعْضِهِ. وَأَمَّا التَّوْحِيدُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ وَبَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ كُلِّ مِلَّةٍ فَهُوَ كَمَا قَالَ الْأَئِمَّةُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ كَمَا بَيَّنَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾. فَأَخْبَرَ أَنَّ الْإِلَهَ إلَهٌ وَاحِدٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يُتَّخَذَ إلَهٌ غَيْرُهُ فَلَا يُعْبَدُ إلَّا إيَّاهُ كَمَا قَالَ فِي السُّورَةِ الْأُخْرَى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ وَكَمَا قَالَ: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾. إلَى قَوْلِهِ:﴿فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا﴾. وَكَمَا قَالَ: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ إنَّا أَنْزَلْنَا إلَيْك الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدْ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إلَّا لِيُقَرِّبُونَا إلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ وَكَمَا قَالَ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إلَهًا آخَرَ﴾. وَالشِّرْكُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ إنَّمَا هُوَ عِبَادَةُ غَيْرِهِ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ كَعِبَادَةِ الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْكَوَاكِبِ أَوْ الشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرِ أَوْ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ تَمَاثِيلِهِمْ أَوْ قُبُورِهِمْ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنْ الْآدَمِيِّينَ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ كَثِيرٌ فِي هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ مُحِقٌّ فِي التَّوْحِيدِ وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ إشْرَاكًا. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إنْ أَرَادَنِيَ

اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾".

فهذا كلام نفيس غاية لابن تيمية، خلاصته أن الأشاعرة غلطوا في تفسير الإله ففسروه بـ"القادر على الاختراع" فدخل عليهم الشرك في توحيد الألوهية فكانوا من أعظم الناس إشراكاً

وأقول : لا أدل على ذلك من تصانيف السبكي والنبهاني والزركشي والهيتمي وغيرهم ممن انتصر للشرك الصريح بتصانيف مستقلة وعظمهم بقية القوم.

وهذا البوصيري صاحب البردة كلهم يثني عليه بل ابن حجر يروي بردته بإسناده ويذكرها في معجمه المفهرس.

وهذا العز بن عبد السلام الذي يسمونه سلطان العلماء يزعم في رسالته التي أسماها الواسطة أن من الأولياء من ينظر في اللوح المحفوظ ومنهم من يبصر ما تحت الثرى «قواعد الأحكام» (٢/ ١٤٠) إلى غيرها من الخرافات!

وقد يوجد في كلام هؤلاء إنكار بعض الشركيات ولكنهم يتناقضون ويقرون بعضها في مكان آخر!

وقال الغزالي في «إحياء علوم الدين» (١/ ٢٤٤): "وقد ذهب بعض العلماء إلى الاستدلال بهذا الحديث في المنع من الرحلة لزيارة المشاهد وقبور العلماء والصلحاء. وما تبين لي أن الأمر كذلك بل الزيارة مأمور بها"، فالسفر للمشاهد مأمور به عنده!

وقال أيضاً: "ويدخل في جملته زيارة قبور الأنبياء عليهم السلام وزيارة قبور الصحابة والتابعين وسائر العلماء والأولياء،وكل من يتبرك بمشاهدته في حياته يتبرك بزيارته بعد وفاته". «الإحياء» (٢/ ٢٤٧)

وقال أيضاً: "ولا يهمل في سفره زيارة قبور الصالحين بل يتفقدها في كل قرية وبلدة" (٢/ ٢٥٧)

وقد أثبت عبد الرحمن الوكيل في مقالات مستقلة قبورية أبي حامد الغزالي بل صرح الغزالي بوحدة الوجود في الإحياء ومع ذلك هو مجدد عند ابن الصلاح والسيوطي والعجب أن يقر الذهبي ذلك وصرح في الإحياء أن من الأولياء من تزوره الكعبة! «الإحياء» (١/ ٢٦٩)

وقال ابن حجر في الدرر الكامنة (٤٩/١): "ومنهم من ينسبه إلى الزندقة -يعني ابن تيمية- لقوله أن النبي ﷺ لا يستغاث به وأن في ذلك تنقيصاً ومنعاً من تعظيم النبي ﷺ وكان أشد الناس عليه في ذلك النور البكري"

فالأمر لم يصل عندهم إلى الشرك وكفى بل إلى تكفير الموحدين، وهكذا يكفرون ابن تيمية بالتوحيد ولا يكفرون الباقلاني المجوز على الأنبياء الكبائر! ولا يكفرون ابن فورك القائل بأن النبي ﷺ ليس نبياً الآن! ولا يكفرون الرازي القائل بأن الملائكة أفضل من الأنبياء، فإذا اعتبروا تحريم الاستغاثة انتقاصاً فلم لا يعتبرون هذا انتقاصاً مكفراً أيضاً!

والجويني منع من شد الرحال إلى قبر النبي ﷺ، وإنني لأعجب ممن يصف الغزالي بالإمامة من المنتسبين للسنة فلو فرضنا أنه تاب حقاً ، والواقع أنه لا تثبت التوبة ولو ثبتت فهي توبة مجملة مع وجود ضلالات مفصلة فلا ندري ما رجع عنه وما لم يرجع ومجرد الاشتغال بصحيح البخاري ليس قرينة على التوبة فضلاً من أن يكون توبة ففي كتابه الإحياء أورد أحاديث كثيرة من البخاري ولكن الشأن في فهم مراد البخاري فكم من شارح للبخاري يخالف اعتقاد البخاري جملةً وتفصيلاً.

ولو كانت توبة الغزالي صحيحة فإنه لا تصانيف له عندنا بعد التوبة فمن أين جاءت الإمامة ؟

وأمثل تصانيفه عند معظميه الإحياء فيه وحدة وجود وقبورية وجبر وتجهم وبلايا عظيمة

وقد قال الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾

فأين الإصلاح والبيان في حال هذا الرجل؟ ولو أظهر توبة لكانت محل شك لأنه يتدين بالتقية!

قال ابن تيمية في النبوات (١/ ٣٩٦): "وهؤلاء يسلكون مسلك الفلاسفة الذي ذكره أبو حامد –يعني الغزالي– في ميزان العمل؛ وهو: أنّ الفاضل له ثلاث عقائد: عقيدة مع العوامّ يعيش بها في الدنيا؛ كالفقه مثلاً. وعقيدة مع الطلبة يدرّسها لهم؛ كالكلام. والثالثة: [سرٌ] لا يطّلع عليه أحدٌ إلا الخواصّ".

وقد نقل عن بعض العارفين في الإحياء أن إفشاء سر الربوبية كفر! ثم تعقبه بأن الفضلاء يفشى لهم هذا السر، وأن إفشاؤه إنما يمنع في حق الضعفاء. «إحياء علوم الدين» (١/ ١٠٠)

وهذا يدل على أن الرجل يبطن عقيدة خبيثة يكفر بها عامة العلماء

وقول الذهبي في المنافحة عن الغزالي: "وَمَا مِنْ شَرطِ العَالِمِ أَنَّهُ لاَ يُخطِئ" «السير» (١٩/ ٣٣٩)

لا معنى له فإن من شرط المسلم إلا يقول بمقالات الغزالي الكفرية، ثم إن الرجل ليس عالماً فالعالم من يميز بين الصحيح والسقيم والذهبي من أعرف الناس بذلك والغزالي كتبه ملأى بالموضوعات وما لا أصل له، وإذا كان عالماً والحال هذه فما عسانا نقول في الشباب الذين يعرفون العقيدة الصحيحة ولهم معرفة مجملة بمشاهير مسائل الفقه ويتحرون في النقل عن النبي ﷺ وبعضهم له اشتغال وتمييز لا بأس به

هل هؤلاء شيوخ الإسلام إذا كان فاقد العقيدة الصحيحة وفاقد علم الحديث عالماً ؟

وقد وصف ابن تيمية قضاة الأشعرية في عصره بأنهم أجهل من اليهود والنصارى بأمر التوحيد!

قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢٧٢/٣): "وَهَذَا الَّذِي يَخَافُهُ – مِنْ قِيَامِ " الْعَدُوِّ " وَنَحْوِهِ فِي الْمَحْضَرِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ مِنْ الشَّامِ إلَى ابْنِ مَخْلُوفٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالِاسْتِغَاثَةِ بِالنَّبِيِّ ﷺ – إنْ أَظْهَرُوهُ كَانَ وَبَالُهُ عَلَيْهِمْ وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ دِينِ الْمُسْلِمِينَ وَدِينِ النَّصَارَى. فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ مُتَّفِقُونَ عَلَى مَا عَلِمُوهُ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْبُدَ وَلَا يَدْعُوَ وَلَا يَسْتَغِيثَ وَلَا يَتَوَكَّلَ إلَّا عَلَى اللَّهِ، وَأَنَّ مَنْ عَبَدَ مَلَكًا مُقَرَّبًا أَوْ نَبِيًّا مُرْسَلًا أَوْ دَعَاهُ أَوْ اسْتَغَاثَ بِهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ".

وبعد هذا الغلو في الشرك وتكفير الموحدين عند القوم يأتي عمر عبد الله كامل يصنف في الانتصار لهم تصنيفاً يسميه (كفى تفريقاً للمسلمين)!

ويقال له : أنتم لا تعرفون الإسلام أصلاً بل تحاربونه وتنصرون الشرك والتعطيل

وهنا نكتة أيضاً في سبب انتشار الشرك في الجهمية، وهو أن العبد مفطور على الاتجاه إلى معبود يشار إليه وترجى رحمته ومحبته

ولما كان هؤلاء قد أعدموا ربهم فلا يعبدون شيئاً ورب العالمين عندهم لا يشار إليه ويحرفون معاني الرأفة والرحمة والمحبة في النصوص ويقولون لا مناسبة بين الخالق والمخلوق حتى يحب الخالق المخلوق طلبوا ما يجدونه من ضرورة العبودية في المقبورين الذين يشار إليهم ويثبتون لهم المحبة والرحمة والرأفة وغيرها من الصفات وهذا المعنى في انتشار القبورية في القوم لم يشر إليه عامة من رد على الأشاعرة ممن تقدم على ابن تيمية، هذا وصل اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

باب في ذكر من صرّح بتكفير الأشعرية والتبرؤ منهم من علماء السنة والجماعة

قد ذكرنا شيئا كثيرا في تكفير القوم فيما عددناه مما وقعوا فيه من نواقض الإسلام؛ ونحن إن شاء الله ذاكرون من صرح بتكفيرهم ومجانبتهم من الأئمة المتقدمين والمتأخرين:

قال الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني: "والجهمية : أعداء الله؛ وهم الذين يزعمون أن القرآن مخلوق وأن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يكلم موسى، وأن الله لا يتكلم، ولا يُرى، **ولا يُعرف لله مكان**، وليس لله عرش، ولا كرسي، وكلام كثير أكره حكايته، وهم كفار، زنادقة، أعداء الله فاحذروهم.

والواقفة: وهم الذين يزعمون أنا نقول إن القرآن كلام الله، ولا نقول غير مخلوق وهم شر الأصناف وأخبثها، واللفظية: وهم الذين يزعمون أنا نقول: إن القرآن كلام الله، ولكن ألفاظنا بالقرآن وتلاوتنا وقراءتنا له مخلوقة، وهم جهمية فساق". «السنة» (برقم ٩٦-٩٨)

ذكر ابن عبدالهادي عن يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، وَذَكَرَ الْجَهْمِيَّةَ، فَقَالَ: "هُمْ وَاللَّهِ زَنَادِقَةٌ، عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ، قَالَ: وَسَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ وَقَدْ ذَكَرَ الْجَهْمِيَّةَ، فَقَالَ: هُمْ كُفَّارٌ لا يَعْبُدُونَ شَيْئًا". «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» (برقم ٥١٤) فجعلهم –وهو متوفى في القرن العاشر– من الجهمية!

قال الإمام البخاري: "نَظَرْتُ فِي كَلاَمِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ فَمَا رَأَيْتُ قَوْمًا أَضَلَّ فِي كُفْرِهِمْ مِنْهُمْ [الجهمية]، وَإِنِّي لَأَسْتَجْهِلُ مَنْ لاَ يُكَفِّرُهُمْ إِلاَّ مَنْ لاَ يَعْرِفُ كُفْرَهُمْ". «خلق أفعال العباد» (٣٣)

وقال رحمه الله: "وَقَالَ ابْنُ الْأَسْوَدِ: سَمِعْتُ ابْنَ مَهْدِيٍّ، يَقُولُ لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: "لَوْ أَنَّ جَهْمِيًّا بَيْنِي وَبَيْنَهُ قَرَابَةٌ مَا اسْتَحْلَلْتُ مِنْ مِيرَاثِهِ شَيْئًا".

وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: "وَلَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى الْجِسْرِ وَبِيَدِي سَيْفٌ يَقُولُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، لَضَرَبْتُ عُنُقَهُ".

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: "الْمَرِّيسِيُّ أَحْقَرُ مَنْ أَتَانِي".

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ [يعني نفسه رحمه الله]: "مَا أُبَالِي صَلَّيْتُ خَلْفَ الْجَهْمِيِّ الرَّافِضِيِّ أَمْ صَلَّيْتُ خَلْفَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَلَا يُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يُعَادُونَ، وَلَا يُنَاكَحُونَ، وَلَا يَشْهَدُونَ، وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ"

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: هُمَا مِلَّتَانِ: الْجَهْمِيَّةُ، وَالرَّافِضِيَّةُ". «خلق أفعال العباد» (ص٣٤)

"قال أحمد بن محمد بن مطر: ثنا أبو طالب، قال: قلت لأبي عبد الله: إنهم مرُّوا بطرسوس بقبر رجل، فقال أهل طرسوس: **الكافر لا رحمه الله**. فقال أبو عبد الله: **نعم، فلا رحمه الله، هذا الذي أسس هذا وجاء بهذا**". «الجامع لعلوم الإمام أحمد – العقيدة» (٤/ ٨٧)

"قَالَ الصَّلَاحُ الصَّفَدِيُّ: حَدَّثَنِي مَنْ أَثِقُ بِهِ أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ – رَوَّحَ اللَّهُ رُوحَهُ – كَانَ يَقُولُ: مَا أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ يَغْفُلُ عَنِ الْمَأْمُونِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يُقَابِلَهُ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ مَعَ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ إِدْخَالِ هَذِهِ الْعُلُومِ الْفَلْسَفِيَّةِ بَيْنَ أَهْلِهَا". «لوامع الأنوار البهية» (١/ ٩)

"وكان أبو إسحاق [المعتصم] ندم بعد ذلك وأسقط في يده حتى صلح". «الجامع لعلوم الإمام أحمد - العقيدة» (٣/ ٤٧٩)

قال الإمام أحمد رحمه الله: "وأي بلاء كان أكبر من الذي كان أحدث عدو الله وعدو الإسلام: من إماتة السنة؟" «الأحكام السلطانية» (ص٢٠)

قال القاضي في تفسير كلمته: "يعني: الذي كان أحدث قبل المتوكل فأحيا المتوكل السنة.

وقال أبو الفتح بن منيع: سمعت جدي يقول: كان أحمد إذا ذكر المأمون قال: كان لا مأمون.

وقال في رواية الأثرم في امرأة لا ولي لها: السلطان، فقيل له: تقول: السلطان ونحن على ما ترى اليوم؟ وذلك في وقت يمتحن فيه القضاة. فقال: أنا لم أقل: على ما نرى اليوم، إنما قلت: السلطان". «الأحكام السلطانية» (ص٢٠)

قال ابن أبي يعلى رحمه الله: "الحسين بْن عَلِيٍّ أَبُو عَلِيّ، ذكره أَحْمَد السنجي فيمن لقي إمامنا وسمع منه قَالَ: وله كتاب مصنف فِي السنة ذكر فيه من قَالَ: لفظي بالقرآن مخلوق أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي والجهمية عندنا كفار واللفظية زنادقة هذه الأمة وهم أشدهم عَلَى الناس التباسًا وتشبيهًا". «طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٢ ت الفقي)

نقل الشيخ أبو الحسن الكرجي رحمة الله عليه في كتاب الفصول في الأصول عن أبي حامد الإسفرايني أنه قال: "مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، والقرآن حمله جبريل مسموعاً من الله تعالى، والنبي ﷺ سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من رسول الله ﷺ، وهو الذي نتلوه نحن بألسنتنا، وفيما بين الدفتين، وما في صدورنا، مسموعاً ومكتوباً ومحفوظاً ومنقوشاً، وكل حرف منه - كالباء والتاء - كله كلام الله غير مخلوق، ومن قال (مخلوق) فهو كافر، عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين" «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٩٥)

ونقل كذلك: "كان الشيخ أبو حامد أحمد ابن أبي طاهر الإسفرايني إمام الأئمة، الذي طبق الأرض علماً وأصحاباً إذا سعى إلى الجمعة من قطعية الكرج إلى جامع المنصور، يدخل الرباط المعروف بالزوزي المحاذي للجامع، ويقبل على من حضر، ويقول: اشهدوا علي بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، كما قاله الإمام ابن حنبل، لا كما يقوله الباقلاني، وتكرر لك منه جمعات، فقيل له في ذلك فقال: حتى ينتشر في الناس وفي أهل الصلح ويشيع الخبر في أهل البلاد: أني بريء مما هم عليه – يعني الأشعرية– وبريء من مذهب أبي بكر بن الباقلاني فإن جماعة من المتفقهة الغرباء يدخلون على الباقلاني خفية ويقرؤون عليه فيفتنون بمذهبه: فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالة، فيظن ظان أنهم مني تعلموه قبل وأنا ما قلته وأنا بريء من مذهب الباقلاني وعقيدته". «الدرء» (٢/ ٩٦)

حتى بلغ الحال أنه: "كان أبو بكر الباقلاني يخرج إلى الحمام متبرقعاً، خوفاً من الشيخ أبي حامد الإسفرايني". «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٩٨)

قال الإمام ابن بطة: "بَابٌ ذِكْرُ اللَّفْظِيَّةِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ رَأْيِهِمْ وَمَقَالَاتِهِمْ وَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ صِنْفًا مِنَ الْجَهْمِيَّةِ اعْتَقَدُوا بِمَكْرِ قُلُوبِهِمْ، وَخُبْثِ آرَائِهِمْ، وَقَبِيحِ أَهْوَائِهِمْ، أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، فَكَنَّوْا عَنْ ذَلِكَ بِبِدْعَةٍ اخْتَرَعُوهَا، تَمْوِيهًا وَبَهْرَجَةً عَلَى الْعَامَّةِ، لِيَخْفَى كُفْرُهُمْ، وَيُسْتَغْمَضَ إِلْحَادُهُمْ عَلَى مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ، وَضَعُفَتْ نَحِيزَتُهُ، فَقَالُوا: إِنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ وَقَالَهُ، فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَهَذَا الَّذِي نَتْلُوهُ وَنَقْرَؤُهُ بِأَلْسِنَتِنَا، وَنَكْتُبُهُ فِي مَصَاحِفِنَا لَيْسَ هُوَ الْقُرْآنُ الَّذِي هُوَ كَلَامُ اللَّهِ، هَذَا حِكَايَةٌ لِذَلِكَ، فَمَا نَقْرَؤُهُ نَحْنُ حِكَايَةٌ لِذَلِكَ الْقُرْآنِ بِأَلْفَاظِنَا نَحْنُ، وَأَلْفَاظُنَا بِهِ مَخْلُوقَةٌ، فَدَقَّقُوا فِي كُفْرِهِمْ، وَاحْتَالُوا لِإِدْخَالِ الْكُفْرِ عَلَى الْعَامَّةِ بِأَغْمَضِ مَسْلَكٍ، وَأَدَقِّ مَذْهَبٍ، وَأَخْفَى وَجْهٍ، فَلَمْ يَخْفَ ذَلِكَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنِّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ عَلَى جَهَابِذَةِ الْعُلَمَاءِ وَالنُّقَّادِ الْعُقَلَاءِ، حَتَّى بَهْرَجُوا مَا دَلَّسُوا، وَكَشَفُوا الْقِنَاعَ عَنْ قَبِيحِ مَا سَتَرُوهُ، فَظَهَرَ لِلْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ كُفْرُهُمْ وَإِلْحَادُهُمْ، وَكَانَ الَّذِي فَطَنَ لِذَلِكَ وَعَرَفَ مَوْضِعَ

الْقَبِيحِ مِنْهُ الشَّيْخُ الصَّالِحُ، وَالْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَاقِلُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَكَانَ بَيَانُ كُفْرِهِمْ بَيِّنًا وَاضِحًا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ". «الإبانة الكبرى» (٥/ ٣١٧)

وقال رحمه الله: "ذكرت طرفًا من أئمتهم [المبتدعة]؛ ليتجنب الحَدَث ومن لا علم له: ذكرهم ومجالسة من يستشهد بقولهم ويناظر بكتبهم" ثم قال: "ومن خبثائهم ومن يظهر في كلامه الذب عن السنة والنصرة لها وقوله أخبث القول: **ابن كلاب** ....." «الإبانة الصغرى» (٣٤٩) وتقدم أنه شيخ الأشعرية!

قال محمد بن إسحاق ابن منده رحمه الله بعد ذكر حديث الخوارج: "هذه صفة الزنادقة الأشعرية الذين ظهروا في هذا العصر فأعرضوا عن الكتاب والأثر واعتمدوا القياس وقالوا بمعقولهم السخيف ما يخالف الأثر". «بواسطة نشرة العلاقة المبكرة بين الحنابلة والأشعرية» (ص٩)

قال الإمام اللالكائي: "سياق ما دل من الآيات من كتاب الله تعالى وما روي عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين على أن القرآن تكلم الله به على الحقيقة، وأنه أنزله على محمد ﷺ، وأمره أن يتحدى به، وأن يدعو الناس إليه. وأنه القرآن على الحقيقة متلو في المحاريب، مكتوب في المصاحف، محفوظ في صدور الرجال، **ليس بحكاية ولا عبارة عن قرآن**، وهو قرآن واحد غير مخلوق وغير مجعول ومربوب، بل هو صفة من صفات ذاته، لم يزل به متكلمًا، ومن قال غير هذا **فهو كافر** ضال مضل مبتدع مخالف لمذاهب السنة والجماعة". «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٣٦٤)

قال العلامة المرداوي: "الْأَشْعَرِيّ وَأَتْبَاعه قَالُوا: الْقُرْآن الْمَوْجُود عندنَا: حِكَايَة كَلَام الله، وَابْن كلاب وَأَتْبَاعه قَالُوا: الْقُرْآن الْمَوْجُود بَين النَّاس: عبارَة عَن كَلَام الله لَا عينه". «التحبير» (٣/ ١٢٥١)

قال الشيخ الكرجي: "فمن قال: أنا شافعيُّ الشَّرع أشعريُّ الاعتقاد، قلنا له: هذا من الأضداد، لا بل من الارتداد؛ إذ لم يكن الشافعيُّ أشعريَّ الاعتقاد. ومن قال: أنا حنبليٌّ في الفروع، معتزليٌّ في الأصول، قلنا: قد ضللتَ إذًا عن سواء السَّبيل فيما تزعمُه؛ إذ لم يكن أحمدُ معتزليَّ الدين

والاجتهاد.

قال [الكرجي]: وقد افتتن أيضًا خلقٌ من المالكية بمذاهب الأشعرية، وهذه والله شينةٌ وعار، وفلتةٌ تعودُ بالوبال والنكال وسوء الدَّار، على منتحِل مذاهب هؤلاء الأئمَّة الكبار، فإن مذهبَهم ما رويناه مِن تكفيرهم الجهمية والمعتزلة والقدرية والواقِفية وتكفيرهم اللفظية". «الانتصار لأهل الأثر» (ص٢٤٧)

قال شيخ الإسلام الأنصاري في "ذكر كلام الأشعري": "فقد شحنت كتاب تكفير الجهمية من مقالات علماء الإسلام فيهم ودأب الخلفاء فيهم ودق عامة أهل السنة عليهم **وإجماع المسلمين على إخراجهم من الملة**". «ذم الكلام وأهله» (١٣٣/٥) ثم ساق الكلام في إلحاق الأشعري بهم!

وقال أيضًا: "سمعت أحمد بن حمزة وأبا علي الحداد يقولان: وجدنا أبا العباس أحمد بن محمد النهاوندي على الإنكار على أهل الكلام وتكفير الأشعرية". إلى أن قال "لما اشتد الهجران بين النهاوندي وأبي الفوارس سألوا أبا عبدالله الدينوري فقال: لقيت ألف شيخ على ما عليه النهاوندي!" «ذم الكلام وأهله» (٤٠٤/٤) «جمع الجيوش والدساكر» (برقم ١٠٥ - ١٠٦)

وقال أيضًا: "ورأيت يحيى بن عمار ما لا أحصي من مرة على منبره يكفرهم ويلعنهم ويشهد على أبي الحسن الأشعري بالزندقة وكذلك رأيت عمر بن إبراهيم ومشائخنا". «ذم الكلام وأهله» (٤١١/٤)

وروى أيضًا عن عمر بن إبراهيم قال: "لا تحل ذبائح الأشعرية لأنهم ليسوا بمسلمين ولا بأهل كتاب ولا يثبتون في الأرض كتاب الله!" «ذم الكلام وأهله» (٤١٣/٤)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وَأَمَّا أُولَئِكَ - كنفاة الصِّفَاتِ مِنْ الْجَهْمِيَّة وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَكَالْفَلَاسِفَةِ - **فَيَجْعَلُونَ مَا ابْتَدَعُوهُ هُمْ بِرَأْيِهِمْ هُوَ الْمُحْكَمَ الَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ وَالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يُوَافِقُهُ وَيَجْعَلُونَ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ وَإِنْ كَانَ صَرِيحًا قَدْ يُعْلَمُ مَعْنَاهُ بِالضَّرُورَةِ يَجْعَلُونَهُ مِنْ الْمُتَشَابِهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ هَؤُلَاءِ أَعْظَمَ مُخَالَفَةً لِلْأَنْبِيَاءِ مِنْ جَمِيعِ**

أَهْلِ الْبِدَعِ حَتَّى قَالَ يُوسُفُ بْنُ أَسْبَاطٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُمَا كَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد: أَنَّ **الْجَهْمِيَّة نفاة الصِّفَاتِ خَارِجُونَ عَنْ الثِّنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً** قَالُوا: وَأُصُولُهَا أَرْبَعَةٌ: الشِّيعَةُ وَالْخَوَارِجُ وَالْمُرْجِئَةُ وَالْقَدَرِيَّةُ". «مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٤٣)

وقد تقدم قول الإمام الدارمي: "وَقَدْ أَخْطَأَ المعَارِضُ مَحَجَّةَ السَّبِيلِ، وَغَلَطَ غَلَطًا كَثِيرًا فِي التَّأْوِيلِ، لما أَنَّ هَذِهِ الفِرَقَ لَمْ يُكَفِّرْهُمُ العُلَمَاءُ بِشَيْءٍ مِنَ اخْتِلَافِهِمْ، وَالمرِيسِيُّ وَجَهْمٌ وأصحابُهم؛ لَمْ يَشُك أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي إِكْفَارِهِمْ". «نقض الدارمي على المريسي – ت الشوامي» (ص٤٣) والعلة واحدة!

وقال شيخ الإسلام الأنصاري أيضًا: "سمعت أحمد بن أبي نصر يقول: رأينا محمد بن الحسين السلمي يلعن الكلابية" «ذم الكلام وأهله» (٤١٣/٤) وبسط الكلام على الكلابية والأشعرية في ذم الكلام وأهله بالأسانيد الجياد.

"وَمُحَمّد بن الْحُسَيْن السّلمِيّ هُوَ الشَّيْخ أَبُو عبد الرَّحْمَن أعرف مَشَايِخ أبي الْقَاسِم الْقشيرِي بطريقة الصُّوفِيَّة وَكَلَامهم وَمَعْلُوم أَن الْقَوْم من أبعد النَّاس عَن اللَّعْن وَنَحْوه لحظوظ أنفسهم وَلَوْلَا أَن أبا عبد الرَّحْمَن كَانَ الَّذِي عِنْده أَن الْكلابِيَّة مباينون لمذْهَب الصُّوفِيَّة المباينة الْعَظِيمَة الَّتِي توجب مثل هَذَا لما لعنهم أَبُو عبد الرَّحْمَن هَذَا والكلابية هم مَشَايِخ الأشعرية". «الاستقامة» (١/ ١٠٤)

"وَقَالَ أَبُو إِسْمَاعِيْلَ الأَنْصَارِيُّ: سَمِعْتُ يَحْيَى بنَ عَمَّارٍ الوَاعِظَ، وَقَدْ سأَلْتُهُ عَنِ ابْنِ حبَّانَ، فَقَالَ: نَحْنُ أَخرجنَاهُ مِنْ سِجِسْتَانَ، كَانَ لَهُ علمٌ كَثِيْرٌ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كَبِيْرُ دينٍ، قَدِمَ عَلَيْنَا، فَأَنكرَ الحدَّ للهِ، فَأَخرجنَاهُ". «سير أعلام النبلاء – ط الرسالة» (١٦/ ٩٧)

قال العلامة المعلمي رحمه الله: "وقد نسب إليه أنه أنكر الحدّ لله، ولعله امتنع من التصريح بإثبات الحدّ باللفظ الذي اقتُرِح عليه، أو أتى بعبارة حملها المشنِّعون على إنكار الحدّ كما اتفق للبخاري في القرآن، وغير ذلك. وكتبُ ابن حبان من أولها إلى آخرها جارية على التمسُّك بالسنة، والثناء على

أصحابها، وذم من يخالفها، وهو من أخصِّ أصحاب ابن خزيمة أحد أئمة السنة". «التنكيل» (١٠/ ٧٣٢ ضمن «آثار المعلمي»)

قلت: فجعل إثبات الحد من السنة والإنكار على منكره من السنة! فكيف بمن جحد صفات الكمال ونعوت الجلال وحرف الكلم عن مواضعه!

قال القاضي أبو يعلى في "باب القول في إكفار المتأولين" وتقدم **ذكر اللفظية منهم**: "وكل من حكمنا بكفره بعد الإسلام فإنه مرتد حكمه حكم المرتدين، ولأولادهم الصغار حكم المرتدين في منع الاسترقاق ووجوب الاستتابة ثلاث قبل القتل، وأن أموالهم في بيت مال المسلمين، وإنما كان حكمه حكم المرتد لأنه كفر لا يقر عليه!" «[مختصر] المعتمد» (٢٧٣)

قال ابن البناء: "وبهذه المقالة [العبارة] كفرهم أحمد حين قالها ابن كلاب!" «المختار» (٩٧)

قال ابن الحنبلي بعد ذكر مقالات الطوائف المنحرفة في القرآن المجيد: "فهؤلاء الأصناف كلها هم الجهمية وهم كفار زنادقة حلال القتل، ومن لم يكفر هؤلاء الأصناف كلها فهو كافر زنديق حلال القتل". «الرسالة الواضحة» (٧٠٩)

قال الشريف أبو جعفر رحمه الله: "فأما هؤلاء القوم [الأشعرية]: فإنهم يزعمون أنَّا كفار، ونحن نزعم أن من لا يعتقد ما نعتقده كان كافرا، فأيُّ صلح بيننا!" «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٤٢ ت العثيمين)

قَالَ أبو عبدالله ابن خويز منداد رحمه الله فيما نقله الحافظ ابن عبد البر مقرًا: "أَهْلُ الْأَهْوَاءِ عِنْدَ مَالِكٍ وَسَائِرِ أَصْحَابِنَا هُمْ أَهْلُ الْكَلَامِ فَكُلُّ مُتَكَلِّمٍ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ أَشْعَرِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ أَشْعَرِيٍّ وَلَا تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ فِي الْإِسْلَامِ وَيُهْجَرُ وَيُؤَدَّبُ عَلَى بِدْعَتِهِ، فَإِنْ تَمَادَى عَلَيْهَا اسْتُتِيبَ مِنْهَا". «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٣) وعنه الإمام ابن قدامة «تحريم النظر في كتب الكلام» (ص٤٢)

يقول عبد الواحد المراكشي: "ودان أهل ذلك الزمان [دولة المرابطين] بتكفير كل من ظهر منه

الخوض في شيء من علوم الكلام. وقرر الفقهاء عند أمير المسلمين تقبيح علم الكلام وكراهة السلف له وهجرهم من ظهر عليه شيء منه، وأنه بدعة في الدين، وربما أدى أكثره إلى اختلاف في العقائد، في أشباه لهذه الأقوال، حتى استحكم في نفسه بُغْض علم الكلام وأهله، فكان يُكتب عنه في كل وقت إلى البلاد بالتشديد في نبذ الخوض في شيء منه، وتوعد من وجد عنده شيء من كتبه. ولما دخلت كتب أبي حامد الغزالي –رحمه الله– المغرب، أمر أمير المسلمين بإحراقها، وتقدم بالوعيد الشديد –من سفك الدم واستئصال المال– إلى من وُجد عنده شيء منها؛ واشتد الأمر في ذلك". «المعجب» (ص١٣١)

ونقل أبو محمد الدشتي رحمه الله قول أبي عبد الله الحسين بن عبد الملك الأديب:

"الأشعرية ضلال زنادقة ** إخوان من عبد العزى مع اللات
بربهم كفروا جهرا وقولهم ** إذا تدبرته أسوا المقالات
ينفون ما أثبتوا عودا ببدئهم ** عقائد القوم من أوهى المحالات" «إثبات الحد لله» (ص٢٦٧)

قال الحافظ ابن رجب في ترجمة الفقيه تقي الدين أبي محمد عبد الساتر المقدسي: "وناظر الخصوم وكفَّرَهم. وَكَانَ صاحب جرأة، وتحرق عَلَى الأشعرية، فرموه بالتجسيم". «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/ ١٥٦ ت العثيمين) رحمة الله عليه ورضوانه.

قال الحافظ عبد الغني: "واعلم –رحمك الله– أن الإسلام وأهله أتوا من طوائف ثلاث، فطائفة ردت أحاديث الصفات وكذبوا رواتها، فهؤلاء أشد ضرراً على الإسلام وأهله من الكفار. **وأخرى قالوا بصحتها وقبولها، ثم تأولوها، فهؤلاء أعظم ضرراً من الطائفة الأولى.**
والثالثة: جانبوا القولين الأولين، وأخذوا بزعمهم ـ ينزهون وهم يكذبون، فأداهم ذلك إلى القولين الأولين، وكانوا أعظم ضرراً من الطائفتين الأولتين" «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص٢٢٢)

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: "وقرأت بخط الإمام الحافظ الذهبي – ردا عَلَى مَا نقل الإجماع على تكفيره [الحافظ عبد الغني] – أما قول " أجمعوا " فَمَا أجمعوا، بَل أفتى بِذَلِكَ بَعْض أئمة الأشاعرة مِمَّن كفروه، **وكفرهم هُوَ**، وَلَمْ يبد من الرجل أَكْثَر مِمَّا يقوله خلق من الْعُلَمَاء الحنابلة والمحدثين: من أَن الصفات الثابت محمولة عَلَى الحقيقة، لا عَلَى المجاز، أعني أَنَّهَا تجري عَلَى مواردها، لا يعبر عَنْهَا بعبارات أخرى، كم فعلته المعتزلة، أَوِ المتأخرون من الأشعرية. هَذَا مَعَ أَن صفاته تَعَالَى لا يماثلها شَيْء" «ذيل طبقات الحنابلة» (٣/ ٣٦ ت العثيمين)

وقال الحافظ عبد الغني رحمه الله: "فمن لم يقل إن هذه الأحرف عين كلام الله عز وجل فقد مرق من الدين، وخرج عن جملة المسلمين، ومن أنكر أن يكون حروفاً فقد كابر العيان وأتى بالبهتان". «الاقتصاد» (ص١٤١)

قال الإمام ابن قدامة: "ومن زعم أن هذا الكتاب غير القرآن، وأنه كلام المخلوقين، وأن القرآن معنى في النفس لا ينزل ولا يقرأ، ولا يسمع ولا يتلى، ولا ينفع، ولا له أول ولا آخر، ولا جزء ولا بعض، ولا هو سور، ولا آيات وحروف، ولا كلمات، فهذا **زنديق راد على رب العالمين**، وعلى رسوله الصادق الأمين، مخالف لجميع المسلمين، ناكب عن الصراط المستقيم". «رسالة في القرآن» (ص٣٤)

وقال أيضًا: "والكفار الذين لا يؤمنون بالقرآن أقرب إلى العذر في جحدهم للقرآن من هؤلاء الذين يزعمون أنهم يؤمنون به ثم يتركونه بغير حجة. نسأل الله العافية". «رسالة في القرآن وكلام الله» (ص٥٢)

وقال أيضًا: "وَهَذَا حَال هَؤُلَاءِ الْقَوْم لَا محَالة فهم زنادقة بِغَيْر شكّ فَإِنَّهُ لَا شكّ فِي أَنهم يظهرون تَعْظِيم الْمَصَاحِف إيهاما أَن فِيهَا الْقُرْآن ويعتقدون فِي الْبَاطِن أَنه لَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْوَرق والمداد ويظهرون تَعْظِيم الْقُرْآن ويجتمعون لقرَاءَته فِي المحافل والأعرية ويعتقدون أَنه من تأليف جِبْرِيل وَعبارَته ويظهرون أَن مُوسَى سمع كَلَام الله من الله ثمَّ يَقُولُونَ لَيْسَ بِصَوْت وَيَقُولُونَ فِي أذانهم وصلواتهم أشهد أن مُحَمَّدًا رَسُول الله ويعتقدون أَنه انْقَطَعت رسَالَته ونبوته بِمَوْتِهِ وَأَنه لم يبْق رَسُول الله وَإِنَّمَا كَانَ رَسُول

الله فِي حَيَاته وَحَقِيقَة مَذْهَبهم أَنه لَيْسَ فِي السَّمَاء إِلَه وَلَا فِي الأَرْض قُرْآن وَلَا أَن مُحَمَّدًا رَسُول الله"
«المناظرة في القرآن» (ص٥٠)

قلت: حاول بعض المتوسطين والمتأخرين التخلص من الوصمة القبيحة في اعتقادهم أن النبي ﷺ ليس نبيًا بعد موته، فقالوا بقول كفرهم عليه علماء أهل السنة، قال الإمام العلامة عبد الله أبا بطين رحمة الله عليه: "والنبي ﷺ قد مات بنص القرآن والسنة، ومن شك في موته فهو كافر، وكثير من الناس خصوصا في هذه الأزمنة يدعون أنه ﷺ حي كحياته لما كان على وجه الأرض بين أصحابه، وهذا غلط عظيم، فإن الله سبحانه أخبر بأنه ميت". «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٣٦٥)

قال العلامة الإمام سليمان بن سحمان رحمه الله: "وقال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه وهو في السجن لما طلب منه أعداؤه أن يوافقهم على أمر كتبوه في ورقة، وقالوا: المطلوب منه أن يعتقد هذا، فأبى عليهم، فأعادوا عليه الجواب، فأبى وأغلظ لهم في الجواب قال: فرفعت صوتي وقلت: يا زنادقة يا كفار يا مرتدين أو كلاماً نحو هذا ذكره في التسعينية". «كشف الشبهتين» (ص٣٢)

وذكر شيخ الإسلام عن الولي الجيلاني رحمه الله لما سئل: "هَل كَانَ لله ولي على غير اعْتِقَاد أَحْمد بن حَنْبَل فَقَالَ مَا كَانَ وَلَا يكون". «الاستقامة» (١/ ٨٦)

قال الإمام المجدد: "وأما عبارة الشيخ [ابن تيمية] التي لبسوا بها عليك، فهي أغلظ من هذا كله، ولو نقول بها لكفرنا كثيرا من المشاهير بأعيانهم؛ فإنه صرح فيها بأن المعين لا يكفر إلا إذا قامت عليه الحجة.

فإن كان المعين لا يكفر إلا إذا قامت عليه الحجة، فمن المعلوم أن قيامها ليس معناه: أن يفهم كلام الله ورسوله، مثل فهم أبي بكر رضي الله عنه، **بل إذا بلغه كلام الله ورسوله، وخلا من شيء يعذر به، فهو كافر**، كما كان الكفار كلهم تقوم عليهم الحجة بالقرآن". «الدرر السنية» (١٠/ ٦٩)

قال الإمام عبد الرحمن بن حسن شارح كتاب التوحيد المشهور في بيان حكم "الطائفة التي تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري": "فالأئمة من أهل السنة وأتباعهم لهم المصنفات المعروفة في الرد على هذه الطائفة الكافرة المعاندة، كشفوا فيها كل شبهة لهم، وبينوا فيها الحق الذي دل عليه كتاب الله وسنة رسوله، وما عليه سلف الأمة وأئمتها من كل إمام رواية ودراية". «الدرر السنية» (٣/ ٢١١)

وقال رحمه الله أيضا: "وجوهرة السنوسي، ذكر فيها مذهب الأشاعرة، وأكثره مذهب الجهمية المعطلة، لكنهم تصرفوا فيه تصرفا لم يخرجهم عن كونهم جهمية" «الدرر السنية» (٣/ ٢٢٤)

"وأجاب الشيخ عبد الله والشيخ إبراهيم: ابنا الشيخ عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سحمان: **لا تصح إمامة من لا يكفر الجهمية والقبوريين أو يشك في كفرهم**؛ وهذه المسألة من أوضح الواضحات عند طلبة العلم وأهل الأثر، وذكروا نحواً مما تقدم من كلام الشيخ عبد اللطيف، ثم قالوا: وكذلك القبوريون لا يشك في كفرهم من شم رائحة الإيمان؛ وقد ذكر شيخ الإسلام، وتلميذه ابن القيم، رحمهما الله، في غير موضع: أن نفي التكفير بالمكفرات قوليها وفعليها، فيما يخفى دليله ولم تقم الحجة على فاعله، وأن النفي يراد به نفي تكفير الفاعل وعقابه قبل قيام الحجة عليه، وأن نفي التكفير مخصوص بمسائل النّزاع بين الأمة. وأما دعاء الصالحين، والاستغاثة بهم، وقصدهم في الملمات والشدائد، فهذا لا ينازع مسلم في تحريمه، والحكم بأنه من الشرك الأكبر؛ فليس في تكفيرهم، وتكفير الجهمية قولان." «الدرر السنية» (٤/ ٤٠٩)

قال الإمام عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله: "نسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله– أنه ذكر عن الإمام أحمد أنه كان يصلي خلف الجهمية. وجواب هذا لو سلم من أوضح الواضحات عند طلبة العلم وأهل الأثر، وذلك أن الإمام أحمد وأمثاله من أهل العلم والحديث، لا يختلفون في تكفير الجهمية، وأنهم ضلال زنادقة، وقد ذكر مَن صنف في السنة تكفيرهم عن عامة أهل العلم والأثر؛ وعد اللالكائي –رحمه الله تعالى– منهم عددا يقعد من ذكرهم في هذه الرسالة،

وكذا عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب السنة، والخلال وابن أبي مليكة في كتاب السنة، وإمام الأئمة ابن خزيمة قرر كفرهم، ونقله عن أساطين الأئمة.

وقد حكى كفرهم شمس الدين ابن القيم في كافيته عن خمسمائة من أئمة المسلمين وعلمائهم.

والصلاة خلفهم، لا سيما صلاة الجمعة، لا تنافي القول بتكفيرهم، لكن تجب الإعادة حيث لا تمكن الصلاة خلف غيرهم. والرواية المشهورة عن الإمام أحمد هي المنع من الصلاة خلفهم، وقد يفرق بين من قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها، وبين من لا شعور له بذلك، وهذا القول يميل إليه شيخ الإسلام في المسائل التي قد يخفى دليلها على بعض الناس؛ وعلى هذا القول **فالجهمية في هذه الأزمنة قد بلغتهم الحجة، وظهر الدليل**، وعرفوا ما عليه أهل السنة واشتهرت الأحاديث النبوية، وظهرت ظهورا ليس بعده إلا المكابرة والعناد، وهذا حقيقة الكفر والإلحاد؛ كيف لا، وقولهم يقتضي تعطيل الذات والصفات، والكفر بما اتفقت عليه الرسالة والنبوات، وشهدت به الفطر السليمات، ما لا يبقى معه حقيقة للربوبية والإلهية، ولا وجود للذات المقدسة المتصفة بجميل الصفات، وهم إنما يعبدون عدما لا حقيقة لوجوده، ويعتمدون من الخيالات والشبه ما يعلم فساده بضرورة العقل من دين الإسلام عند من عرفه، وعرف ما جاءت به الرسل من الإثبات ولبشر المريسي وأمثاله من الشبه والكلام في نفي الصفات ما هو من جنس هذا المذكور عند **الجهمية المتأخرين**، بل كلامه أخف إلحاداً من بعض هؤلاء الضلال، ومع ذلك فأهل العلم متفقون على تكفيره، وعلى أن الصلاة لا تصح خلف كافر جهمي أو غيره". «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (الجزء الثالث)» (ص٣٠٧) ولا شك في أن جهمية زمانه هم الأشعرية المرتدون!

وقال رحمه الله في مراسلاته لبعض الجهمية المرتدين: "وقد عرفت أني لما أتيتكم عام أربع وستين، بلغني أنك على طريقة من ينتسب إلى الأشعري، من تلامذة الجهمية الذين جحدوا علوه تعالى على خلقه، واستواءه على عرشه، وزعموا أن كتابه الكريم الذي نزل به جبرائيل، على عبده ورسوله محمد

ﷺ عبارة أو حكاية عما في نفس الباري، لا أنه تكلم به حقيقة وسمع كلامه الروح الأمين، وكذلك بقية الصفات التي ذهب الأشاعرة فيها، إلى خلاف ما كان عليه سلف الأمة وأئمتها" إلى أن قال رحمه الله: "وقد عرفت يا عبد الله أن من باح بمثل هذا، وأظهر ما انطوى عليه من سوء المعتقد، وطعن في شيء من مباني الإسلام، وأصول الإيمان، فدمه هدر، وقتله حتم.

وقد حكى ابن القيم رحمه الله تعالى، عن خمسمائة إمام من أئمة الإسلام، ومفاتيه العظام: أنهم كفروا من أنكر الاستواء، وزعم أنه بمعنى الاستيلاء، ومن جملتهم إمامك الشافعي رحمه الله، وجملة من أشياخه، كمالك وعبد الرحمن بن مهدي، والسفيانين، ومن أصحابه، أبو يعقوب البويطي والمزني، وبعدهم إمام الأئمة ابن خزيمة الشافعي، وابن سريج وخلق كثير". «الدرر السنية» (١٢/ ٣٣٨-٣٣٩)

قال العلامة ابن سحمان رحمه الله: "الْجَهْمِية الَّذين بالسَّاحل قد بلغتهم الدعْوَة وَقَامَت عَلَيْهِم الْحجَّة مُنْذُ أعصار متطاولة لَا يُنكر ذَلِك إِلَّا مكابر فِي الضروريات مباهت فِي الحسيات وَهَؤُلَاء طلبة الْعلم فِي كل زمَان وَمَكَان يشنون الْغَارة عَلَيْهِم بِكَلَام أهل الْعلم ويبينون لَهُم كفرهم وضلالهم وَلَا يزيدهم ذَلِك إِلَّا عنادا وعتوا فَلَا عذر لَهُم بِالْجَهْلِ فَإِنَّهُم وَإِن لم يَكُونُوا زنادقة مستبصرين فَلَا ريب أَنهم زنادقة مقلدون بِمَنْزِلَة الْأَنْعَام والبهائم وَقد ذكر أهل الْعلم خُصُوصا الشَّيْخ مُحَمَّد بن عبد الْوَهَّاب وَأَوْلَاده من أهل الْعلم أَنه لَا يشْتَرط فِي إبلاغ الْحجَّة مِمَّن بلغته أَن يفهم عَن الله وَرَسُوله مَا يفهمهُ أهل الْإِيمَان وَالْقَبُول والانقياد لما جَاءَ بِهِ الرَّسُول". «كشف الأوهام والالتباس» (ص٣٣)

قال الإمام ابن باز رحمه الله: "وأفيدك أن هذه الطائفة معروفة لدينا فهي طائفة ضالة ورئيسهم المدعو عبد الله الحبشي معروف بانحرافه وضلاله فالواجب مقاطعتهم وإنكار عقيدتهم الباطلة وتحذير الناس منهم ومن الاستماع لهم أو قبول ما يقولون ولا شك أن من أنكر أن الله في السماء فهو جهمي ضال كافر مكذب لقول الله تعالى: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾" «مجموع فتاواه» (٩/ ٣١٥)
وله رحمه الله مقطع مشهور في تكفير منكر علو الباري تبارك وتعالى ولو كان ممن يشرح كتب السنة!

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾

قال العلامة السعدي رحمه الله: "واعلم أن الخطاب في هذه الآيات لأمة بني إسرائيل الذين كانوا موجودين وقت نزول القرآن، وهذه الأفعال المذكورة خوطبوا بها وهي فعل أسلافهم، ونسبت لهم لفوائد عديدة، منها: أنهم كانوا يتمدحون ويزكون أنفسهم، ويزعمون فضلهم على محمد ومن آمن به، فبين الله من أحوال سلفهم التي قد تقررت عندهم، ما يبين به لكل أحد [منهم] أنهم ليسوا من أهل الصبر ومكارم الأخلاق، ومعالي الأعمال، فإذا كانت هذه حالة سلفهم، مع أن المظنة أنهم أولى وأرفع حالة ممن بعدهم فكيف الظن بالمخاطبين؟

ومنها: أن نعمة الله على المتقدمين منهم، نعمة واصلة إلى المتأخرين، والنعمة على الآباء، نعمة على الأبناء، فخوطبوا بها، لأنها نعم تشملهم وتعمهم.

ومنها: أن الخطاب لهم بأفعال غيرهم، مما يدل على أن الأمة المجتمعة على دين تتكافل وتتساعد على مصالحها، حتى كان متقدمهم ومتأخرهم في وقت واحد، وكان الحادث من بعضهم حادثا من الجميع؛ لأن ما يعمله بعضهم من الخير يعود بمصلحة الجميع، وما يعمله من الشر يعود بضرر الجميع.

ومنها: أن أفعالهم أكثرها لم ينكروها، والراضي بالمعصية شريك للعاصي، إلى غير ذلك من الحِكَم التي لا يعلمها إلا الله". «تيسير الكريم الرحمن» (ص٥٣)

إذا تبين هذا، فمعلوم أن هؤلاء: "ينهون عن تصديق الرسل فيما أخبروا به، ويقلدون طواغيتهم فيما يخالف العقل والنقل، ويقولون: هم أعلم" وهم كذلك: "يحيلون الجواب على من مات أو غاب، وهو أوغل منهم في الارتياب". «الدرر السنية» (١/ ١٧٩)

قال العلامة السعدي رحمه الله: "﴿إِنَّكُمْ إِذًا﴾ أي: إن قعدتم معهم في الحال المذكورة ﴿مِثْلُهُمْ﴾؛ لأنكم رضيتم بكفرهم واستهزائهم، والراضي بالمعصية كالفاعل لها". «تيسير الكريم الرحمن» (ص٢١٠)

فصل: لازم المذهب هل هو مذهب أم لا؟

"لَازِمُ قَوْلِ الْإِنْسَانِ نَوْعَانِ، **أَحَدُهُمَا**: لَازِمُ قَوْلِهِ الْحَقُّ، فَهَذَا مِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَلْتَزِمَهُ؛ فَإِنَّ لَازِمَ الْحَقِّ حَقٌّ وَيَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إلَيْهِ إذَا عُلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ الْتِزَامِهِ بَعْدَ ظُهُورِهِ، وَكَثِيرٌ مِمَّا يُضِيفُهُ النَّاسُ إلَى مَذْهَبِ الْأَئِمَّةِ: مِنْ هَذَا الْبَابِ. **وَالثَّانِي**: لَازِمُ قَوْلِهِ الَّذِي لَيْسَ بِحَقِّ. فَهَذَا لَا يَجِبُ الْتِزَامُهُ؛ إذْ أَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنَّهُ قَدْ تَنَاقَضَ. وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ التَّنَاقُضَ وَاقِعٌ مِنْ كُلِّ عَالِمٍ غَيْرِ النَّبِيِّينَ. ثُمَّ إنْ عُرِفَ مِنْ حَالِهِ: أَنَّهُ يَلْتَزِمُهُ بَعْدَ ظُهُورِهِ لَهُ فَقَدْ يُضَافُ إلَيْهِ؛ وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إلَيْهِ قَوْلٌ لَوْ ظَهَرَ لَهُ فَسَادُهُ لَمْ يَلْتَزِمْهُ؛ لِكَوْنِهِ قَدْ قَالَ مَا يَلْزَمُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِفَسَادِ ذَلِكَ الْقَوْلِ وَلَا يَلْزَمُهُ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ فِي اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي لَازِمِ الْمَذْهَبِ: هَلْ هُوَ مَذْهَبٌ أَوْ لَيْسَ بِمَذْهَبِ؟ هُوَ أَجْوَدُ مِنْ إطْلَاقِ أَحَدِهِمَا فَمَا كَانَ مِنْ اللَّوَازِمِ يَرْضَاهُ الْقَائِلُ بَعْدَ وُضُوحِهِ لَهُ فَهُوَ قَوْلُهُ، وَمَا لَا يَرْضَاهُ فَلَيْسَ قَوْلُهُ. وَإِنْ كَانَ مُتَنَاقِضًا.

وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ اللَّازِمِ الَّذِي يَجِبُ الْتِزَامُهُ مَعَ مَلْزُومِ اللَّازِمِ الَّذِي يَجِبُ تَرْكُ الْمَلْزُومِ لِلُزُومِهِ. فَإِذَا عُرِفَ هَذَا عُرِفَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَاجِبِ مِنْ الْمَقَالَاتِ وَالْوَاقِعِ مِنْهَا. وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ فِي اللَّوَازِمِ الَّتِي لَمْ يُصَرِّحْ هُوَ بِعَدَمِ لُزُومِهَا. فَأَمَّا إذَا نَفَى هُوَ اللُّزُومَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُضَافَ إلَيْهِ اللَّازِمُ بِحَالِ؛ وَإِلَّا لَأُضِيفَ إلَى كُلِّ عَالِمٍ مَا اعْتَقَدْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهُ؛ لِكَوْنِهِ مُلْتَزِمًا لِرِسَالَتِهِ فَلَمَّا لَمْ يُضِفْ إلَيْهِ مَا نَفَاهُ عَنْ الرَّسُولِ؛ وَإِنْ كَانَ لَازِمًا لَهُ: ظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ اللَّازِمِ الَّذِي لَمْ يَنْفِهِ وَاللَّازِمِ الَّذِي نَفَاهُ. وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ نَصَّ عَلَى الْحُكْمِ نَفْيَهُ لِلُزُومِ مَا يَلْزَمُهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَنْ اجْتِهَادَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ". «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٤١)

****

خاتمة

قال الإمام ابن بطة العكبري رحمه الله وغفر له: "اعْلَمُوا إِخْوَانِي أَنِّي فَكَّرْتُ فِي السَّبَبِ الَّذِي أَخْرَجَ أَقْوَامًا مِنَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَاضْطَرَّهُمْ إِلَى الْبِدْعَةِ وَالشَّنَاعَةِ، وَفَتَحَ بَابَ الْبَلِيَّةِ عَلَى أَفْئِدَتِهِمْ وَحَجَبَ نُورَ الْحَقِّ عَنْ بَصِيرَتِهِمْ، فَوَجَدْتُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْبَحْثُ وَالتَّنْقِيرُ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ عَمَّا لَا يُغْنِي، وَلَا يَضُرُّ الْعَاقِلَ جَهْلُهُ، وَلَا يَنْفَعُ الْمُؤْمِنَ فَهْمُهُ. وَالْآخَرُ: مُجَالَسَةُ مَنْ لَا تُؤْمَنُ فِتْنَتُهُ، وَتُفْسِدُ الْقُلُوبَ صُحْبَتُهُ". «الإبانة الكبرى» (١/ ٣٩٠)

وروى الهروي بإسناده عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: "مَنْ وَقَرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى مُفَارَقَةِ الْإِسْلَامِ وَمَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ فَقَدْ عَارَضَ الْإِسْلَامَ بِرَدٍّ". «ذم الكلام وأهله» (٥/ ١٢٩)

في ذكر فتنة الكرابيسي القائل باللفظ، قال الإمام المبجل أحمد بن حنبل لتلميذه ووريث علمه المروذي: "أيش خبر أبي ثَوْر؟ وافقَه على هذا؟ قلت: قد هجره، قال: قد أحسن، قلت: إنّي سألت أبا ثَوْر عمن قال: لفْظي بالقرآن مخلوق، فقال: مبتدع، فغضبَ أبو عبد الله وقال: أيْش مبتدِع؟! هذا كلام جَهْمٍ بعينه. ليس يُفْلح أصحاب الكلام". «تاريخ الإسلام ت بشار» (٥/ ١٠٢٦)

قال الإمام البربهاري: " فاحذر ثُمَّ احذر أهل زمانك خاصة وأنظر من تجالس وممن تسمع ومن تصحب؟ فإن الخلق كلهم فِي ضلالة إلا من عصم اللَّه مِنْهُمْ". «طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٨ ت الفقي)

"كَانَ الشَّافِعِي يَقُول فِيهِ أَنا مُخَالف لِابْنِ علية [إبراهيم بن إسماعيل] فِي كل شئ حَتَّى فِي قَول لَا إِلَه إِلَّا الله؛ لِأَنِّي أَقُول لَا إِلَه إِلَّا الله الَّذِي كلم مُوسَى من وَرَاء الْحجاب وَهُوَ يَقُول لَا إِلَه إِلَّا الله الَّذِي خلق فِي الْهَوَاء كلَاما يسمعهُ مُوسَى". «الاستقامة» (١/ ٣٣٧)

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: "والتّعطيل شرٌّ من الشِّرك، فإنّ المعطِّل جاحدٌ للذّات أو لكمالها، وهو جحدٌ لحقيقة الإلهيّة، فإنّ ذاتًا لا تسمع ولا تُبصر ولا تَتكلّم، ولا ترضى ولا تغضب، ولا تفعل شيئًا،

وليست داخلَ العالم ولا خارجَه، ولا متّصلةً بالعالم ولا منفصلةً، ولا محايثةً له ولا مباينةً له، ولا مجاورةً ولا مجاوزةً، ولا فوقَ العرش ولا تحتَ العرش، ولا خلفه ولا أمامه، ولا عن يمينه ولا عن يساره سواءٌ والعدم. والمشرك مُقِرٌّ بالله وصفاته، لكن عبدَ معه غيره، فهو خيرٌ من المعطِّل للذّات والصِّفات". «مدارج السالكين» (٣/ ١٧٩)

قال العلامة سليمان بن سحمان رحمه الله: "وليس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شرٌّ كما يقوله هذا الجاهل، فإن كان الكلام مع جهمي ينكر علوا الله على خلقه، ويعطل أسمائه وصفاته، كان هذا الفعل خيراً محضاً لا شر فيه وتسميته شراً يوقع في الفتنة التي توبق صاحبها، وتحلق بأهل الوعيد، نعوذ بالله من مضلات الفتن ما ظهر منها وما بطن، وكذلك لو كان هذا مع إباضي، أو مع عباد القبور، والأمر أشد من ذلك وأعظم". «كشف الشبهتين» (ص٣٣)

قال الإمام ابن بطة رحمه الله: "أنا أذكر طرفًا من أسمائهم [رؤوس المبتدعة] وشيئا من صفاتهم؛ لأن لهم كتبًا قد انتشرت، ومقالات قد ظهرت، لا يعرفها الغر من الناس، ولا النشء من الأحداث، تخفى معانيها على أكثر من يقرؤها، فلعل الحَدَث يقع إليه الكتاب لرجل من أهل هذه المقالات، قد ابتدأ الكتاب بحمد الله والثناء عليه، والإطناب في الصلاة على النبي ﷺ، ثم أتبع ذلك بدقيق كفره، وخفي اختراعه وشره، فيظن الحدث الذي لا علم، والأعجمي والغمر من الناس، أن الواضع لذلك الكتاب عالم من العلماء، أو فقيه من الفقهاء، ولعله يعتقد في هذه الأمة ما يراه فيها عبدة الأوثان، ومن بارز الله ووالى الشيطان!" «الإبانة الصغرى» (٣٤٣-٣٤٥) وما أصدق وصفه رحمه الله لحال الأمة اليوم! عظّم الناس الجهمية وصار الولاء والبراء عليهم والله المستعان!

فإن كان المشايخ وأهل العلم قد رأوا ما تقر به أعينهم في ديارهم من استقامة العامة على اعتقاد السنة والجماعة، ألا فليعلموا أن لهم طلابًا وإخوانًا في ديار الإسلام، قد ضيقت عليهم الجهمية المرتدة وسعت في حبسهم بالتملق لدى السلاطين، وأن هذا الاعتقاد المأخوذ عن إبليس بحروفه صار

يظهر على أنه معتقد السنة والجماعة، والقوم يستقوون بتعظيم أهل السنة والجماعة لبعض رؤوس الجهمية مما تأولوا فيه، ثم جاء بعض المنتسبين للسنة زورا وبهتانًا فأظهروا هجران بل تبديع من يكفر الأشعرية! ونحن بحول الله وتوفيقه قد ذكرنا عشرة نواقض وقع فيها القوم أو التزموها أو هي لازم قولهم الظاهر الذي لا ينفك عنه بأي وجه من الوجوه، وذكرنا من أقوال أهل العلم والبصيرة في تكفير القوم بأعيانهم وما يتفرع عنه من الأحكام الفقهية، وطريق إقامة الحجة عند أئمتنا المرضيين، نسأل الله عز وجل أن يعصمنا من الزلل وسوء القول والعمل إنه جواد كريم. والحمد لله رب العالمين، وصل اللهم وسلم وبارك على إمام الأولياء وخاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه وسلم وتسليما كثيرا.

وكتبه، الفقير إلى رب البريات عفا الله عنه

في التاسع عشر من شهر الله المحرم من سنة ثلاثة وأربعين وأربعمئة وألف هجرية.

الفَهَارِسُ العَامَّةُ

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٢
الناقض الأول: قولهم بالكلام النفسي ونفي الأفعال الاختيارية	٣
الناقض الثاني: قولهم في الإيمان	١٣
الناقض الثالث: قول من قال منهم بالتأويل	١٥
الناقض الرابع: قول من قال منهم بالتفويض	٢٠
الناقض الخامس: نفي الحكمة والتعليل في أفعال الله عز وجل	٢٢
الناقض السادس: نفي علو الله تبارك وتعالى	٢٥
الناقض السابع: تقديم العقل على النقل	٣٢
الناقض الثامن: قول من قال منهم "الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين"	٣٣
الناقض التاسع: قول من قال منهم بمسلك التخييل	٤٠
الناقض العاشر: تكفير أهل السنة وعوام المسلمين.	٤٤
الأشاعرة من أعظم الناس شركًا "مقال للشيخ الخليفي"	٥٨
باب في ذكر من صرّح بتكفير الأشعرية والتبرؤ منهم من علماء السنة والجماعة	٦٣
﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾	٧٧
فصل: لازم المذهب هل هو مذهب أم لا؟ "شيخ الإسلام"	٧٨
خاتمة	٧٩